الجمهورية الجزائرية الديمــقراطية الشعــبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع
رقم التسجيل :.....
رقم التسلسل:.....

المرأة و المشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي

ذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة :
بــادي ســامية

إشــراف :
سفاري ميلود

2005

فـــــــهرس المحتويـــات

الصفحة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

المقدمة .....أ – ب – ج - د

الفصـــل الأول : الإجـــراءات المنهجيـــة

1- : منهجية البحث **13-24**

1.1 - الإشكالية 13

2.1 - أهمية الموضوع 15

3.1- أسباب اختيار الموضوع 15

4.1 - أهداف الدراسة.....16

5.1 - مجالات الدراسة.....17

6.1 - المنهج المتبع في الدراسة.. 18

7.1 - أدوات جمع البيانات.....18

8.1 - عينة الدراسة..... 22

2 - تحديد المفاهيم **25-41**

1.2 - السياسة 25

2.2 - المشاركة.....26

3.2 - المشاركة السياسية... 27

4.2 - المواطنة..... 33

5.2- الديمقراطية.....34

6.2- الأحزاب 38

3- الدراسات السابقة **42-62**

1.3 - الدراسات العربية.....42
4.1 - الدراسات الجزائرية.....55

الفصل الثـــاني : الاتجـــاهات النظرية للمشـــاركة السياسية للمرأة

تمهيد
1- التيار العلماني **65-92**
1.1- الرأسمالية و المشاركة السياسية..... ..65
2.1- الماركسية و المشاركة السياسية..... 69
3.1- حركة تحرير المرأة : جذورها ، مبادئها.....73
خلاصة
2- التيار الإسلامي **93-105**
تمهيد
- 1.2- واقع المشاركة السياسية للمرأة في عصر الرسالة..... 93
- 2.2 الأدلة الشرعية على المشاركة السياسية للمرأة 97
- 1.2.2- الاقتراع..... 97
- 2.2.2- حق المرأة في الترشح للمجالس النيابية 99
- 3.2.2- حق المرأة في تولي منصب الرئ..... 103
خلاصة

الفصل الثـــالث : واقع المشـــاركة السياسية للمرأة الجـــزائرية

تمهيد
1 - تاريخ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية **109-139**
1.1 - نضال المرأة الجزائرية قبل اندلاع الثورة..... 109
2.1 - مشاركة المرأة الجزائرية في ثورة التحرير الكبرى..... 112
3.1 - مرحلة الحزب الواحد..... 117
1.3.1 - الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.....118

2.3.1 - قانون الأسر.....120
4.1 - المشاركة السياسية للمرأة في ظل التعددية..... 124
1.4.1 - المرأة و العمل الجمعوي 128
2.4.1 - المرأة الجزائرية و العمل الحزبي 129
3.4.1 - المرأة الجزائرية و المؤسسات التمثيلية..... 132

2- المقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية 140 - 143
1.2 - ميثاق 1962..... 140
2.2 - ميثاق و دستور 1976..... 141
3.2 - ميثاق 1996..... 141
خلاصة

الفصـــل الرابـــع : عرض و تحليـــل البيـــانات

فهـــــــرس الجـــــداول :

الجدول رقم –1- : يبين خصائص المشاركين سياسيا.

الجدول رقم-2- : يبين توزيع النواب حسب الجنس منذ الاستقلال.

الجدول رقم-3- : يبين التمثيل النيابي للمرأة التونسية.

الجدول رقم –4- :يبين التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري

الجدول رقم-5- : يبين ترشح المرأة للمجالس المحلية

الجدول رقم –6- : يبين المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس النيابية المحلية.

الجدول رقم-7- : فئات التحليل في الدراسة

الجدول رقم –8- : يبين متغير السن عند فئة المواطنات

الجدول رقم-9- : يبين السن عند فئتي المرأة المتحزبة و المنتخبة

الجدول رقم-10- : يبين متغير الحالة الاجتماعية

الجدول رقم-11- : يبين متغير الوظيفة .

الجدول رقم-12- : يبين متغير المستوى التعليمي .
الجدول رقم-13- : يبين الاهتمام السياسي لدى المواطنات .
الجدول رقم-14- : يبين علاقة الاهتمام السياسي بمتغير الوظيفة .
الجدول رقم-15- : يبين علاقة الاهتمام السياسي بمتغير الحالة الاجتماعية .
الجدول رقم-16- : يبين علاقة الاهتمام السياسي بالمستوى التعليمي .
الجدول رقم-17- : يبين المشاركة في الاقتراع عند فئة المواطنات .
الجدول رقم-18- : يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بالاهتمام السياسي عند فئة المواطنات.
الجدول رقم-19- : يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بمتغير السن عند المواطنات .
الجدول رقم-20- : يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بمتغير الحالة الاجتماعية .
الجدول رقم-21- : يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بمتغير الوظيفة .
الجدول رقم-22- : يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بمتغير المستوى العلمي .
الجدول رقم-23- : يبين دوافع المشاركة في الاقتراع عند فئة الموطنات .
الجدول رقم-24- : يبين أسباب عزوف المرأة عن الاقتراع .
الجدول رقم-25- : يبين طريقة الاقتراع .
الجدول رقم-26- : يبين من كان وراء ذهاب المواطنات إلى الاقتراع.
الجدول رقم-27- : يبين مدة الانخراط لدى المرأة المتحزبة .
الجدول رقم-28- : يبين تقييم حضور و تدخلات المرأة في لقاءات الحزب أو المجلس.
الجدول رقم-29- : يبين علاقة المواطنات بالأحزاب السياسية.
الجدول رقم-30- : يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بعلاقة المواطنات بالأحزاب السياسية
الجدول رقم-31- : يبين سبب اختيار هذا الحزب دون غيره عند فئة المواطنات .
الجدول رقم-32- : يبين سبب اختيار هذا الحزب دون غيره عند المرأة المتحزبة .
الجدول رقم-33- : يبين مدى اهتمام الحزب بالمرأة .
الجدول رقم-34- : يبين معوقات العمل عند فئة المرأة المتحزبة و المنتخَبة .
الجدول رقم-35- : يبين رأي المرأة في أسباب عدم مشاركة المرأة في السياسة .
الجدول رقم-36- : يبين الانتماء السياسي داخل الأسرة .
الجدول رقم-37- : يبين علاقة الانتماء السياسي للأسرة بالمشاركة في الاقتراع عند فئة المواطنات.

الجدول رقم-38- : يبين سكن المرأة المتحزبة والمنتخبة.
الجدول رقم-39- : يبين موقف الأسرة من المشاركة السياسية للمرأة.
الجدول رقم-40- : يبين النقاشات داخل الأسرة.
الجدول رقم-41- : يبين مدى قبول أفكار المرأة في الأسرة .
الجدول رقم-42- : يبين التوفيق بين المشاركة السياسية للمرأة و الالتزامات الأسرية عند فئة المتحزبات و المنتخبات.
الجدول رقم-43- : يبين المتابعة الإعلامية للمبحوثات.
الجدول رقم-44- : يبين متابعة الحملات الانتخابية من طرف المواطنات.
الجدول رقم-45- : يبين النشاط الاجتماعي للمبحوثات .
الجدول رقم-46- : يبين علاقة النشاط الاجتماعي بالمشاركة في الاقتراع.
الجدول رقم-47- : يبين تأثير النشاط الاجتماعي على المشاركة السياسية للمبحوثات.
الجدول رقم-48- : يبين علاقة المواطنات بأفراد نشيطين سياسيا.
الجدول رقم-49- : يبين موقف الزملاء من المشاركة السياسية للمرأة .
الجدول رقم-50- : يبين طريقة الانضمام للحزب عند فئة المرأة المتحزبة.
الجدول رقم-51- : يبين اختيار فئة المواطنات للمرشحين.
الجدول رقم-52- : يبين رأي المواطنات في المشاركة السياسية للمرأة.
الجدول رقم-53- : يبين رأي المبحوثات في قدرة المرأة الجزائرية على اقتحام المجال السياسي.
الجدول رقم-54- : يبين رأي المبحوثات في فعالية المرأة الجزائرية في بعض المجالات العامة
الجدول رقم-55- : يبين رأي المبحوثة في خصائص المرأة السياسية

المقـــــدمة

تمر المجتمعات العربية بصفة عامة ، و المجتمع الجزائري بصفة خاصة بعدة أزمات و على كافة الأصعدة (السياسية ، الثقافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ...) نتيجة تحولات تمر بها البلاد على المستوى الداخلي و الخارجي ، ونظرا لأن العالم بأسره في حركة تغيّر دائم . و السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن هو : على من تقع مسؤولية التغيير و تبديد تلك الأزمات ، و بالتالي إحداث التجديد و التنمية ؟ .

تعتبر الطاقة البشرية من أهم عوامل التنمية و التغير الاجتماعي و الاقتصادي ، و المرأة تشكل نصف هذه الطاقة ، و مساهمتها في عملية التنمية الاجتماعية مؤشرا هاما في تغيّر دور المرأة في هذه المجتمعات ، إلا أن تجارب الدول النامية و المتقدمة سواء الاشتراكية أو الرأسمالية ، أثبتت أن التغييرات التي طالت القوانين و التشريعات لم تؤثر كثيرا في إحداث تغيير حقيقي و جذري في دور و مكانة المرأة لأن التغيير لم يطل المفاهيم و القيم الثقافية السائدة ، و لذلك لم يعد من الصحيح طرح قضية المرأة على أنها قضية منفصلة عن الجنس الآخر و عن قضايا المجتمع ، كما لم يعد مقبولا معالجة إشكالية المرأة في المجتمع ضمن إطار من الاهتمامات و الاحتياجات أو الطموحات الفردية للمرأة أو من خلال النظرة النسوية المنعزلة ، لأنها نظرة وحيدة الجانب و مفرطة في السطحية والتبسيط ، و لابد من معالجة قضايا المرأة و دورها في المجتمع من منظور حضاري إنساني شامل ، يهدف إلى تصحيح المجتمع و نهضته عموما بشكل تنموي شامل و مركب ، لا يغفل الخصوصية التي تتميز بها حالة النساء ، مما يتطلب إعادة النظر في أنساق المفاهيم والقيم الثقافية والاقتصادية و السياسية، والقوانين و التشريعات السائدة في المجتمع ، و هذا لا يعني تجاهل الجذور و الأصول الراسخة في البيئة الثقافية للمجتمع حتى لا يقع هذا الأخير في حالة الاغتراب عن ذاته كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية .

لقد شهدت المرأة الغربية حركة من النضالات من أجل تحسين وضعها و الرفع من مستواها الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي ، و عرفت هذه الحركة أوجّها مع الثورة الصناعية التي أعطت الانطلاقة الحقيقية لكل التطورات المعاصرة ، و أنهت الفلسفة التي تحط من قيمة المرأة و استبدلتها بفلسفة سياسية جديدة تأخذ بعين الاعتبار و بطريقة مختلفة القوة النسائية في الحياة العامة ، و قد أدى هذا الوضع إلى دخول المرأة الغربية المجال السياسي و تبوّأ مناصب عليا فيه بالرغم من محدودية تواجدها مقارنة بوزنها العددي في المجتمع .

أما المرأة العربية فبالرغم من التحسينات الطفيفة التي تشهدها على وضعيتها في المجال السياسي ، و التقدم الواضح في اقتحامها مجالات العمل الأخرى بقوة و خاصة الصحة و التعليم بفضل المستوى التعليمي الذي وصلت إليه ، إلا أنها مازالت تعاني من عدم الاهتمام بها من طرف السلطات و المجتمع و عدم تقدير كفاءتها في المجال السياسي.

وكامتداد للمرأة العربية يشهد التاريخ للمرأة الجزائرية دورها السياسي و الاجتماعي و الثوري خلال نضالها ضد الاستعمار الفرنسي ، و لم تعرف الاستسلام و الاستياء من الوضع رغم الأمية التي كانت متفشية في صفوف النساء آنذاك ، فالتزمت المرأة الجزائرية المتعلمة و الأمية ، المتزوجة و العازبة ، العاملة و البطالة بنداء الثورة ، و لم تأثر العوامل الشخصية للمرأة على قرارها في المشاركة في محاربة المستعمر ، إلا في طبيعة العمل الذي تتكفل به المرأة ، أما بعد الاستقلال فقد تغير الوضع بشكل نسبي حيث تراجع دورها السياسي لتعود بعده إلى البيت ، و يبقى الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات الإطار الوحيد الذي يمكن المرأة من المشاركة السياسية بشرط الموالاة للحزب الحاكم ، تاركة المجال العام للرجل ، و يعود هذا الوضع بعد أحداث أكتوبر ليتحسن نوعا ما على المستوى السياسي ، و فتح آفاق جديدة للمرأة للمشاركة السياسية ، إلا أنه بقيت المرأة تعاني شكل واضح على المستوى الاجتماعي نتيجة الأوضاع المتردية التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة ، و خاصة بعد نزول أسعار البترول التي خفّض من مستوى معيشة الشعب الجزائري ليدخل حالة فقر مزرية طالت الكثير من الأسر الجزائرية التي تمثل المرأة إحدى دعائمها ، كما أن انتشار ظاهرة الإرهاب في الجزائر قد خلفت ظواهر اجتماعية عديدة تمس المرأة بشكل خاص كالترمل و الفقر و الاغتصاب .

و في ظل هذا الوضع لم تتوانى شريحة نسوية أخرى عن تقديم المساعدة لهذه الفئات من خلال الوسائل التي أتاحتها هذه المرحلة (مرحلة التعددية السياسية)، كالجمعيات الخيرية و النقابات و الإعلام و الأحزاب السياسية و المؤسسات التمثيلية كالبرلمان ....الخ ، حيث تعتبر المرأة من أبرز القوى الاجتماعية التي من المفترض أن تؤثر في المتغيرات الحاصلة سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي .

ومن هذا المنطلق جاء اختيار موضوع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بهدف الكشف عن الخصائص المميزة للمشاركة السياسية التي تمارسها المرأة الجزائرية من خلال بعض

المجالات المشاركة السياسية (الاقتراع ، العمل الحزبي ، العمل النيابي)، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في هذه المشاركة ،

وقد تضمنت الدراسة لتوضيح هذه القضايا أربعة فصول:

- **الفصل الأول** : و جاء الفصل في ثلاث أجزاء :

- الجزء الأول : و تضمن الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة ؛ حيث تناول منهجية البحث انطلاقا من طرح الإشكالية ، و أهمية الموضوع ، مع ذكر أسباب اختيار الموضوع و الهدف منه ، و كذا تحديد مجالات الدراسة ، و العينة المختارة ، المنهج المستخدم ، و أدوات جمع البيانات .

- الجزء الثاني : يتطرق إلى تحديد المفاهيم ، أهمها : مفهوم السياسة ، والمشاركة السياسية ، (أشكالها و مستوياتها ، مبادئها ، أزمة عدم المشاركة ...) ، مفهوم المواطنة ، و أخيرا مفهوم الديمقراطية على اعتبار أن المشاركة السياسية هي مظهر من مظاهر الديمقراطية .

- و تتطرق الدراسة في الجزء الثالث من هذا الفصل إلى عرض الدراسات السابقة للموضوع ، ابتداء بالدراسات العربية ، ثم الدراسات الجزائرية.

- **الفصل الثاني**: و تعرّض إلى الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة ، و المتمثلة في :

- التيار العلماني الذي مثلته كل من الرأسمالية و الماركسية و حركة تحرير المرأة و مبادئها ؛ حيث تم عرض أهم أفكار هذا التيار حول المرأة ، و تطرق إلى حركة تحرير المرأة (الغربية و العربية) ، باعتبارها الجهة الأساسية التي تمثل المرأة على الواجهة ؛ بطرح أهم مبادئها ، جذورها التاريخية ، و الوصول إلى مدى مطابقة هذه الأفكار على واقعنا العربي .

- التيار الإسلامي و هو ثاني اتجاه يتطرق للمشاركة السياسية للمرأة ، و يتم في هذا الفصل عرض رأي المعارضين للمشاركة السياسية للمرأة و المؤيدين لها مع مناقشة حججهم من خلال الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الصحيحة .

- **الفصل الثالث** : و قد تم فيه عرض واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية انطلاقا من مسيرتها النضالية خلال الاستعمار الفرنسي مرورا بمرحلة الحزب الواحد و النظام

الاشتراكي ، وصولا إلى مرحلة التعددية الحزبية التي نعيشها الآن ، و الإشارة إلى تأثير كل من هذه الأنظمة و الأجواء السياسية المتباينة على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية .

- **الفصل الرابع**: و هو الفصل الميداني ، الذي تم فيه تفريغ البيانات في ضوء التساؤلات الأساسية للدراسة ، و هي خصائص المشاركة السياسية للمرأة و العوامل المؤثرة في هذه المشاركة ، و تحليل المعطيات و تفسيرها في ضوء ما جاء في الجانب النظري ، و الوصول إلى نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الأول : الإجراءات المنهجية

منهجية البحث

تحـــديد المفـــاهيم

الدراســـات الســـابقة

1- منهجية البحث

1-1- الإشكـــــالية

يعد العمل السياسي للمرأة بصفة عامة ركيزة من ركائز و شرطا من شروط المواطنة النسائية الفعلية ، و تتويجا لما تلعبه النساء من دور في الحياة العامة و الخاصة ، و قد أصبحت المشاركة النسائية في الحياة السياسية اليوم تمثل مطلبا أساسيا من مطالب الحركات الإنسانية و النسائية في العالم ، مقترنة بالمناداة بتواجد النساء في مراكز اتخاذ القرار و التمثيل المتناصف للجنسين في الهياكل والمؤسسات المحلية و الدولية.

إلا أن مسيرتها للحصول على حقوقها السياسية طويلة ، و يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمعات الإنسانية عبر كل الحقب التاريخية ؛ إذ كان الرجل و لا يزال هو سيد الموقف في شتى المجالات ، و لكن في الحقيقة أن للمرأة جزء كبير من المسئولية في إبعادها عن دوائر القرار ، فهي مربية الأجيال التي تراها الآن غير قادرةعلىالمشاركةالسياسية.

ومهما يكن ، و مع مرور الزمن فقد تم تجاوز مشكل الاعتراض على مشاركة المرأة في الحياة العامة حتى نعت القرن العشرين بقرن ترقية المرأة ، خاصة وأن القانون الدولي قد أزال كل الحواجز أمام المرأة للمساهمة بفعالية في خدمة البشرية جمعاء من خلال منحها اتخاذ القرار في شتى المجالات وعلى كل المستويات داخل أجهزة الدولة و المنظمات الدولية .

و تختلف المشاركة السياسية للمرأة باختلاف البيئة الاجتماعية و صلاحيتها لتلك المشاركة أحيانا ، و حسب طبيعة المراحل التاريخية أحيانا أخرى ، و لهذا اختلف دور المرأة الجزائرية في الحياة السياسية و طبيعته تبعا للظروف الاجتماعية التي مرت بها الجزائر ، حيث كانت الممارسة السياسية للمرأة إبان الاستعمار على شكل حركة نضالية تستهدف إخراج المستعمر من البلاد ، هذا الأخير الذي كان يهدف إلى طمس هوية الشعب الجزائري العربي الإسلامي فضلا

عن فصل الجزائر عن الوطن العربي كله، فانقسم كفاحها ضد عملية القمع و التشوه الاستعماري إلى نوعين:

- **نضال ظاهر و مباشر**: وتجلى فيما قامت به المرأة الجزائرية بالمساهمة في الحركات الإصلاحية الوطنية و المنظمات الاجتماعية و النشاطات الحزبية، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على وعيها، إذ لم تكن تعيش على هامش الأحداث التاريخية رغم أميتها و حالة تخلفها التي كانت تعاني منها أكثر من الرجل.

- **نضال ضمني و غير مباشر** :و تجلى في ذلك الموقف الإيجابي الذي اتخذته ضد المستعمر في الدفاع عن شخصيتها و مقوماتها و عاداتها و تقاليدها الروحية و الحضارية، و بالتالي موقفها إزاء مقومات و خصائص المجتمع عامة .

و أما مشاركتها بعد الاستقلال ، و بعد أن أعطاها الدستور حق الانتخاب و الترشيح و هي تنعم بكامل حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي ضمنتها لها المادة (42) من الدستور ، و من هنا كانت مشاركة المرأة في كافة المجالات ، حيث دخلت الحياة السياسية من بابها الواسع (فهناك 288 امرأة في مختلف المجالس الشعبية البلدية و الولائية ، 05 مناضلات في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ، و مناضلات تقلدن مناصب وزارية في الحكومة ، 466 منتخبة في الهيئات القاعدية لحزب جبهة التحرير الوطني)[1].

و جاءت أحداث أكتوبر 1988 لتدخُل الجزائر مرحلة جديدة تنقلها من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية الحزبية الهادفة أساسا إلى كسب الرأي العام ، و لم تتأخر المرأة في التفاعل مع الوضع الجديد ،حيث أرادت أن تفرض كفاءتها و قدرتها على المستوى السياسي من خلال تحسين مواقعها في هياكل الدولة ، كما كانت تهدف على المستوى القاعدي إلى نشر الوعي السياسي على مستوى الجنسين ، و كشفت هذه المرحلة أن نضال المرأة الجزائرية و إن لم يكن بارزا في عهد الأحادية الحزبية إلا أنه شكل قاعدة انطلاق للمشاركة السياسية

[1] مصطفى عوفي : **الأوضاع الاجتماعية و انعكاساتها على الوعي الاجتماعي للمرأة العاملة** ، رسالة ماجستير ، قسنطينة ، 1993 ، ص 162 .

للمرأة من خلال الانخراط بكثافة في الأحزاب بمختلف توجهاتها الإيديولوجية ، و تزعمت نساء أحزابا سياسية ، و أخريات في مواقع قيادية في أحزابهن .

و بعد تجربة دامت أكثر من 45 سنة من المشاركة السياسية للمرأة اختلفت فيها نشاطاتها باختلاف طبيعة المراحل و الظروف السياسية ، تحتاج هذه المشاركة إلى تقييم

و تمحيص حتى نتمكن من الارتقاء و التطور و التجديد ، و من هنا جاء هذا الموضوع ليبحث في العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية محاولين الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي خصائص المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ؟
- ما هي العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟

و قد اقتصر بحثنا هذا على المشاركة السياسية الرسمية للمرأة دون التطرق للمشاركة السياسية غير الرسمية الذي تتعدى حدوده الهياكل الرسمية إلى الأسر و المؤسسات التعليمية و الجمعيات ... ؛ فعنينا بعملية الانتخاب ، العمل الحزبي ، و العمل النيابي .

1-2- أهمية الموضوع :

- تشكل المرأة طرفا مهما في عملية التغيير و خاصة إذا نظرنا إلى نسبة وجودها في المجتمع و التي تفوق الرجال عدديا ، إضافة إلى زيادة نسبة المرأة المتعلمة و المثقفة في الجزائر * مما يتطلب عدم إهمال هذه الفئة و محاولة الاستفادة منها بإقحامها في شتى المجالات لا سيما السياسة .

- تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى ضمن دراسات علم الاجتماع السياسي من جهة ،

و ضمن الدراسات الخاصة بتقويم أداءات المرأة من جهة أخرى ، فقضية المرأة هي قضية حيوية في الواقع الاجتماعي و السياسي ، و قد أصبح كل ما يرتبط بالمرأة من قيم و تقاليد و تشريعات و مؤسسات مجالا للصراع الحضاري.

* يبلغ المعدل الوطني في الجامعات الجزائرية نسبة 70 % إناث ، و 30 % ذكور ، و قد تصل إلى 90 % من مجموع عدد الطلبة كما هو الحال بالنسبة لجامعة سطيف .

1-3- أسباب اختيار الموضوع :

- إن من أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هو كون المرأة هي من المفاصل الأساسية في عملية التغيير الاجتماعي و التنمية الشاملة الهادفة إلى بناء مجتمع ديمقراطي حر و متوازن .

- إحساسي بأن هناك غموض يخيم على المشاركة السياسية للمرأة و خاصة من ناحية التأصيل الشرعي له و وعي الناس بذلك ، فاطلاعنا على الموروث النظري الذي عني بقضايا المرأة نجد إحدى الاتجاهين : اتجاه يلقي اللوم على الإسلام و اتهامه بالإهمال في التعامل مع قضية المرأة لا سيما في الجانب السياسي و مسئوليته في تخلف المرأة وعدم ترقية وضعها ، و اتجاه يقف على الطرف النقيض للأول ، حيث يحمّل الاتجاه الأول مسؤولية تدهور وضع المرأة في المجتمع العربي .

- حداثة الموضوع بالنسبة للمجتمع الجزائري .

- الضعف الملاحظ على إقبال المرأة على و المشاركة السياسية و خاصة بالنسبة للعمل الحزبي و النيابي.

1-4- أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تقديم معلومات دقيقة و متميزة عن المرأة و نشاطاتها في المجال السياسي و علاقتها بالمجتمع .

- تشخيص واقع المشاركة السياسية للمرأة في مجالاتها الثلاث .

- تحاول هذه الدراسة الكشف عن المشاركة السياسية للمرأة في فكر وسلوك الناس ، و بما أن المرأة هي المستهدفة (أكثر من غيرها) بالمشاركة السياسية للمرأة فإنني أسعى إلى الكشف عن اتجاها ت المرأة في حد ذاتها .

- الوقوف على المعالم الشرعية للمشاركة السياسية للمرأة .

1-5- مجالات الدراسة

1-5-1- المجال البشري و المكاني : و لتحقيق الهدف من الدراسة ، و تغطيـــة مجالات السياسة التي اختيرت ، أُنجز البحث على مجموع النساء اللواتي لهن حق الانتخاب ، و أي امرأة كانت لها تجربة نيابية أو مارست العمل الحزبي (حاليا أو سابقا) ، لأن الهدف من البحث هو معرفة العوامل المؤثرة على هذه المشاركة ، و قد اخترنا النساء القاطنات بمدينة قسنطينة و اللواتي لهن حق التصويت ، لتغطيـــة مجال التصويت (خصائصه و معوقاته....) ، و النساء الممارسات للعمل الحزبي في هذه المدينة ، وانتقلنا إلى خارج الولاية لتغطية العمل النيابي للمرة الجزائرية ، و بهذا يكون المجال البشري لدراستنا هو:

- مجموع النساء المتواجدات بمدينة قسنطينة و اللواتي يتمتعن بحق الانتخاب .
- النساء العاملات بالأحزاب المتواجدة بمدينة قسنطينة ، و التي لها مقرات تسمح للمرأة بالعمل دون عراقيل و هما:

* حركة مجتمع السلم : وتضم 100 منخرطة على مستوى ولاية قسنطينة ، يبلغ عدد النساء ذوات مستوى تعليمي عالي68 امرأة ،من بينهن 55 عاملـــة مـــن ضمنهن 10 طبيبات ، كما تصرح ممثلة الحزب بأن هناك فئة المناصرات و هـــن نشطات في الحزب تتراوح أعمارهن بين 18 و 70 سنة ، رغم أنهـــن لا يملكـــن بطاقة عضوية ، أما عن مراكز صنع القرار فإن المرأة في الحزب هـــي عضـــو مكتب تنفيذي مكلف بالمرأة وشؤون الأسرة ، و تتواجد المرأة على مستوى مجلس الشورى الولائي ب 07 نساء .

* حركة الإصلاح الوطني : و تضم (حسب المعلومات التي قدمت لنـــا مـــن خلال المقابلات الحرة التي أجريت مع ممثلة الفرع النسوي بالحركة) 115 منخرطة ، من بينهن 40 منخرطة ذات مستوى تعليم عالي ، و 39 منخرطة ذات مستوى تعليم ثانوي ، كما يضم الحزب 24 عاملة و 03 طالبات ، و للمرأة في هذه الحركة عضوية مجلس الشورى ممثلة ب : 07 نساء ، إلا أن المكتب التنفيذي الولائي يخلو من الوجود النسوي بداخله ، حيث أن الأمانة النسوية يمثلها رجل في هذه الهيئة .

*حزب التجمع الوطني اليمقراطي : و تعمل المرأة في هذا الحزب داخل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ؛ حيث تضم هذه الهيئة 200 منخرطة (حسب تصريح الأمينة الولائية للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات).

1-5-2- **المجال الزماني** : استغرقت الدراسة ما يقارب 04 سنوات ؛ حيث انطلق البحث بهدف معرفة اتجاهات الرأي العام حول المشاركة السياسية للمرأة ، و بدأت تتبلور فكرة البحث من خلال القراءات المتكررة حول الموضوع ، فوجدنا أن مجالات المشاركة السياسية واسعة و متعددة يصعب تغطيتها في بحث كهذا ، فقررنا أن نغطي بعض مجالاتها ، و استغرقت هذه المرحلة خمسة أشهر و من هنا بدأ التجسيد الفعلي للرسالة ، و استغرق الجانب النظري سنة، أما الميداني فقد استغرق مدة سنتين؛ تم خلالها زيارة مقرات الأحزاب بغرض الحصول على معلومات مبدئية حول التواجد النسوي بداخلها ، و صاحبت هذه المرحلة مرحلة إعداد الاستمارة و المقابلات ؛ حيث تم وضع استمارة و مقابلة تجريبيتين وُضعا للتحكيم من طرف الأساتذة ، ثم قمنا بتجريبها على مجموعة من النساء ، و صيغت في شكلها النهائي ، و استغرقت هذه المرحلة مدة 10 أشهر ، و بعدها وزعت و جمعت كل من المقابلات و الاستمارات في فترة 08 أشهر ، و أخيرا تم تفريغ البيانات في أجل قدره 06 أشهر .

و قد تلقينا بعض الصعوبات على مستوى بعض الأحزاب عند إنجاز هذه الرسالة ، حيث وجدنا بعض النساء في هذه الأحزاب في تردد و خوف من إجراء هذه المقابلات لقلة الخبرة ، فتتماطل في عملية الملء ، من هذه الأحزاب من تتحجج بالإنشغالات الكثيرة التي تحول دون إجراء المقابلات فتضطر إلى تركها في المقر و نعود لاستلامها في موعد آخر ، كما جاءت الرسالة في ظروف كانت تعني بعض الأحزاب من حالة توتر و فوضى داخلية أثرت على صيرورة البحث بشكل أسرع ؛ حيث هناك من الأحزاب من استغرقت عملية إجراء المقابلات 06 أشهر .

1-6- منهج الدراسة:

يرتبط المنهج بالبحث ارتباطا وثيقا بكل من موضوع البحث من جهة ، و أهداف البحث من جهة أخرى ، فإذا كان البحث يرمي إلى الحصول على بانوراميا لإطار مجتمعي كمجتمع النساء ، أو قطاع محدود منه كما هو الحال في بحثنا فإن المنهج الملائم هو منهج المسح بالعينة ، إضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي طبق على المرأة الحزبية ، و المرأة المنتخبة ، على اعتبار أن الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية

1-7- أدوات جمع البيانات : لقد تعددت وسائل جمع البيانات و المعلومات لتعدد طبيعة مصادرها و طبيعة المعلومات و البيانات ذاتها ، و قد استخدمت هذه الأدوات منفردة أو مجتمعة حسب ما تقتضيه طبيعة البحث أو الظاهرة[1] ، فقد اعتمدنا على الأدوات التالية:

1-7-1- **استمارة استبيان** : و هي الأداة الأساسية لجمع المعلومات ، كما أنها ليست مجرد أسئلة يوجهها الباحث إلى المبحوثين ، وإنما هي في الحقيقة منبهات لفظية مدروسة بعناية [2] ، و بناء على ذلك فقد استعملنا استمارة استبيان وُجهت للمواطنات بهدف معرفة خصائص التصويت كمجال من مجالات المشاركة السياسية ، و معرفة العوامل المؤثرة على هذا المجال ، و رأينا أنها الوسيلة الأنسب في ذلك كون أن هذه الفئة ضمت أفراد من فئات اجتماعية و مستويات تعليمية و ثقافية مختلفة ، لهذا قمنا بإعداد استمارة ضمت 30 سؤال مغلق تكون الإجابة فيه محددة بعد من الخيارات ، و الاستمارة جاءت مقسمة إلى أربع محاور :

- المحور الأول: بيانات عامة ، و ضم الأسئلة (1-2-3-4-5)
- المحور الثاني : بيانات حول خصائص المشاركة السياسية ، و ضم الأسئلة (6-7-8) .

---

[1] الزويلف مهدي تحسين : **منهجية البحث العلمي** ، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، 1998 ، ص 56 .

[2] خير الله : **محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص 73

- المحور الثالث : العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة ، و قسم هذا المحور بدوره إلى : العوامل السياسية ، و العوامل الاجتماعية ، و العوامل الذاتية ، و ضم هذا المحور الأسئلة التالية (9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26) .
- المحور الرابع : رأي المبحوثة في المشاركة السياسية للمرأة ، و ضم الأسئلة (27-28-29-30) .

1-7-2- **المقابلة** : تعتبر المقابلة ذلك التفاعل اللفظي بين الباحث و المبحوث لتحقيق هدف نعين ، و بما أنها استجابة لأسئلة معينة ، فهي تسمح للمبحوث بتخطي الإجابة المجردة عن تلك الأسئلة إلى الحرية الكاملة في الإجابة [1] ، و لهذا فإننا اعتمدنا على المقابلة كوسيلة لجمع البيانات و المعلومات التي تخص المشاركة السياسية للمرأة على مستوى الأحزاب ، على مستوى المجالس النيابية ، و لقد استخدمت الدراسة نوعين من المقبلات :

* المقابلة الحرة : و قد أنجزت مع ممثلات الأحزاب لمعرفة حيثيات العل الحزبي اتقييم العمل الحزبي للمرأة ، كما أجرنا بعض المقابلات مع بعض المنتخبين لتزويدنا بآرائهم حول التواجد النسوي في المجالس الانتخابية ، و أداءاتها ، و لجمع بعض المعلومات التي لا يمكننا تجميعها عن طريق الاستمارة ، و هذا نصها :

- ما هو تقييمك العام للمشاركة السياسية للمرأة في حزبكم ؟
- هل بإمكاننا أن نعرف كيفية هيكلة العنصر النسوي في حزبكم؟
- ما هو تقييمك لعدد المنخرطات في الحزب ؟ هل هو في تزايد أم في تناقص ؟
- إلى ماذا يرجع السبب في ذلك؟
- ما هي المعوقات التي تصادف المرأة أثناء ممارستها لعملها الحزبي ؟
- كيف ترين مستقبل هذه المشاركة ؟

[1] عبد الحميد محمد : **دراسات الجمهور في بحوث الإعلام** ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، 1987 ، ص 227 .

- ما هي دوافع المرأة للمشاركة في العمل الحزبي ؟
- كيف ينظر المجتمع للمرأة الحزبية ؟

* المقابلة المقننة : طبقت على فئة المرأة المتحزبة و المنتخبة ؛ حيث تم إعدادها و تنظيمها بطريقة تسمح لنا بالحصول على المعطيات التي تفيد الدراسة ، و تكون المقابلة مقننة عندما يتقيد المبحوث بالسؤال الذي يطرحه الباحث، و لا يخرج عن إطاره ، و لكن في الوقت نفسه ، يفسح له المجال للتعبير عن رأيه ، و الإجابة دون التقيد بإجابة محددة .

و اختيارنا للمقابلة المقننة لم يكن اعتباطيا ، و إنما للضرورة المنهجية التي فرضتها طبيعة الدراسة التي تهدف إلى وصف و تحليل الواقع الاجتماعي الذي تحاول معرفته و فهمه انطلاقا من تساؤلات الدراسة .

و يضم دليل المقابلة المقننة 37 سؤالا في مقابلة المرأة المتحزبة ، 32 سؤال في مقابلة المرأة المنتخبة ، موزعين على أربعة محاور أعدت انطلاقا من تساؤلات الدراسة :

- المحور الأول : بيانات عامة ، و تضم الأسئلة (1-2-3-4-5)
- المحور الثاني : خصائص المشاركة السياسية، و تضم الأسئلة (من السؤال 6 إلى السؤال10) مع اختلاف المضمون بين المرأة المتحزبة و المنتخبة .
- المحور الثالث : العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة : و قُسّم هذا المحور بدوره إلى : العوامل السياسية ، و العوامل الاجتماعية ، و العوامل الذاتية ، و ضم الأسئلة التالية: (من السؤال 11 إلى السؤال 29) .
- المحور الرابع : رأي المرأة المتحزبة و المنتخبة في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، و ضم الأسئلة (من السؤال30 إلى السؤال 37) .

و هناك بعض الأسئلة في دليل المقابلتين مختلفة ؛ حيث هناك أسئلة تخص المرأة المنتخبة ، و أخرى تخص المرأة المتحزبة ، و هذه الأسئلة هي:

* المرأة المنتخبة : السؤال –4- ، السؤال –6- .

* المرأة المتحزبة : السؤال –6- ، السؤال –7- ، السؤال 30 .

و قد تم تطبيق المقابلة بأسلوبين :

- الأسلوب المباشر : حيث تم فيه إجراء المقابلات مع الأفراد وجها لوجه ، بطرح الأسئلة و الإجابة عليها ، و كان عددهن 14 .
- الأسلوب غير المباشر : حيث تم ملء دليل المقابلة دون الالتقاء بالأفراد ، و عددهن .23

1-7-3- **الملاحظة** :لا جدال في أن الملاحظة تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات في كافة مجالات العلوم ، فلا يقتصر استخدامها على علم دون غيره ، و الملاحظة لا تقف عند مجرد المعينة الحسية المباشرة للأشياء أو الموضوعات أو المواقف المختلفة ، بل هي عملية تجمع بين الإدراك الحسي من ناحية ، و الإدراك العقلي من ناحية أخرى ، فنحن لا نلاحظ فقط بحواسنا ، بل نُعمل العقل أيضا في الملاحظة من خلال التحليل و التفسير و التصنيف و الربط بين الأشياء.... [1] .

وقد جرت الملاحظة في دراستنا بأسلوبين :

- الملاحظة دون مشاركة : و هي الملاحظة التي لا تتطلب كثيرا من النظر أو الاستماع في موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية فيه ، و قد اعتمدنا على هذه الملاحظة مع النساء في المجتمع ، حيث حاولنا رصد آرائهن و ردود أفعالهن عند إثارة القضايا السياسية أمامهن ، و خاصة أن هذه الفترة قد كانت حافلة بالانتخابات (2002-2003) ، و قد أتاحت لنا هذه التقنية فرصة ملاحظة سلوك أفراد العينة ، و مدى اهتمامهن بالمجال السياسي ، و جديتهن في الإجابة ، و إن أمكن التحقق من صحة المعلومات التي قدموها من خلال مقارنتنا بمشاهداتنا في الوقائع و الحقائق الميدانية ، كما تمكنا من ملاحظة طبيعة النشاطات التي تؤديها المرأة المتحزبة ، و الجو الذي تعيشه المرأة داخل مقرات الأحزاب ، و قد لاحظنا مواقع المقرات و مدى اتساعها ، حيث يعتبر ذلك عاملا هاما يساعد المرأة على إيجاد لجو الملائم للعمل السياسي .
- الملاحظة بالمشاركة : حيث أنني عضو في حركة مجتمع السلم لمدة تزيد عن 08 سنوات ، مما سمح لي بملاحظة العديد من الظواهر عن كثب ، و شاركتُ في

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان و محمد علي البدوي : **مناهج و طرق البحث العلمي** ، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر، الاسكندرية ، 2000 ص 385 .

إدارة العديد من الحملات الانتخابية بجميع وسائلها ، ابتداء بتوزيع الأوراق الانتخابية ، إلى العمل الجواري الذي سمح لي أيضا بالتعامل مع المجتمع ، و معايشة الكثير من النشاطات السياسية ، و عملت في مجال العمل الجمعوي بالقدر الذي يمكنني من الاستفادة من هذه التجربة في إثراء هذه الدراسة ، و توسيع لرؤية حول المشاركة السياسية للمرأة في باقي المجالات ، و عند باقي الأحزاب لتعميم النتائج المتوصل إليها.

1-8- عينة الدراسة:

تشكل العينة في البحث العلمي عموما و البحث الإمبريقي على وجه الخصوص دعامة أساسية لا مناص منها كمصدر لاستقاء المعلومات و المعطيات من الواقع ، من منطلق أن العينات تسمح بالحصول في حالات كثيرة على المعلومات المطلوبة مع اقتصاد ملموس في الموارد البشرية الاقتصادية و في الوقت ، و دون أن يؤدي ذلك إلى الابتعاد عن الواقع المراد معرفته ، و انطلاقا من أهمية العينة في الإجابة على إشكالية البحث ، و كون دراستنا تهدف إلى جمع أكبر قدر من المعلومات و البيانات عن مجتمع البحث و تحليلها تفسيرها ، فإننا لم نلجأ إلى أسلوب أخذ العينات التي تمثل المجتمع الأصلي ، و إنما لجأنا إلى أسلوب العينة العرضية *Echantillon accidentel* و هذا النوع من العينات يختلف عن الأنواع الأخرى من حيث أن العينة العرضية لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا ، و إنما تمثل العينة نفسها فقط ، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينات بطريق الصدفة ، أي يحصل على المعلومات من الذين يصادفهم ، و العينة العرضية لا تحتاج إلى عمليات التحليل الإحصائي المعقدة التي تعتمدها العينات العشوائية في مواضيع الاستنتاجات و الاختبارات الإحصائية. و قد قمنا بتحديد عينة الدراسة بالشكل الذي يسمح لنا بتوفير معلومات و إحصائيات أكثر تساعدنا على الوصول إلى استنتاجات دقيقة

و شاملة ، فجاءت العينة في فئتين :

- **<u>فئة المرأة المواطنة</u>** :

وذلك لاختبار المرأة في مجال التصويت ، و معرفة خصائص التصويت الذي تمارسه المواطنات ، و موقفها من العمل الحزبي ، ونظرتها لعمل المرأة في المجالس النيابية، حيث تمّ اختيار النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ابتداء من سن 25 فما فوق ، و تم تجاهل اللواتي أعمارهن 18 و 19 سنة رغم أحقيتهن في الانتخاب ، إلا أن كلاهما لم يصل إلى سن الاقتراع عند إجراء الانتخابات التشريعية و المحلية الأخيرة ، و بهذا كانت العينة من فئة النساء اللواتي حضرن ثلاث اقتراعات (دورة انتخابية) ، و لهذا تحدّد السن من 25 سنة فما فوق ، و أما عن حجم العينة فإننا اعتمدنا على درجة التشبع في المعطيات ، و قد أخذنا **200 مبحوثة** من هذه الفئة ، كما لم يراع في اختيار العينة أن يكون توزيع أفراد العينة بين الريف و الحضر لأن العينة اختيرت من مدينة قسنطينة .

و توزت أفراد عينتنا على مختلف أحياء المدينة ، الشعبية منها مثل .. الأمير عبد القادر ، حي بيدي لويزة (جنان الزيتون) ، حي رومانيا ، فج الريح ، بوذراع صالح ، باردو ، بكيرة .... ، و الراقية مثل ، سيدي مبروك ، الزيادية ، الدقسي ، المنظر الجميل ،المنصورة ، وسط المدينة ، بوالصوف .... .

- **<u>فئة المرأة الممارسة للسياسة</u>** :

و نظرا لأن الدراسة تبحث في العمل الحزبي و النيابي ، باعتبارهما من مجالات المشاركة السياسية ، تم اختيار كل امرأة لها تجربة في العمل السياسي (الحزبي أو النيابي) سواء كان ذلك في الوقت الحالي أو في فترة سابقة ، و قد قمنا بأخذ مفردات هذه الفئة بطريقة عرضية دون تحديد لصفات أو خصائص محددة ، و بلغ أفراد هذه الفئة **37 مبحوثة** ، 24 منهن من مختلف الأحزاب المتواجدة على مستوى ولاية قسنطينة ، و التي تملك مقرات، لأن ذلك يسمح للمرأة بأن تعمل وتكون فعالة ، كما أن ذلك يمكننا من تقييم العمل الحزبي بشكل دقيق ، فاخترنا الأحزاب التالية : حزب جبهة التحرير الوطني ، حركة مجتمع السلم ، حركة الإصلاح الوطني ، حزب التجمع الديمقراطي ، و قد تم استجواب أعضاء

المكاتب النسوية لكل حزب نظرا للخبرة التي تكوّنت لهذه الفئة ، ، كما ضمت هذه الفئة 13 منتخبات منهن 03 برلمانيات و10 منتخبات محليات موزعات على الولايات(بجاية ، الجزائر العاصمة ، باتنة) .

و قد تم استغلال الجامعة الصيفية التي أقامها المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي

(*NDI*) في الجزائر* ، و وزع دليل المقابلة على 07 مبحوثات من خارج ولاية قسنطينة .

و تمكننا المرأة المنتخبة من تشخيص العمل داخل المجالس النيابية ، و معرفة أوسع بالمشاركة السياسية للمرأة ، و هي الفئة التي تكون قد مرت بكل المراحل ، فهي امرأة قبل كل شيء ، و قد مارست العمل الحزبي في مراحل سابقة ، فخبرتها بالتالي أكبر و أعمق من سابقتيها .

* نظم المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي(*NDI*) جامعة صيفية في شهر جويلية 2004 بفندق الرياض بالجزائر تحت عنوان : " **نساء زعيمات : كلنا فائزون** " تهدف إلى تكوين شخصيات نسوية زعيمة ، و قد خضعت فيها ممثلات الأحزاب إلى تكوين في هذا المجال ، و تمثلت هذه الأحزاب في : جبهة التحرير الوطني ، حركة مجتمع السلم ، جبهة القوى الاشتراكية ، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، حركة الإصلاح الوطني ، التجمع الوطني الديمقراطي ، عهد 54 ، الجبهة الوطنية الجزائرية.

2- : تحديد المفاهيم

تمهيد:

إن دراسة المشاركة السياسية للمرأة تقودنا بالضرورة إلى تحديد بعض المفاهيم التي ستبنى عليها الدراسة كالسياسة ،و المشاركة السياسية و منه المشاركة السياسية للمرأة ،و مفهوم المواطنة باعتبار المشاركة السياسية هي شكل من أشكال المواطنة .

2-*1*- مفهوم السياسة

تشتق كلمة السياسة عند العرب من ساس يسوس بمعنى تدبير شؤون الناس و تملك أمورهم و الرياسة عليهم و نفاذ الأمر فيهم .

و تستخدم للدلالة على معاني القيادة و الرئاسة و المعاملة و الحكم و التأثير و التربية و الترويض و تأثر العرب عموما بالتراث الإغريقي [1].

و يشير معجم العلوم الاجتماعية إلى أن السياسة لغة : تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب فيه معنى الإحسان ، و يقصد به اصطلاحا منذ استعملها الإغريق : تدبير أمور الدولة و كانت حينذاك (دولة المدينة) كأثينا و إسبرطة ، ثم صارت الدولة القومية الحديثة و بذلك تبدأ السياسة مع مجتمع المدينة و يؤكد الأصل اليوناني للمقابلين الإنجليزي و الفرنسي هذا الربط لاشتقاقه من كلمة polis أي مدنية [2].

أما في قاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث : فالسياسة مصطلح يشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني و التي يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين الخير العام و مصالح الجماعات ،و غالبا ما يتضمن ذلك استخدام القوة أو أية صورة من صور الكفاح ، و قد يقتصر استخدام المصطلح على الإشارة إلى العمليات التي تظهر داخل الإطار النظامي للدولة .

إن التعاريف الحديثة تذهب إلى أن محور السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيّرة التي ذكرها أرسطو في تعريفه للسياسة على أنها "البحث على الحياة الخّيرة للمجتمع أو الجماعة المحلية " و علاقة مصالح الجماعة بها، أما العناصر التحليلية للسياسة فهي الصراع و القوة ؛ و الفعل السياسي هو الفعل الذي يحدث من خلال منظور القوة ، إلا أنه يمكن تحديد المصطلح أكثر من ذلك بأن نقول أن القوة هنا تمارس من خلال عملية الحكم و في إطار الدولة ، و دراسة السياسة هي تحليل لعلاقات القوة [1].

---

[1] حسين أبو رمان: **المرأة العربية و المشاركة السياسية** ، دار سندباد للنشر ،الأردن ،2000 . ص 198 .

[2] إبراهيم مذكور: **معجم العلوم الاجتماعية** ، الهيأة المصرية للكتاب، 1975 . ص 327.

[1] محمد عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، 1997 ، ص

و عموما يتفق أغلب علماء السياسة و المعاجم على أن السياسة هي علم الحكومة و فن علاقات الحكم و تطلق أيضا على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة كما تطلق على الطريقة التي يسلكها الحكام [2].

2-2- المشاركة:

تفاوتت التعاريف المختلفة للمشاركة عموما بين العموم و التحديد و بين الشمول

و الضيق كما اختلفت الزوايا التي ينظر من خلالها كل باحث و باختلاف المجال الذي يعمل فيه ، فكلمة المشاركة *participation* مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية *participate* ويتكون هذا المصطلح من جزأين الأول و هو *pars* بمعنى جزء

و الثاني و هو *compare* و يعني (القيام) و بالتالي فإن كلمة المشاركة تعني حرفيا

to take part ؛ أي القيام بدور، و أمام تنوع التعاريف فإننا اعتمدنا التعريف القائل بأن المشاركة هي المساهمة الفعلية و الكاملة الرسمية و غير الرسمية للأفراد

و الجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بهدف تحقيق الصالح العام .

2-3- المشاركة السياسية :

ويعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بتلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه و في صياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعنى إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل و النظام السياسي، يؤكد هذا التعريف على أن الهدف الأنشطة هو اختيار الحكام و صياغة السياسة العامة [3] .

---

[2] محمد السويدي: **علم اجتماع السياسي : ميدانه و قضاياه** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1990 .ص173.

[3] طارق محمد عبد الوهاب: **سيكولوجية المشاركة السياسية**، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ، 2000 . ص 108.

والمشاركة السياسية للمواطنين عند محمد السويدي تشمل النشاطات السياسية المباشرة (الرسمية): تقلد منصب سياسي : عضوية الحزب ، الترشيح في الانتخابات ، التصويت .... و النشاطات غير المباشرة: عضوية في هيئات التطور و الترقية الاجتماعية.....[1] .

كما يشير عبد الهادي محمد والي إلى أن المشاركة السياسية هي حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية ابتداء من التصويت الانتخابي إلى الإدلاء بالرأي في المواقف المختلفة، إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة كل هذا فضلا عن الانتماء الحزبي أو العمل من خلال تنظيم سياسي مشروع و معترف به، و المشاركة في جهود و أعمال الندوات العامة و المؤتمرات و حلقات النقاش،
و باختصار فإن الفرد في مثل هذه الحالات مطالب بأن لا يقف موقف المتفرج من القضايا الأساسية و الجماهيرية [2] ، إلا أن هذا التعريف يركز على الجانب الرسمي
و المخطط و المنظم للمشاركة السياسية؛ أي أنه يظهر دور و فعالية الفرد في الإطار التنظيمي في حين أهمل الكثير من مجالات المشاركة السياسية منها المتابعة الأحداث السياسية، و دور اللوبيات أو جماعات الضغط التي غالبا ما تكون غير مؤطرة في تنظيم معين، و في هذا السياق يقدم" لوينير" تعريفا آخر للمشاركة السياسية، فيعرفها على أنها كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام و على كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية. و هو أول تعريف يتضمن اللجوء إلى العنف السياسي وسائل غير شرعية باعتبارها من أشكال المشاركة غير التقليدية [3]. و بهذا يكون هذا الفريق إلى أن الهدف من المشاركة السياسية هو التأثير على قرارات الحكام ، و يركز على الوسائل المشروعة في العمل .

---

[1] محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص 176 .

[2] عبد الهادي محمد والي: **التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988. ص 114 .

[3] طارق محمد عبد الوهاب : مرجع سابق .ص 108 .

في حين يذهب فريق آخر في تعريف المشاركة السياسية على أنها عملية يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية، و أن تشارك في صنع الأهداف العامة لمجتمعه ، و يندرج تحت هذا الفريق الدكتور عبد الهادي الجوهري الذي يعرف المشاركة بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه ، و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز هذه الأهداف [1].إلا أن هناك فريقا قدم تعريفات شاملة لمفهوم المشاركة السياسية ، فيعرفها إسماعيل علي سعد على أنها انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر ... [2] .

وهناك من ينظر إلى المشاركة السياسية نظرة ضيقة حيث يقصرها على عملية التصويت في الانتخابات فقط ؛ فيرى فتحي الشرقاوي المشاركة السياسية بأنها تعني أن الفرد يحمل بطاقة انتخابية و يذهب للإدلاء بصوته في صناديق الاقتراع في كافة الموضوعات السياسية التي تجريها الدولة [3].

كما تعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية ، و يجب أن يميز بين المشاركة بهذا المعنى و بين الاهتمام من ناحية و بين التفاعل أو التجاوب من ناحية ثانية ، فالاهتمام يعني عدم السلبية بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة و الشؤون العامة و القرارات السياسية ترتبط بحياته و وجوده الذاتي تأثيرا و تأثرا ، و سواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أو لا ، فإن الاهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة أما التفاعل فإنه يعني التجاوب ، بحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام و المشاركة ، فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل و كذلك المشاركة تفرضه .

---

[1] عبد الهادي الجوهري و آخرون : **المشاركة الشعبية – دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، مكتبة نهضة الشرق ، 1984 ، ص23 .

[2] إسماعيل علي سعد : **علم الاجتماع السياسي بين السياسة و المجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 1999، ص 223 .

[3] طارق محمد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 112 .

من هذا المنطلق يمكن تحديد العلاقة بين المفاهيم الثلاثة السابقة على النحو التالي : الاهتمام حقيقة ذاتية تنبع من شخصية المواطن ، أما المشاركة فإنها إجراء نظامي يسمح بها الهيكل السياسي أما التفاعل فإنه نتيجة لأي منهما من حيث علاقة الفرد بالدولة [1] .

و بناء على هذه التعاريف يمكن تعريف **المشاركة السياسية على أنها تلك الأنشطة السياسية التي بمقتضاها يشارك الفرد أو الجماعات في اختيار الحكام و صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، عفوي أو منظم ، ابتداء من التصويت ، فضلا عن الانتماء الحزبي أو العمل من خلال أي تنظيم سياسي، كما ينعكس على اهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي و تناوله بالنقد و التقييم و المناقشة مع الآخرين ، و ينعكس أيضا على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة.**

و تتوقف المشاركة السياسية للفرد على مدى توافر القدرة و الدافع لديه ، و الفرص التي يتيحها المجتمع بتقاليده و أيديولوجياته ، و كذا الظروف التي تحددها طبيعة المناخ السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي السائد في المجتمع ، و من هنا تبرز أهمية التنشئة و دورها في خلق و تكوين سلوك المشاركة ، إذ أنها تزود الفرد بالمثيرات التي يستقبل من خلالها قيم المشاركة و كلما كثرت هذه القيم ازداد احتمال مشاركة الفرد في الأنشطة و المجالات المختلفة و ازداد عمق هذه المشاركة .

2-3-1- مبادئ المشاركة السياسية :[2] (و منه المشاركة السياسية للمرأة)

-1- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط أي بين أناس من طبيعة واحدة و إنما من مشاركة أفقية و رأسية بين مختلف المستويات و الهيئات .

-2- اتخاذ القرار من أجل التخطيط و أولوياته لا يجب أن تقوم به مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة مميزة في المجتمع و هي الجديرة و الأحق بتحديد

---

[1] جلال عبد الله معوض : **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي** ، المستقبل العربي ، العدد 55 ، سنة ،ص: 108.

[2] محمد السويدي ، مرجع سابق ، ص 159.

الأولويات و اتخاذ القرارات و إنما لابد أن تكون المشارك واسعة النطاق بحيث تمس القاعدة العريضة من المواطنين و ليس مشاركة الصفوة فقط .

-3- يجب أن يعكس تخطيط احتياجات الناس بصفة عامة و الشريحة العريضة بصفة خاصة كما أن خطط التنمية يجب أن تشارك في وضعها و مناقشتها مختلف الشرائح من المواطنين .

-4- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط و الرقابة و المشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة و القمة و العكس .

2-3-2- أشكال و مستويات المشاركة السياسية :

إن انشغال الفرد أو المواطن في السياسة له عدة مستويات تتوقف على طبيعة النسق السياسي ذاته ، فهناك من يتوقف دوره على الإدلاء بصوته ، و هناك السياسي المحترف ، و أعضاء الحزب .... ، و يفترض " ليستر ميلبراث " وجود تسلسل هرمي للمشاركة يتراوح بين عدم المشاركة و بين تولي منصب عام، و يكون أقل مستويات المشاركة الفعلية هو التصويت في الانتخابات ، و قد قام بتقسيم الشعب الأمريكي – حسب مشاركته- إلى ثلاث مجموعات :

-1- المجالدون* *gladiators* : و هم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة ، و هم ما بين 5% إلى 7% .

-2- المتفرجون *spectators* : و هم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى، ويمثلون حوالي 60% .

-3- اللامبالون *apathetics* : و هم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق ، و يمثلون حوالي 33% .[1]

كما صنف أولسن المشاركين سياسيا إلى ست فئات لكل فئة خصائص و مميزات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

---

* **المجالد :** شخص يقاتل حتى الموت لإمتاع الناس في روما القديمة .

[1] طارق محمد عبد الوهاب: مرجع سابق . ص 20 .

الجدول رقم01 : خصائص المشاركين سياسيا [1]

التسلسل	الشريحة	التعريف	المتغيرات الإجرائية
-1-	**القادة**	يعملون بشكل مباشر في الحكومة	يعملون كأعضاء في مجلس أو لجنة أو ما شابه ذلك أو منتخبون لوظيفة عامة سياسية
-2-	**النشطين**	الذين يشتركون في الأعمال السياسية المنظمة في إطار التنظيمات الخاصة	يقومون بأعمال تطوعية، يكون لهم مكتبهم في حزب سياسي ، يشاركون مباشرة في بعض الأنشطة السياسية سواء في جمعيات اجتماعية أو سياسية تطوعية
-3-	**المتصلون بالحياة السياسية**	لديهم نفوذ، لديهم اتصال بالمعلومات و الاهتمامات و المعتقدات السياسية	حضور اجتماعات سياسي كتابة مقالات سياسية ،مخاطبة الكتاب في الجرائد اليومية.
-4-	**المواطنون**	يقومون بالمسؤوليات المتوقعة و ليس لهم أدوار في السياسة	لديهم المعلومات عن النظام السياسي و الأحداث السياسية الجارية ، لديهم أراءهم و اهتمامات حزبية، يقومون بعملية التصويت
-5-	الهامشيون	يقومون بمسؤولياتهم المتوقعة و ليس لهم أدوار في السياسة	لديهم أقل قدر من المعلومات و الأخبار السياسية
-6-	المنعزلون	تتحدد مشاركتهم بين النادر و العدم.	و نظم كل الأفراد الذين يندرجون تحت الشرائح السلبية ،

[1] عزيزة محمد السيد : **السلوك السياسي، النظرية و الواقع** ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1 ، سنة 1994 . ص 33 .

إن كون المرأة جزء من عريضة المواطنين الذين يمثلون طرفا أساسيا في المشاركة السياسية الرأسية و اتخاذ القرار من أجل التخطيط و أولوياته ، و كونها جزء من شريحة المواطنين الذين سيراعي التخطيط احتياجاتها ؛ وجب مشاركة المرأة في وضع و مناقشة خطط التنمية حيث تصبح المشاركة السياسية للمرأة ذات أهمية بالغة لما لمراكز القوة و السلطة من تأثير على حياتها ، فهي إن وُجدت و بشكل فعال في هذه المواقع فإنه سوف يكون لها تأثيرا إيجابيا أكبر على جوانب المجتمع كافة

و ليس في الجوانب المتعلقة بالمرأة فقط ، و هي تتواجد ضمن مستويات المشاركة السياسية ، فمنهن القيادية ، و منهن النشيطة في السياسة ، و منهن المواطنات اللواتي يقمن بعملية التصويت ،و لهن معلومات سياسية، و منهن كذلك الهامشيات اللواتي ليست لهن أدوار سياسية رغم القيام بمسؤولياتهن ، ومنهن المنعزلات اللواتي تتحدد مشاركتهن بين النادر و العدم .

2-3-3-أزمة عدم المشاركة (اللامبالاة السياسية)

" لو لم يشارك الجميع ، فإن طغاة العالم لن يكون بالإمكان إقصاؤهم ، وبالتأكيد كان الاتجاه القائل بأن هذا ليس من شأني فأنا لست منخرطا في العمل السياسي هو الذي جعل بالإمكان أن يتسلم هتلر السلطة عام 1933 و يستمر حتى عام 1945 حيث كانت قلة قليلة هي التي عارضته بشكل صريح "، و أنه كان بإمكان المرشح الفرنسي " لوبان" " *lepin* "من أن يفوز بالانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2002 .

و يرى "روزنبرج" " *Rosenberg* " أن عدم مشاركة الكثير من أفراد المجتمع يرجع إلى عدة عوامل أهمها انخفاض الوعي بأهمية النشاط السياسي ، كأن يرى الفرد أن النشاط السياسي مهدد لبعض جوانب حياته أو يؤثر على مكانته الاجتماعية ، أي أن الفرد يرى أن اللامبالاة السياسية هي الأسلوب الأكثر ملائمة له نتيجة ضغوط كثيرة .[1]

[1] طارق محمد عبد الوهاب . مرجع سابق . ص 31 .

و يحدد " روبرت دال" "*Robert Dahl*" الأسباب التي تدفع الفرد – اختياريا – إلى عدم المشاركة السياسية في ست نقاط:

- أن الشخص يشارك سياسيا بدرجة قليلة إذا وجد أن التعويضات التي يحصل عليها من خلال مشاركته هذه هي أقل بالمقارنة بالتعويضات التي يحصل غليها في أي نشاط آخر.

- تكون المشاركة في الحياة السياسية أقل إذا اعتبر الشخص أن الأهداف المطروحة الجديدة لا تختلف عن سابقتها و بالتالي فإن مشاركته لن تغير شيئا في الواقع.

- المشاركة في الحياة السياسية تكون أقل عندما يشك الشخص في إمكانية تغير الأوضاع ، أي أن ثقته في نفسه و في قدراته تدعوه إلى المشاركة الفعالة في السياسة ، و لكن علمه باستحالة- أو صعوبة- التغيير تدعوه إلى عدم المشاركة .

- المشاركة في الحياة السياسية تكون أقل عندما يعتقد الشخص بأنه يمكن الحصول على نفس الأهداف بدون الارتباط بالسياسة .

- تكون المشاركة في الحياة السياسية أقل إذا ما حكم الشخص على محدودية معلوماته السياسية ، و لهذا السبب فإنه لا يمكن أن يكون شخصا فعالا في المجال السياسي .

- و أخيرا كلما زادت المعوقات أمام المشاركة السياسية كلما قل ارتباط الفرد بالعمل السياسي.[1]

2-4- مفهوم المواطنة :

جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية في تعريفه للمواطنة على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص و بين مجتمع سياسي (دولة) ، و من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء و يتولىّ الثاني مهمة الحماية ، و تتحدد العلاقة بين الشخص و الدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة ، كذلك تشير المواطنة في القانون الدولي إلى فكرة القومية و ذلك بالرغم أن المصطلح

[1] طارق محمد عبد الوهاب : المرجع السابق . ص 33-34 .

الأخير أوسع في معناه من الأول ، و طالما أن المواطنة تقتصر على الأشخاص الذين تمنحهم الدولة حقوق معينة فإن المنظمات و الشركات المساهمة لها قومية لا مواطنة و لقد استخدم المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى التزامات متبادلة من جانب الأشخاص و الدولة .فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية و المدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين لكن عليه في نفس الوقت أن يؤدي بعض الواجبات و لقد ناقش مارشال تطور المواطنة في ضوء تغير مفهوم الحقوق و الواجبات في القرن التاسع عشر في بريطانيا حيث لاحظ أن هذا التغير قد يتمثل في تحول الحقوق القانونية إلى حقوق سياسية . و من ممارسة الحقوق السياسية إلى الحقوق الاجتماعية . كذلك أكد بورجان أن فكرة المواطنة ذات جانبين :

الأول : الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة للشخص ، حيث تستعين بآرائه في وضع و تنفيذ السياسة .

الثاني : التزامه بالإسهام الفعال و خضوعه لما يترتب على ذلك من نتائج .

أما "الموسوعة السياسية " فهي تعرّف المواطنة على أنها صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق و يلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه للوطن و أهمها : واجب الخدمة العسكرية واجب المشاركة المالية في موازنة الدولة ، و للمواطنة معاني متعددة ؛ فهي بالمعنى السياسي تعني الحقوق التي يتمتع بها المواطن في نظام سياسي معين كحق الاقتراع باعتباره عضو في المجتمع السياسي الذي هو المدينة ، إضافة إلى المؤشر السياسي هناك مؤشرات أخرى ، مثل مؤشر الولادة ؛ أي أن المواطن هو ابن مواطن لم يحرم من حق المواطنة . و يعتبر هذا التعريف هو الأقدم، لكنه لا يزال هو السائد و هو الأساس في تحديد المواطنة ، و هناك المؤشر المالي الاقتصادي ، حيث أن المواطن هو الفرد الذي يتمتع بملكية محددة ، و يساهم في ميزانية الدولة ضمن شروط معينة و هذا المؤشر لا يستعمل لمقابلة المواطن بغير المواطن لكن ليميز بين المواطنين أنفسهم الذين يتمتعون بشكل كامل

بحقوقهم السياسية ، كما أن هناك المؤشر الحقوقي ؛ فالمواطن هو ذلك المعترف به كمواطن على مستوى القانون[1] .

كما تعني المواطنة إمكانية العيش المشترك و تحمل مسؤولياته في إطار العلاقة بمكان و سلطة ترعى هذا المكان و تدبّر شأنه العام في سباق زمن محدد.

و يستتبع مفهوم المواطنة في بعده السياسي مفهوم المشاركة السياسية، و يقصد به جميع النشاطات التي يقوم بها المواطنون ، و تستهدف التأثير على صناعة القرار السياسي ، و التي تشمل الترشيح للمجالس التشريعية و المحلية و مواقع قيادة هيئات المجتمع المدني ، كما تشمل انتخابات الممثلين في مختلف الهيئات الحكومية، إضافة للمشاركة في عضوية الأحزاب السياسية و شغل مراكز صنع القرار على مختلف مستوياته.

[1] عبد الوهاب الكيلالي : **موسوعة السياسة** ، الجزء السادس ، ط3 ، المؤسسة الوطنية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1995. ص 373.

3- الدراســـــات الســـــابـــــقة

3-1- الدراســـــات العربيـــة

-1- دراسة سامية خضر صالح : *المشاركة السياسية للمرأة و قوى التغير الاجتماعي*[1] *(التعليم ، العمل و الوضع الاجتماعي)* سنة 1989 .

و كانت هذه الدراسة من ضمن الدراسات النظرية المقارنة بين المشاركة السياسية لكل من المرأة المصرية و المرأة الفرنسية ، و قد عُرضت هذه الدراسة في كتاب من تقديم عبد الهادي الجوهري طبع سنة1989 و قد تعرضت الدراسة الدينامية للبيئة الاجتماعية و المشاركة السياسية للمرأة، و معنى التعرض لقضية مشاركة المرأة في أي دولة من دول العالم سواء المشاركة الاجتماعية أو المشاركة السياسية معناه التصدي بالتحليل و التفسير لقضية التطور الحضاري في حياة شعب تلك الدولة .

فبعد عرض الباحثة لتطور المشاركة السياسية للمرأة الفرنسية ثم للمرأة المصرية مع مقارنة درجة التطور و شرح العوامل التي أدت إلى اختيار المرأة الفرنسية كمدخل مقارنة للدراسة المرأة المصرية ؛ توصلت الباحثة إلى أوجه تشابه و اختلاف بين مسيرة المرأة الفرنسية و المصرية ، حيث ترى الباحثة أن المرأة المصرية و بعد أن تعرضت للعذاب على يد المستعمر الروماني و بعدها على يد الاستعمار التركي الذي ترى فيه النكسة الكبرى حيث أدى دخوله إلى مصر بتغليف البناء الاجتماعي بطبقة سميكة من الضعف و الهوان و الذل و الانكسار؛ ترى الباحثة أن لظهور الحملة الفرنسية في مصر أثر بالغ في تطور الحياة و سرعة تغيرها و فتح المجال للصفوة النسائية من بنات القصور الملكية و بنات العائلات الكريمة اللاتي ازداد نشاطهن خاصة في مجال الأدب
و الصحافة .

(1) سامية خضر صالح :**المشاركة السياسية للمرأة و قوى التغير الاجتماعي** ، الصدر لخدمات الطباعة ، مصر ، الطبعة الأولى. 1989 .

و بعدها ركزت الباحثة في جزء كبير على الدينامية الاجتماعية و المشاركة السياسية للمرأة و أكدت على أن :

- التعليم كقوة دينامية تؤدي إلى المشاركة السياسية .
- العمل كقوة دينامية تؤدي إلى المشاركة السياسية.
- وضع المرأة بعد تعليمها و عملها .

أما التعليم و بعد سرد المواقف النظرية، استنتجت الباحثة أنه يعمق الوعي بالمجتمع

و مشاكله ،و من هنا يكون المتعلم أكثر مشاركة في الأمور السياسية حيث يعتبر من أكثر المتغيرات ارتباطا بالمشاركة السياسية و يزداد في وجود أثر المتغيرات الأخرى على هذه الظاهرة و للتعليم ارتباط عال و ثابت بالمشاركة ؛ فهو يساعد على تنمية الإحساس بالواجب المدني و ينمي خصائص لازمة للمشاركة و هي الثقة بالنفس .

أما بالنسبة للعمل فقد أثبتت بعض الدراسات أن المرأة التي تعمل بالسياسة هي غالبا امرأة عاملة حيث أنه من السهل على المرأة العاملة بناء جسر سريع للاتصال بالنشاط السياسي ،كما أنه أحيانا تعتمد المرأة السياسية على وضعها في العمل ، و بالتالي تصبح المشاركة السياسية مرتبطة إيجابيا بالمنهج و العمل و ما يوفره من دخل أو بما يعرف من سرعة اتصال و وعي و قدرة على إدراك العلاقات و أيضا ما يوفّره من مكانة و وضع اجتماعي، و تَعتبِر الباحثة أن التعليم ثم العمل خطوتان أدّتا إلى تغيير وضع المرأة

و إعطائها الحق في القدرة على المشاركة في صنع القرارات خاصة القرار السياسي ،إذ هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين طبيعة المشاركة السياسية و ارتباطها بوضع المرأة الاجتماعي و الاقتصادي .

و نلاحظ على هذه الدراسة تأثر الباحثة بالغرب و بالتنوير ، و بهذا تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات العلمانية التي تتبنى الإطار المرجعي الغربي متبنية التحديث كاتجاه نظري لها .

-2- دراسة أمل الداغستاني و موسى شتيوي : *المرأة الأردنية و المشاركة السياسية* سنة 1993 .

و جاءت هذه الدراسة ضمن سلسلة دراسات الديمقراطية التي يقوم بها مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية حيث أشرفت كل من الدكتورة أمل الداغستاني من كلية التمريض و الدكتور موسى شتيوي من قسم علم الاجتماع على هذه الدراسة سنة 1993 ، حيث يرى الباحثان أن المجتمع الأردني قد شهد في العقود الماضية تحولات اقتصادية و اجتماعية و سياسية مهمة كان من أبرزها زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة الاقتصادية و الاجتماعية كافة،أما على الصعيد السياسي فإن مشاركة المرأة مازالت محدودة بالرغم من التوجه الديمقراطي في الأردن الذي يتطلب مشاركة فعالة من المرأة ، كونها تشكل جزءا كبيرا و مهما من مجتمعنا، لذلك لابد من القيام بدراسة تلقي الضوء على واقع دور المرأة في المجتمع و دورها في الحياة السياسية بشكل خاص.

و من ثم جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو دور المرأة في المجتمع و في الحياة السياسية ،و بشكل أكثر تحديدا تسعى الدراسة لمعرفة اتجاهات المرأة و الرجل نحو دور المرأة في الحياة السياسية التي تشمل الجوانب التالية:

- محاولة تحديد الصفات والخصائص و القدرات اللازمة للعمل السياسي كما يراها المبحوثون.
- تحديد الاتجاهات العامة نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- تحديد المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية .
- تحديد الاتجاهات العامة نحو وضع المرأة الحالي في المجتمع الأردني.

و لتحقيق هذه الأهداف قام الباحثان بتصميم استمارة تحتوي على مجموعة من التساؤلات المفتوحة و المغلقة تمثل مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بدور المرأة

و مشاركتها في الحياة السياسية ، و لقد جمعت المعلومات و البيانات من الميدان بمساعدة عدد من الباحثين و الباحثات من مركز الدراسات الاستراتيجية للمرأة الأردنية و المشاركة السياسية الذين تم تدريبهم على الاستمارة و كيفية إجراء المقابلات ، و قد أجريت الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية ما بين 07/26 إلى 1993/08/06 ؛ و تستند عينة الدراسة إلى العينة الرئيسية المصممة في دائرة الإحصاءات العامة ،و بعد عملية التصفية و إلغاء الأفراد الذين تتراوح أعمارهم أقل من 19 سنة كان حجم العينة النهائية و المستخدمة في هذه الدراسة 2050 منها 1080 ذكور و1032 إناث .

و من أهم النتائج توصلت إليها الدراسة أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المجتمع الأردني في هذه الفترة الزمنية مازالت ضعيفة و هامشية ، و بدون شك فإن المرأة الأردنية أصبحت تتمتع الآن بحقوق سياسية متساوية مع الرجل و أنه كان لها دور سياسي مهم من الناحية التاريخية و إن كان محدودا و أنها بدأت تشق طريقها إلى المناصب السياسية العليا ، إلا أن هذا لا يشكل سوى بداية الطريق نحو مساواتهن مع الرجل في المشاركة السياسية.

و لكن اتجاه الأردنيين رجالا و نساء مازالوا ينظرون إلى دور المرأة ضمن توقعات الأدوار الجندرية * التقليدية ، إذ تعتقد الغالبية أن قدرات المرأة بشكل عام هي أقل من قدرات الرجل و بخاصة في العمل السياسي و اتخاذ القرارات المهمة و أن الرجل أكثر عقلانية من المرأة .

و في مجال استعراض المعوقات التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية في المجتمع الأردني ، تركزت هذه المعوقات على معوقات ثقافية من أهمها : معارضة الرجل و المجتمع لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ، و عدم تشجيع المرأة للمرأة ، و عدم توافر الدافعية لدى المرأة نفسها ، و من أهم المعوقات المرتبطة بالمؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالمرأة هو عدم

* **الجندر** :يشير مفهوم الأدوار الجندرية إلى الأدوار و التوقعات التي يعينها المجتمع للمرأة و الرجل كل حسب جنسه (ذكر و أنثى) ، و تختلف هذه الأدوار الجندرية من مجتمع لآخر ، فهو نتيجة لظروف ذلك المجتمع و كيفية تطور اقتصاده محلي ، و لنا عودة إلى هذا الموضوع في الفصل الثاني.

تشجيع المرأة و الاهتمام الكافي بقضاياها من قبل الحكومة و البرلمان و عدم إيلاء الأحزاب أهمية كافية لإدماج قضايا المرأة ببرامجها و إدماجها في العمل السياسي الحزبي في المجتمع الأردني.

و أخيرا تشير النتائج إلى أن موقع المرأة العام في المجتمع له علاقة مباشرة بموقعها و اتجاهات الناس نحو دور المرأة السياسي و مشاركتها، فقد وُجدت علاقة إيجابية بين الدخل و العمل و المستوى التعليمي و بين المشاركة في العمل السياسي؛ و فعالية هذه المشاركة كما تؤكد الدراسة أهمية المصادر الاقتصادية و غيرها لمشاركة المرأة السياسية.

-3- دراسة أوغا أويلد : ***مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية و العامة*** [1] **سنة1996** .

و تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المشاركة السياسية للأردنيات و مظاهرها ، و ذلك بعد أن قطعت المرأة شوطا كبيرا في عملية ممارسة حقوقها السياسية وهي آخذة في الحصول تدريجا على مراكز عامة أكثر أهمية ولهذا تتعرض الدراسة التي أقامها أوغاويلد تيلتنس إلى أربعة مظاهر من المشاركة العامة ،و يعتبر المظهران الأولان وهما : التصويت و حملات الدعاية الانتخابية كمظهرين أساسيين لأنهما يتعلقان بصميم السياسة و المجتمع السياسي ، أما المظهر الثالث و هو العضوية التنظيمية فيتعلق بمجال المجتمع المدني و الميدان الاجتماعي خارج نطاق السياسة والدولة

و القطاع الخاص ، و القضية الرابعة المطروحة للمناقشة في هذه الدراسة فهي مواقف الأردنيين و اتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية .

و لقد اعتمدت الورقة على الدراسة المسحية العامة للظروف الحياتية و المعيشية في الأردن و قد أجريت عام 1996 ، و قد قامت بها دائرة الإحصاءات العامة الأردنية بالتعاون مع معهد فافو لعلم اجتماع التطبيقي في أوسلو بالنرويج ،

[1] حسين أبو رمان ، مرجع سابق ص: 137.

و كانت العينة النهائية 4529 حالة منها 2034 من الذكور و 2496 من الإناث ، كما اعتمد الباحث على استخدام نتائج ما يسمى بالتحليلات الانحدارية اللوجستية .

واستنادا إلى بيانات الدراسة المسحية الوطنية الشاملة لعام 1996 تبين أن مستوى النشاط بين الرجال أعلى منه بين النساء ، و أما في التصويت و هو النوع الأقل جهدا في النشاط السياسي الذي جرت دراسته لم يتوفق الرجال في نشاطهم إلا تفوقا طفيفا، لكن الرجال في الأردن أكثر مشاركة بكثير من النساء الأردنيات في مجال تنظيم الحملات الانتخابية كما أن الرجال يجدون طريقهم مرات أكثر من النساء نحو حياة المنظمات .

و فيما يخص التباين في المشاركة بين مختلف المجموعات النسائية فمَن النساء النشيطات سياسيا ؟ و من هن الأكثر سلبية ؟ فإن النساء الفلسطينيات اللاجئات أقل انخراطا بكثير في النشاطات التنظيمية و السياسية من غير اللاجئات، كذلك أقل كثيرا من اللاجئين و غير اللاجئين ، كما يظهر أن العيش في أسرة ترأسها امرأة يؤثر سلبا على المشاركة السياسية النسوية ، و هناك من الناخبات عدد أكبر نسبيا من النساء المنخرطات في القوة العاملة من عدد النساء الموجودات خارج صفوف هذه القوة ،

و النساء النشطات اقتصاديا أكثر انخراطا في عضوية بعض المنظمات من النساء الأخريات و اللواتي يتابعنا الأخبار من خلال وسائل الإعلام الحديثة الأكثر نشاطا سياسيا هي التي لا يتابعنها، و تزداد قدرة المرأة على التحرك و التنقل لوحدها مع ارتفاع مستوى التعلم و التقدم في السن، و هناك ترابطا إيجابيا بين هذه القدرة على التحرك و بين كون المرأة متزوجة و كونها إحدى أفراد القوة العاملة و العيش في أسرة تترأسها امرأة و كون المرأة مسيحية.

و كما أن للتعليم أثرا إيجابيا في مشاركة النساء في الحملات الانتخابية و عضوية المنظمات فإننا لا نجد للتعليم أثرا على الاقتراع ...

و بهذا تكون هذه الدراسة قد أفادتنا في تحديد بعض الفوارق بين المرأة المشاركة في السياسية و المرأة غير المشاركة في السياسة و خصائص كل واحدة منهما .

-4- دراسة سهى هندية : *واقع مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية* سنة 1996.

و في سنة 1996 قامت الباحثة الدكتورة سهى هندية بدراسة واقع مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة الفلسطينية انطلاقا من سؤال محوري يتمثل في : ما أشكال التمييز و تجلياته حسب النوع الاجتماعي في توزيع الوظائف في المناصب العليا و ما حيثياته و مسوغاته ؟ ، و اهتمت الباحثة باكتشاف و تفسير بنية النوع الاجتماعي للسلم الوظيفي في الوزارات و ما ينطوي عليه بشكل واع أو غير واع من ثقافة و قيم ذكورية و تذهب الباحثة إلى طرح الفرضية التالية ساعية إلى اختبار صحتها : تتمركز معظم المناصب العليا في السلطة التنفيذية ممثلة بوزارات السلطة الوطنية بيد الرجال بينما تتمركز النساء في الوظائف الإدارية التي تحتل المواقع الأدنى في السلم الوظيفي.

و تنطلق الفرضية من أن أكثر من عامل يتحكم في هذا الترتيب، منها ما يعود إلى هيمنة " أيديولوجية" أبوية ذكورية ، و منها ما يعود إلى تأثيرات سياسية تتمثل في هيمنة تنظيم سياسي واحد على أجهزة السلطة، و منها ما يعود لاعتبارات تتصل بالأوضاع التي تعيشها الحركة النسوية الفلسطينية في المرحلة التي تم فيها إجراء البحث .

و في إطار وزن العوامل و التأثيرات و الاعتبارات السابقة يهدف البحث إلى مايلي:

- دراسة آليات التوظيف للرجال و النساء في الوزارات الست (وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد و الصناعة و التجارة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم و التربية، وزارة الثقافة، وزارة الإعلام) وفق المستويات الوظيفية .

- التدقيق في توزيع المواقع التي يحتلها الرجال و النساء في الوزارات الست

و دلالاتها.

- تحديد موقع النساء في عملية اتخاذ القرار في الوزارات المذكورة .

- التعرف على أهم المعايير التي استندت إليها السلطة الوطنية الفلسطينية في التعيين للمناصب العليا في الوزارات المبحوثة.

- معرفة إذا ما كانت هناك استراتيجيات أو سياسات أو برامج خاصة بالنساء في الوزارات الفلسطينية .

- تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تقف أمام وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار.

المنهج : أما من حيث المنهج فكانت دراسة استكشافية تمثلت في إجراء مقابلات مع نساء و رجال يعملون في عدة وزارات ، كما استخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات لإنجاز البحث تمثلت في :

الاستمارة : و كانت موجهة للرجال و النساء الذين يتولون مناصب عليا في الوزارات المبحوثة حيث استهدفت الاستمارة إلى معرفة الحيثيات و الاعتبارات التي تم الاستناد إليها في التوظيف للمناصب العليا حسب المتغيرات التالية: الوظيفة- مكان السكن – الفئة العُمرية – مكان الولادة – الانتماء السياسي..

المقابلة : ركز البحث على هذا الجانب لأهميته في الإطلاع على رأي النساء بحقيقة موقع المرأة في الوزارات الفلسطينية و الآليات التي تم فيها توظيف النساء في مناصب عليا و أهم المعوقات التي تعرقل وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار.

نتائج الدراسة: و قد اتضح من الدراسة أن المرأة مازالت خارج مجال اتخاذ القرار السياسي ليس فقط على المستوى السياسي العام و لكن أيضا على مستوى الوزارات الفلسطينية و يبرز ذلك من خلال طبيعة الوظائف التي تعمل فيها النساء مقارنة بالرجال حيث تبين من البحث أن النساء في الوزارات الفلسطينية تزداد نسبتهن كلما انخفض السلم الوظيفي فضلا عن أن أغلبية النساء تحتل مواقع تنفيذية و ليس مواقع رسم السياسات .

كما اتضح أيضا أن النساء سيبقين خارج نطاق اتخاذ القرار ما لم يحصل تغيير اجتماعي مبني على توجه تنموي مجتمعي شامل و هذا التوجه ليس من مسؤولية الحركة النسوية وحدها بل يستدعي وجود خطط تنموية تقوم على التخطيط الجُندري (النوع الاجتماعي) تلتزم السلطة الفلسطينية بتطبيقها بالتنسيق و التعاون مع القطاعات المختلفة للحركة النسوية و دوائر المرأة في الوزارات الفلسطينية .

-5- دراسة الباحثة سلوى شعراوي جمعة : *القيم و المواقف السياسية للمرأة المصرية* سنة 1996.

و تهدف الدراسة إلى تحليل القيم و المواقف السياسية للمرأة المصرية و هي تركز على رؤية المرأة للمشاركة السياسية بصفة عامة و السلوك الانتخابي بصفة خاصة كما يحاول التعرف على رؤية المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة .

و تدور الأسئلة البحثية في هذه الدراسة حول :

- تقويم مشاركة المرأة في الحياة السياسية الحالية.
- أسباب عزوف السيدات عن تسجيل أنفسهم في الجداول الانتخابية .
- أسباب مشاركة أو عدم مشاركة المرأة في الانتخابات.
- طرق مشاركة المرأة في السياسة و درجة الموافقة عليها.
- المواقف من مشاركة المرأة في الانتخابات سواء بالترشيح أو التصويت.
- المواظبة على التصويت في انتخابات مجلس الشعب و استفتاءات رئاسة الجمهورية

و تنطلق الدراسة من أن أية محاولة لدراسة القيم السياسية للمرأة المصرية لا يمكن أن تتم من خلال إطار مقارن بدرس القيم السياسية للمرأة مقارنة بالرجل.

منهجية البحث : و لقد اعتمد البحث على مسح لشريحة ممثلة للمجتمع المصري مكونة من 4000 أسرة معيشية و قد اختيرت أفراد العينة بطريقة اجتماعية حيث تم اختيار 50 منطقة من المناطق المختلفة لتعداد 1986 قسمت كل منطقة إلى عدد من القطاعات المتساوية الحجم و اختير قطاعان منها عشوائيا ..داخل كل أسرة اختيرت في العينة تم إجراء حصر جميع الأفراد بها و المؤهلين للانتخاب و تم

سؤالهم عن النوع و القيد في الجداول الانتخابية بالنسبة لكل شخص ، و قد تم التمييز بين 4 مجموعات أساسية : ذكور مقيدون ، ذكور غير مقيدين ، إناث مقيدين ، و إناث غير مقيدات و تم اختيار شخص واحد عشوائيا من كل مجموعة ليتم مقابلته فرديا .

النتائج : توصلت الباحثة إلى مجموعة استنتاجات أهمها :

1/ موافقة أفراد العينة على مشاركة المرأة في السياسة :و كانت نسبة موافقة النساء أعلى من الرجال حيث بلغت 7609 عند النساء مقابل 5801 عند الرجال و تزداد نسبة الموافقة في المناطق الريفية و أعلى بصفة خاصة في ريف وجه قبلي من ريف وجه بحري.

2/ التسجيل في جداول الانتخابية: و في سؤال عن أسباب عزوف السيدات عن تسجيل أنفسهن في الجداول الانتخابية توصلت الباحثة إلى وجود علاقة معنوية مع المنطقة

و سكنى الحضر أو الريف في إرجاع سبب العزوف إلى العوامل الإجرائية المتعلقة بالقيد مثل: عدم معرفة مواعيد التسجيل و شروطه ،إحجام النساء عن الذهاب إلى أقسام البوليس حيث يتم القيد....

كما أن هناك علاقة معنوية بين التعليم و اختيار الأسباب الآتية :

- تفضيل أسلوب آخر للمشاركة.
- عدم الثقة بجدوى العملية الانتخابية .
- الجهل و عدم الوعي .

و عن أهم الأسباب التي تؤدي إلى عزوف المرأة عن التسجيل في الجداول الانتخابية رتبت العوامل التالية حسب نِسَبِها:

- عدم الوعي.
- ليس لديهن وقت.
- عدم الاهتمام بالسياسة.
- العادات و التقاليد .

- عوامل خاصة بالقيد.

3/ أساليب مشاركة المرأة في الحياة السياسية : و في هذا العنصر بلغت أعلى نسبة تأييد حول مشاركة المرأة عبر كتابة المقابلات في الصحف و المجلات و كانت

81 % تليها مشاركتها كعضو في الجمعيات الأهلية و المنظمات غير الحكومية بنسبة 77% و عضوية مجلس الشعب أخذت نسبة تأييد 72% و تم عضوية النقابات المهنية نسبة 68% و عضوية الأحزاب نسبة 53 %.

4/ مدى الموافقة على مشاركة المرأة في الانتخابات : و بلغت أعلى نسبة تأييد للتصويت ب 83 % و نسبة 17 % للترشيح كما بلغت نسبة الذين وافقوا على مشاركة المرأة في الترشيح في الريف 8505 بينما لم تتعدى 69 في المناطق الحضرية ، رغم أنه من المتوقع أن تحد العادات و التقاليد في الريف و صعيد البلاد من مشاركة المرأة .

5/ مدى متابعة الحملة الانتخابية لانتخابات مجلس الشعب 1995 :حيث كانت نسبة الاهتمام السياسي أعلى عند الرجال 4603 و لقد كان لمحدد الجداول الانتخابية أثر كبير على الاهتمام بمتابعة الحملة حيث أن عدم التسجيل مؤشر على عدم الاهتمام

6/ التصويت في الانتخابات البرلمانية :1995 حيث بلغت نسبة مشاركة الرجال 78.02 % بمقابل21.08 % عند النساء.

7/ مدى الرضا عن المشاركة السياسية للمرأة ، حيث بلغت نسبة المشاركة السياسية للمرأة 53.03 % مقابل46.07 % للرجال .

8 / تقويم أداء الرجال و النساء في المجالس المنتخبة حيث أشارت 75% من العينة إلى عدم وجود فروق في الأداء .

ملاحظة عامة:

و تصل الباحثة إلى نتيجة نهائية تتمثل في أن الاتجاهات السياسية للمرأة المصرية و رؤيتها لدورها السياسي و رؤية المجتمع لهذا الدور تختلف اختلافا كبيرا عن رؤية النشيطات سياسيا و عن رؤية الاتجاه المحافظ بل هي محصلة

الرؤيتين الأمر الذي يعكس بعض التناقض في القيم و المواقف السياسية للمرأة المصرية التي سوف تستمر إلى أن يحسم الأمر و تتشكل منظومة متناسقة للقيم السياسية تعزز من مشاركة المرأة في العمل السياسي .

-6- دراسة سهير التل و وليد حماد : ***المرأة الأردنية و المشاركة في العمل السياسي و مواقع صنع القرار*** **1997.**

و هو تقرير أعده الباحثان سهير التل و وليد حماد استنادا إلى المسوح التي أقامها مركز الأردن الجديد للدراسات سنة 1996 و إلى بيانات استطلاعات الرأي العام حول الديمقراطية في الأردن التي أجراها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية على العينة الوطنية سنة 1997 .

و قبل التطرق إلى نتائج هذين الباحثين ، ابتدأ التقرير باستعراض كيفية نشوء السياسة و علم السياسة و تطور مفاهيمه عبر التاريخ و رغم الإشارة إلى قصور هذه المفاهيم نتيجة نشوئها و استمرارها في إطار المجتمع الذكوري الأبوي الذي أقام بناءه على أنقاض المجتمع الأمومي الذي لم تتح له فرصة إكمال مشروعه في بناء الحضارة الإنسانية ، إلا أن عرض أشكال مشاركة المرأة في العمل السياسي و مواقع صنع القرار في الأردن تم بناءا على هذه المفاهيم ، رغم الإشارة إلى ضرورة البدء بعملية مراجعة نقدية لهذه المفاهيم من وجهة نظر نسوية ، تقوم على أساس أيديولوجي يعيد الاعتبار لجهود النساء في كل المواقع و على رأسها دور المرأة الأمومي و المنزلي الإنتاجي و التربوي ، و الذي لم يتحقق الاعتراف به لا رسميا و لا شعبيا .

و بعد عرض أشكال مشاركة النساء في العمل العام على مستوى مؤسسات الدولة

و مؤسسات المجتمع المدني ، و اتجاهات الرأي العام حول هذه المشاركة ، و إضافة إلى مؤشرات الوزن النوعي للمشاركة النسائية في مختلف أوجه النشاط الاجتماعي ، ثم استخلاص مجموعة من النتائج :

أ- ضعف مشاركة النساء في العمل السياسي المؤطر في مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع المدني الأخرى .

ب- ضعف الوزن النوعي لمشاركة النساء في النشاطات الاجتماعية العامة من اقتصادية

و إدارية و اجتماعية معززة بارتفاع نسبة الأمية و البطالة .

ج- عدم وجود اتجاهات رأي عام واثقة بشكل مُرضي من قدرة النساء و فعاليتهن في مجالات العمل العام المختلفة ، الأمر الذي يعزز الاستنتاج القائل بأن التقدم الذي تتم إحرازه بشأن اشتراك النساء بفعاليات سياسية محضة أو ذات طابع سياسي كالوزارة و البرلمان و المجالس المحلية تتم على خلفية قرار سياسي فوقي و على أعلى المستويات و ليس نتيجة ضغوط شعبية واسعة النطاق سواء من قبل مؤسسات الحركة النسائية و منظماتها أو جماعات الضغط الاجتماعي الأخرى و بخاصة الأحزاب السياسية و المهنية.

و هذه الاستنتاجات تعود إلى معوقات تحول دون مشاركة أوسع للنساء في المجالات الاجتماعية ، منها ما هو موضوعي مثل :

- استمرار فعالية قيم و آليات المجتمع الذكوري بسلطته الأبوية التي تبقى المرأة أسيرة تقسيم العمل التاريخي القائم على الجنس و عدم الاعتراف بالدور النسائي الإنتاجي و التربوي وبالتالي سيادة الفكر المحافظ الذي تعمَّق مع تزايد المد الإسلامي.

- الظروف السياسية الخاصة بالمنطقة و أبرزها غياب الديمقراطية لفترات طويلة مما أدى إلى شبه شلل في مؤسسات المجتمع المدني و على رأسها الأحزاب السياسية .

- إهمال القوى السياسية المتنورة العلمانية من قومية و ماركسية و ليبرالية في إطار مؤسسات المجتمع المدني و على رأسها الأحزاب السياسية لقضية المرأة و الاكتفاء بإدراجها كأحد بنود برامجها السياسية.

- ضعف الوزن النوعي للمشاركة السياسية في كافة المجالات الاجتماعية و أبرزها ضعف مشاركتهن في علاقات الإنتاج المادية و التي تضمن جزءا من متطلبات القوة الضرورية لفعل اجتماعي أوسع.

- ضعف الحركة النسائية و افتقارها إلى أيديولوجية نسوية واضحة قادرة على إعادة صياغة آليات العمل و أولوياتها على ضوء الحاجات الحقيقية للنساء المقهورات في كل المواقع.

- كثرة الأعباء عند المرأة الناتجة عن تعدد الأدوار و عدم الاعتراف الاجتماعي بتعددية أدوار المرأة و بالتالي عدم وجود مؤسسات مساعدة كافية و اقتصادية غير مكلفة تساعد على تفرغ المرأة لاهتمامات أخرى من بينها الشأن السياسي .

و على صعيد المعوقات الذاتية:

- انتشار الأمية الثقافية و القانونية إلى جانب الأمية الأبجدية التي تحول دون النساء و معرفة حقوقهم و كيفية الحصول عليها.

- استلاب النساء للفكر الذكوري و قيمه السائدة و الذي يجعلها تقبل بكثير من المواقف المجحفة بحقها على أساس كونها حقا ذكوريا يجب احترامه و منها قبول منعها عن النشاط الاجتماعي العام و منه النشاط السياسي .

- ضعف ثقة المرأة بنفسها لعدم تمكنها من امتلاك المعرفة و القوة و القدرة الكافية للدخول في اللعبة السياسية.

و نلاحظ على هذه الدراسة مناهضتها للتيار الإسلامي و اعتباره السبب الرئيسي في تدهور وضع المرأة في هذا المجال ، و التي تذهب في رأيها إلى إبقاء المرأة في البيت ، و العودة عن الكثير من المنجزات التي تحقق للمرأة التطور الاجتماعي كتقدمها في مواقع العمل و التأهيل المهني ، و المشاركة الاجتماعية الجديدة ، إلا أننا نرى أنه و إن كانت بعض التيارات الإسلامية ترى بأفضلية بقاء المرأة في البيت و عدم ممارستها للمجال السياسي ، إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة حكم الإسلام في ذلك ، و لنا عودة إلى هذا الموضوع في عرض الاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية

-7- دراسة هبة رؤوف عزت : ***المرأة و العمل السياسي – رؤية إسلامية*** - [1]
رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،الأزهر، 1992 .

تبحث الدراسة في موضوع العمل السياسي للمرأة في التصور الإسلامي فتحدد الإطار المعرفي و المبادئ التي تحكم هذا التصور و تميزه و تناولت بالتحليل الرؤية الإسلامية لعمل المرأة السياسي في دائرتين : دائرة الأمة التي تشارك في فعاليتها السياسية المرأة بحكم كونها فردا من أفرادها و دائرة الأسرة التي تقوم في الرؤية الإسلامية وظائف سياسية و تحمل المرأة في إطارها مسؤوليات عديدة كما تبين الدراسة انعكاس الأوضاع و الظروف التي تمر بها الأمة الإسلامية على هذا التصور و بذلك تهدف هذه الدراسة إلى بناء تصور كلي و نموذج معرفي للعمل السياسي للمرأة من منظور إسلامي تحدد الأبعاد المختلفة للموضوع و عناصره و العلاقة بينهما

وكذلك كانت الدراسة نظرية بحتة بفرضيتين مصاغتين كالآتي :

الفرضية الأولى : إن الرؤية الإسلامية لا تعرف فكرة (تقسيم العمل الاجتماعي) بمعنى اختصاص المرأة بالأدوار الاجتماعية و الرجل بالأدوار السياسية بل تتأسس مسؤولية أفراد الأمة رجالا و نساء على تحقيق مقاصد الشرع و بدور التكليف مع القدرة لا مع النوع فالمرأة تتحمل في الرؤية الإسلامية مسؤوليات سياسية بحكم كونها فردا من أفراد الأمة .

الفرضية الثانية : إن هذه الرؤية لا تعرف أيضا فكرة (تقسيم العمل المؤسسي) فالمؤسسات المختلفة في النظام الإسلامي ينظر إليها كوسيلة و ليس كغاية في حد ذاتها

و المؤسسات ترتبط بالغاية و المقصد من وجودها ، و بالتالي تدور معه وجودا و عدما ، و يؤدي تخلف المؤسسة عن تحقيق مقاصدها إلى تحمل المؤسسات الأخرى لهذه المسؤوليات ، و على ذلك فالوحدات الاجتماعية تؤدي وظائف سياسية و

[1] هبة رؤوف عزت: **المرأة و العمل السياسي** – رؤية إسلامية- ، دار المعرفة ، القاهرة. 1992.

المسؤولية ترتبط بالفاعلية لا بالمؤسسة مما يؤدي إلى تحمل مسؤوليات سياسية بحكم انتمائها الاجتماعي لهذه الوحدات.

و قسمت الباحثة الدراسة إلى فصول ثلاث و خاتمة حيث تناولت في الفصل الأول الإطار المعرفي للرؤية الإسلامية للمرأة و العمل السياسي و عرض المفاهيم الكلية التي تحكم هذه الرؤية كالتوحيد و الاستخلاف و السنن و أبعادها و تميزها عن المفاهيم الكلية في المنظومة المعرفية الغربية و التطرق للمفاهيم التحليلية التي ترتبط بموضوع الدراسة كالدور و الحق و العمل ، و توضيح المفهوم الذي يحكم الرؤية الإسلامية في هذا الصدد.

أما الفصل الثاني فتناولت الباحثة حركة المرأة سياسيا في دائرة الأمة حيث وضحت محددات هذه الحركة من خلال أهلية المرأة للعمل السياسي في دائرة الأمة و أهمية الوعي السياسي و ضرورة إدراك دور السياق الاجتماعي و أثره ،تم استعرضت المجالات المختلفة لهذه الحركة مع تحليل انعكاس الأوضاع أو الواقع الحضاري الذي تعيشه الأمة على ممارسة المرأة لمسؤولياتها السياسية.

أما الفصل الثالث فتناولت فيه الأبعاد السياسية للأسرة كوحدة اجتماعية في النظام الإسلامي فبين أهميتها و يقارن وضعها في الفكر والواقع الإسلامي بهما في الفكر و الواقع الغربي كما يتعرض الفصل لوظيفتها في التنشئة السياسية.

و لقد توصلت الباحثة إلى صدق فرضيتها، حيث أن الرؤية الإسلامية لا تعرف تقسيما للعمل بين المرأة و الرجل فكلاهما مسؤول عن حفظ هذا الدين في شتى المجالات و كل فرد في الأمة يدور في دوائرها المختلفة بحسب طاقته و بحسب ظروف الأمة ذاتها في كل عصر كما لا تعرف الرؤية الإسلامية تقسيم العمل بين المؤسسات المختلفة بشكل قاطع فالمؤسسات أدوات و ليست شروطا لأداء الفاعليات الاجتماعية و الاقتصادية السياسية و مثلما توجد واجبات عينية و واجبات كفائية على الأفراد توجد واجبات عينية و واجبات كفائية على الوحدات الاجتماعية و المؤسسات التي تنشئها الأمة و الهدف هو أداء الواجبات و تحقيق المقاصد و هو يقوم عليه الفعل السياسي في الرؤية الإسلامية.

3-2- الدراســـات الجزائريـــة

8- دراسة هيلين فند فيلد : ***المرأة الجزائرية*** **: رسالة دكتوراه بالفرنسية ، أنجزت سنة 1982 .**

حيث سعت الباحثة إلى معرفة وضعية المرأة الجزائرية في المجتمع و مدى مساهمتها في الحياة الاجتماعية؛ و قد انطلقت الباحثة من ثلاث ملاحظات أساسية:

- غياب المرأة الجزائرية عن الحياة الاجتماعية و العامة لا سيما في المدن الداخلية.
- عدم انسجام العمل المجتمعي مقارنة بتحليل الأسباب التاريخية لها.
- غياب تكوين سياسي للمرأة الجزائرية.

و لقد اتخذت الباحثة من مدينة قسنطينة المجال المكاني لإجراء الدراسة حيث بلغت عينة البحث 1292 فرد، و ذلك في إطار دراسة عامة حول المرأة الجزائرية قدمت فيها وصفا دقيقا لأوضاع هذه الأخيرة.

و لقد توصلت الباحثة إلى نتائج عامة قبل أن تتطرق إلى المشاركة في الحياة العامة، حيث أن النساء في المجتمع الجزائري لهن إمكانيات قليلة للخروج و التعارف، الشيء الذي يجعل الانغلاق هو السمة المميزة للمجتمع النسائي و حتى بالنسبة للواتي استفدن من الخروج للدراسة أو العمل، فإنهن بقين محافظات على نوع من الانغلاق النصفي ، و بالنسبة للعمل فإن تواجد المرأة يكون دائما في إطار المجالات التي يوفرها المجتمع مثل التعليم و الصحة و الإدارة ...الخ ، و بالرغم من ذلك أثبتت الدراسة رغبة المرأة في الخروج و العمل و استقلالية أكثر تدعم بها المساواة بين الرجل و المرأة .

أما عن مشاركة المرأة في الهياكل السياسية فإن الباحثة ترى أن المرأة الجزائرية ورثت منذ الاستقلال امتيازات قانونية خاصة لا سيما في المجال السياسي ، و ذلك عقب مشاركتها الفعالة في ثورة التحرير ، إلا أن هذه المساواة بقيت نظرية بعيدة عن التطبيق الميداني حيث كان الانتخاب بالوكالة قد قلص من مشاركة المرأة في الانتخابات .

و توصلت إلى أن الاتجاه نحو المشاركة السياسية لمجموع أفراد العينة محدود ، و استنتجت من ذلك أن الرغبة الضعيفة في العمل السياسي لدى المرأة الجزائرية تجعل المجهودات المبذولة من أجل التغير غير مجدية ، و قد أرجعت ذلك إلى تأثير المحيط و الفكر الاجتماعي على الخيارات النسائية ، و خلصت إلى أن مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ترتبط أكثر بمدى أهمية مشاركة الرجال في حد ذاتها لأنهم هم الذين يتحكمون في جميع المراكز العامة و المسؤوليات و في المناصب السياسية .

-9- دراسة فاطمة الزهراء صاي : ***المشاركة السياسية للمرأة في المجالس الشعبية المحلية*** *la participation de la femme dans les assemblees populaire* **سنة 1982**

و هي دراسة ميدانية بحتة انطلقت الباحثة فيها من سؤال رئيسي مفاده :

ما هو نمط المشاركة السياسية للمرأة الذي تشجعه الدولة ؟

و تحاول الباحثة أن تبين أن وضعية المرأة المواطنة أو المرأة المنتخبة تخضع للوضعية الأسرية التي تعيشها ، هذا الخضوع يعمل من خلال المعارضة الدائمة بين كل من المرأة و الرجل ، و في الوقت الذي تعرقل فيه الظروف الأسرية المرأة للوصول المكثف للمرأة للمجالس الشعبية ، فإنها تزداد ضغطا على المرأة المنتخبة أين تمارس وظائفها التي يخولها لها المجلس المنتخب.

و لقد انطلقت الباحثة من فرضيتين أساسيتين ، و هي أن المشاركة السياسية للمرأة تتميز بخاصيتين :

- فهي مشاركة ضعيفة : يرتبط الفعل الانتخابي بمدى استقلالية المرأة داخل الأسرة ، إلا أن المرأة تعاني نوعين من التبعية داخل الأسرة ، تبعية من خلال فرض الرجل لسيطرته عليها من جهة ، و تبعية من خلال المهام الأسرية التي يعتقد المجتمع كله أنها تخص المرأة دون الرجل و بهذا ينتفض هذا الأخير من المساعدة في البيت ليتفرغ للعمل في الخارج .

- تمثيل ضعيف : و تترجم من خلال إبعاد المرأة إلى المراتب الدنيا في توزيع الأدوار داخل هياكل السلطة ، و من خلال تمركزها داخل أدوار خصصتها لها التقاليد و المجتمع ، حيث أن تقسيم الأدوار حسب الجنس داخل الأسرة يتكرر في الخارج أو في داخل المجالس المحلية .

و لاختبار هاتين الفرضيتين اختارت الباحثة مجموع المنتخبات في مختلف الانتخابات التي أجريت في الجزائر منذ الاستقلال في غرب الجزائر كعينة بحث مستخدمة في ذلك منهج دراسة الحالة. و قد خلصت الباحثة إلى صدق فرضياتها.

و بهذا تكون هذه الدراسات المنجزة في الجزائر قد عالجت كل واحدة فيها مجالا من مجالات المشاركة السياسية من عمل حزبي و العمل داخل المجالس المحلية

و الوطني مع إهمال مجالا آخر يعتبره الكثير من العلماء من أهم المجالات المشاركة السياسية ألا و هو التصويت و العوامل المحددة له، فإذا كانت المرأة تَعتَبر التصويت أو عدمه موقفا سياسي فإن ذلك يعد مشاركة سياسية، و هذا ما أردنا إضافته في هذا البحث.

-10- دراسة أعمر يحياوي : ***الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي*** **، رسالة ماجستير تيزي وزو 2001 .**

درس الباحث بصورة مقارنة أهم النصوص الشرعية و القانونية التي تقر الحقوق السياسة للمرأة و الآراء المتباينة و المتعارضة في الجانب النظري، كما قدم نماذج عملية في ممارسات الواقع داخل المجتمعات المختلف. و ناقش الباحث بعض المسائل الأساسية المتعلقة بالمساواة في الجنسية، المساواة بين الزوجين، المساواة السياسية، المساواة في تولي الوظائف العامة...حيث ناقشها في إطار رؤية الشريعة الإسلامية و القانون الدولي.

و بهذا يكون الهدف من الدراسة هو البحث عن مدى التطابق بين الشريعة الإسلامية و القانون الدولي فيما يخص الحقوق السياسية للمرأة من الناحيتين النظرية والتطبيقية انطلاقا من فكرة المقارنة بين القديم و الحديث باعتبار الشريعة

الإسلامية هي القديم و القانون الدولي هو الحديث، و للإجابة عن هذه الإشكالية استعمل الباحث المنهج المقارن بعرض أدلة المؤيدين للحقوق السياسية للمرأة في كل من الشريعة الإسلامية و القانون الدولي، ثم عرض أفكار و أدلة المعرضين لها لدى كلا الطرفين.

و يقصد الباحث من الحقوق السياسية هي تلك التي تمكن المرء من اختيار ممثليه و تقلد المناصب العامة سواء عن طريق الانتخاب أو التعيين.

النتائج : و قد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن المرأة قد منحت حقوقها السياسية منذ القرن السابع ميلادي فلعبت دورا فعالا في سياسة الدين و الدولة سواء في وقت الحرب أو السلم و ما كان ظلمها في المجتمعات الإسلامية إلا من صنع البشر و بسبب الابتعاد عن تطبيق الإسلام.

بقيت مسألة المساواة الجنسية غير مذكورة في كتب الفقه الإسلامي و هو أمر منطقي لأن مصطلح الجنسية بالمفهوم القانوني لم يظهر إلا في القرن السادس عشر الميلادي على إثر تكوين الدول الكبرى ، و هذا لا يعني أن المرأة المتزوجة ملزمة بالدخول في جنسية زوجها بل بالعكس ، لها كامل الحرية في اكتسابها أو البقاء على جنسيتها لأن الشريعة الإسلامية اعترفت منذ نزول الوحي بالشخصية القانونية المستقلة للمرأة كما أنه قد ورد في الأثر أن المسلمة اتخذت المواقف الحاسمة و الصائبة من تلقاء نفسها دون وصاية أحد .

أما فيما يتعلق بالمساواة بين الزوج و الزوجة بشأن منح الجنسية لأولادهما فمن المقرر في الشريعة الإسلامية أن الطفل ينسب لأبيه، و بالتالي وجب أن يأخذ جنسيته كذلك؛ و هو ما يتفق مع أحكام اتفاقية لاهاي لسنة 1930 التي تقر بوجوب أن يكتسب الإنسان جنسية واحدة، أما ما ذهبت إليه اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز اتجاه النساء، و التي قرر واضعوها المساواة في الجنسية بين الزوج و الزوجة فيما يخص منح الجنسية لأولادهما قد يؤدي إلى ازدواج شخصية الطفل، الأمر الذي رفضته اتفاقية لاهاي السابقة؛ و عليه فإن الحكم الوارد في اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة مقيّد بالحكم المنصوص عليه في اتفاقية لاهاي الذي

ينبغي أن يعول عليه مادام لا يخلق المشاكل القانونية التي يخلقها نظام ازدواجية الشخصية (الخدمة الوطنية الحماية الديبلوماسية ...) .

و لم يكتف القانون الدولي بتكريس المساواة السياسية بين الجنسين في القانون فحسب بل أكد ضرورة تجسيدها في الميدان أيضا و لتحقيق ذلك سلك أسلوبين: أسلوب الحصص أو أية معاملة تفضيلية أخرى، و أسلوب التربية و الإعلام ، غير أن محاولة إقامة التوازن بين الرجل و المرأة في الحياة العامة لم يلق صدى حتى في الديمقراطيات القديمة بوجه عام و هو ما يتجلى في قرار المجلس الدستوري الفرنسي الشهير رقم 82-146– المؤرخ في 18 نوفمبر 1982 الذي اعتبر أية معاملة تفضيلية للمرأة خرقا لمبدأ المساواة المقرر في الدستور ، فلم يمتثل للقانون الدولي في هذا المجال لأنه سبق له بمقتضى قراره المؤرخ في 15 جانفي 1975 أن أعلن عدم اختصاصه لتقدير موافقة القانون الفرنسي للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان و لم يلتزم بإدراج الحقوق المعلنة في هذا النص في الإطار الدستوري و هذا التوازن المأمول أيضا لم يتحقق حتى على مستوى المنظمات الدولية إذ مازال غرضا بعيد البلوغ إلى حد الآن ، و مهما يكن فإن التدابير الرامية إلى تفضيل المرأة في شغل المناصب العامة تتعارض مع الحقوق التي يقرها القانون الدولي نفسه سواء في إطار اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة أو اتفاقية حقوق الطفل لأن دفع النساء إلى أجهزة الدولة المختلفة يلهي المرأة عن الاعتناء بولدها و بيتها و هي مهمة لا ينبغي أن تحرم منها في كل دولة ديمقراطية حريصة على أبنائها .

إذن يلاحظ أن القانون الدولي متناقض في أحكامه لأنه راعى حقوقا و أهمل حقوقا أهم رغم أنه قد أكد عليها مرارا، بعكس الشريعة الإسلامية التي تراعي دائما مبدأ الموازنة بين الحقوق و المصالح فلا ضرر و لا ضرار ، لذلك جاء حديث النبي (صلى الله عليه و سلم) ليؤكد على أحقية المرأة في تربية ولدها قبل أي عمل آخر ، و لا يتعارض هذا الطرح مع عدم حرمان الشريعة الإسلامية للمرأة من ممارسة الحقوق السياسية ، لأنه يجب أن لا يكون فرض حق (نظام الحصص)

على حساب حقوق أجدر بالرعاية ، لكن إذا قدّرت المرأة أن حقوق أسرتها لن تضيع فلها أن تخوض في الحقل السياسي بمحض إرادتها دون أي تأثير خارجي أو وضع نماذج أو برامج من الدولة .

-11 - دراسة نعيمة نصيب : ***المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية*** سنة 2002

و هي رسالة دكتوراه في علم الاجتماع نوقشت بكلية الآداب قسم علم الاجتماع جامعة عين شمس في سنة 2002.

و قد جاءت هذه الدراسة لتبحث في ديناميات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية و أهم مظاهرها ، و أبعادها ، و كذا مدى فعالية هذه المشاركة .

و تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي هو : ما هي المتغيرات البنائية و الوظيفية المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ؟ ؛ حيث اعتمدت الباحثة على ولاية عنابة كمجال للبحث ، و اتخذت الباحثة كعينة بحث 41 مبحوثة منها 30 تم اختيارها من بين النساء النشيطات من الأحزاب السياسية على مستوى هذه الولاية و 11 مفردة اختارتهن الباحثة من البرلمان .

أما عن منهج البحث فقد اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة الذي يتوافق مع هذا النوع من الدراسات .

و توصلت الباحثة إلى أن جملة من النتائج أهمها :

- إن التمكين من الوصول إلى دوائر صنع القرار يبدأ من الأسرة و ينتهي عندها ، لأنها النواة التي تصنع في إطارها حاضر و مستقبل المجتمع ، و كشفت الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين النشاط السياسي للمرأة و محيطها الأسري ، و بهذا فإن نشأة المرأة في جو سياسي يساهم في خلق الظروف المناسبة لأن تمارس السياسة من جهة ؛ وكذا تفعيل دورها و إعطاءها قبولا اجتماعيا .

- أما عن التنظيمات الاجتماعية العامة فقد لعبت دورا كبيرا في تأطير و توجيه جهودها وتهيئتها لتبني مختلف القضايا العامة و بالتالي فإن المشاركة في العمل العام هو الخطوة الأولى في الطريق إلى النشاط السياسي، فمعظم المبحوثات قد كن

ناشطات في مثل هذه التنظيمات بدءًا بتلك التي تنشط في الجامعة وانتهاء بالتي تنشط في الإطار الاجتماعي العام .

- إن المرأة لم تتبن قضايا سياسية جوهرية تدافع عنها و تعمل على إبرازها للرأي العام و معالجة متغيراتها بعد وصولها إلى مراكز صنع القرار، و إنما كان هدفها هو المشاركة السياسية للمرأة و هذا ما يفسر و لو نسبيا محدودية فعاليتها في الأجهزة البرلمانية، و لهذا كان التواجد السياسي للمرأة هو في الأغلب صوري غير فعال يجعل من المشاركة السياسية للمرأة هي الغاية النهائية.

- كما أن هناك الكثير من العوامل التي تعوق و تحد توسيع أهدافها السياسية أهمها:

-1- التأثير السلبي للموروث الثقافي و علاقة ذلك بالنظرة التمييزية بين الرجل و المرأة و تأثير ذلك على تقبلها اجتماعيا في الوسط السياسي.

-2- تحمل المرأة لأعباء مضاعفة (أسرية ، مهنية ، سياسية) ، و صعوبة التوفيق بينها مما يقلل من فعاليتها و نشاطها السياسي .

-3- التبعية السياسية من قبل المرأة للرجل أثناء عملية اتخاذ القرارات سواء الأسرية أو العامة، الأمر الذي أثر سلبا على ثقتها في نفسها و ثقة الآخرين فيها و بالتالي التشكيك في قدراتها .

-4- آليات الممارسة السياسية و التي ترتبط أولا بالإرادة الشعبية و التي تميل في أغلبها لصالح الرجل بالإضافة إلى مختلف الممارسات العنيفة أحيانا و التي تؤثر سلبا على المرأة.

-5- افتقار المرأة للمهارات اللازمة لمزاولة المهام السياسية نتيجة قلة الخبرة .

-6- عدم الاهتمام الحزبي بقضايا المرأة عامة ، و بتفعيل دورها في هياكلها التنظيمية خاصة .

-7- مساهمة المرأة في تنشئة أجيال تحمل أفكارا تعمل على إقصاء المرأة من المجال السياسي.

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، حيث جاءت هذه الدراسة ثرية في جانبها النظري أكثر منه في الجانب الميداني مما مكننا من إثراء دراستنا في هذا الجانب، إلا أن هناك اختلافات كثيرة بين الدراستين و خاصة على مستوى الإجراءات المنهجية؛ فعينة البحث التي اعتمدتها الباحثة نعيمة نصيب اكتفت بدراسة المرأة الحزبية و البرلمانية دون التطرق للمرأة المنتخبة داخل الولاية على اعتبار الدراسة هي دراسة ميدانية بولاية عنابة، و يمكننا أن نجمل أهم الاختلافات في كل من فرضيات الدراسة، و مجالات المشاركة السياسية .

تعقيب عام :

إن الدراسات السابقة قد مكنتنا من تحديد لمتغيرات بحثنا ، و الوقوف على جوانب هامة حول المشاركة السياسية للمرأة ، ويختلف هذه الدراسات حسب هدف الدراسة و طبيعة المجتمع الذي أجريت فيه ، إلا أن الملاحظ على نتائج هذه الدراسات أن ضعف المشاركة السياسية للمرأة ليس استثناء بل ظاهرة عالمية ، حيث تواجه المرأة كثيرا من المعوقات و الصعوبات التي تعكسها الأوضاع الاجتماعية و النظرة المتدنية في إمكانية إسهامها في الحياة العامة، فهي ظاهرة عالمية تشترك فيها الدول الغنية مع الدول الفقيرة أو ما يسمى بدول العالم الثالث ، كما أن جل الدراسات تبحث في العوامل المحددة للمشاركة السياسية للمرأة .

و تذهب الكثير من الدراسات العربية إلى أن منظومة القيم التي تسري في المجتمعات العربية هي سبب تدهور نسبة تواجد المرأة في الحقل السياسي موجهة إصبع الاتهام إلى الإسلام و هذا ما ظهر في رسالة الباحثان سهيل التل و وليد حماد ، و ضمنيا في رسالة الباحثة سامية خضر صالح ، كما أننا نلاحظ أن أغلب هذه الدراسات تتميز بالطابع المطالبي الذي ينادي به المرأة و كأنها في صراع دائم مع الرجل مع إهمال دور المرأة التكاملي مع دور الرجل .

أما عن الدراسات الجزائرية فقد حاولت كل دراسة تغطية زاوية محددة من زوايا المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، حيث ركزت الباحثة فاطمة الزهراء

صاي على المرأة المنتخبة محليا كعينة استقت من خلالها نمط المشاركة السياسية التي تدعمه السلطة من خلال الظروف المحيطة بالمرأة وأداءاتها على مستوى المجالس النيابية المحلية، فركزت على الظروف الأسرية كعائق مهم لأداء المرأة المنتخبة، حيث توحي الباحثة إلى أن العقلية الذكورية التي ترى بأن المرأة لا تصلح إلا في المجال الذي خصصه لها المجتمع و هو البيت قد تشربتها المرأة في حد ذاتها، أما عن دراسة هيلين فاند فيلد فإن المجال الزمني الذي أجريت فيه الدراسة يختلف عن دراستنا رغم أن المجال المكاني واحد، لأن دراسة الباحثة هيلين فند فيلد جاءت تبحث في مشاركة المرأة القسنطينية في ظل الحزب الواحد، حيث توصلت إلى أن مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ترتبط أكثر بمدى قناعة الرجل بهذه المشاركة لأنهم هم الذين يتحكمون في جميع المراكز العامة و المسؤوليات و المناصب السياسية ناهيك عن عقلية الرجل الجزائري آنذاك و التي لا تشجع المرأة على المشاركة في هذا المجال.

الفصل الثاني : الاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية للمرأة

1- **التيـــــــار العلمـــــاني** :

- التيار الرأسمالي
- التيار الاشتراكي
- حركة تحرير المرأة

2- **التيـــــار الإسلامـــــي**

تمهيد:

إن قضية المرأة قد تجاذبتها تياران على المستوى العالمي و هما التيار الرأسمالي و التيار الاشتراكي و هما يمثلان التيار العلماني، و تياران على المستوى العربي و هما التيار العلماني بشقيه الرأسمالي و الاشتراكي و التيار الإسلامي، و كل هذه التيارات قد أبطنت بداخلها مؤيدين و معارضين لمشاركة المرأة في السياسة، و لهذا جاء هذا الفصل على شكل مبحثين يتناول الأول رؤية التيار العلماني للمشاركة السياسية للمرأة من خلال عرض أفكار التيار الرأسمالي و التيار الاشتراكي ، و كذلك الحركة النسوية في الغرب و عند العرب ، التي أقامت مبادئها على الاشتراكية في بداية نشأتها و بعدها أصبح لها امتداد فكري داخل الرأسمالية و اشتراكية على السواء ، كما يتناول المبحث الثاني التيار الإسلامي لنوضح من خلاله حكم الإسلام في مشاركة المرأة في السياسة

1- التيـــار العلمـــاني

1-1- الرأسمالية والمشاركة السياسية للمرأة

تعتبر المشاركة السياسية بمختلف أشكالها عنصرا مميزا للحكم الديمقراطي و أخذت حيزا كبيرا من تفكير وجهود الفلاسفة منذ القديم باعتبار مجالا للفكر والنشاط السياسي.

وترتبط جذور المشاركة السياسية بالديمقراطية الأثينية القديمة و التي تقوم علي فكرة أن مشاركة المواطن في الشؤون العامة تكفل له الحياة السعيدة، يقول القائد الاثيني بركلس: " أن المواطن الأثيني لا يهمل شؤون الدولة للاهتمام بشؤونه الخاصة.والذي لا يهتم بالشؤون العامة يعتبر عديم النفع لا خير فيه" ، إضافة إلى أن المشاركة السياسية تعني الحرية فهي التي تميز الحر عن العبد في المجتمع اليوناني القديم[1] . وقد ظهر العديد من المفكرين في القرن الثامن عشر لإحياء هذه الأفكار وتطوير الفكر الديمقراطي ؛ تقوم توجهاتهم الفكرية على أساس أن الجميع ولدوا أحرارا ، ومن ثم لا يجوز أن تُخمد الطبيعة البشرية أو تذل .

و أهم هؤلاء المفكرين جون لو ك (1632-1704) الذي يذهب إلى أنه تجسيدا للمشاركة في السلطة وتأكيدا لحق كل فرد من المجتمع في حماية مصالحه وحقوقه يكون العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين المحكومين و السلطة الحاكمة ويهدف إلي المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية للإنسان والذي يفرض التزامات متبادلة من قبل كل منهما.فالسلطة الحاكمة تلتزم قبل الأفراد بتنظيم حياة الجماعة و إقامة العدل وعدم المساس بحقوقهن التي لم يتنازلوا عنها عند دخولهم طرفا في العقد، وبذلك تكون مفيدة ونفوذها غير مطلق ، وبهذه الطريقة يكون الأفراد قد شاركوا بمحض إرادتهم في اختيار السلطة التي تمثلهم [2].

---

(1) الصديق محمد الشيباني :**أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة**، المركز العلمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، ،طرابلس ، ليبيا ، ص 74.)

أما مونتسكيو (1689-1755) فهو يركز علي التمثيل البيان لأنه لا يمكن تطبيق الديمقراطية المباشرة في المجتمعات المعقدة ، حيث يري أنه يساهم في مناقشة المواضيع المطروحة بطريقة سهلة وإيجابية ، وتتيح للشعب فرصة الاختيار الأمثل للممثلين حيث يرى مونتسكيو أن الشعب يحسن دائما اختيار ممثليه[1] .

وعليه فالمشاركة في الحكم عنده تكون من خلال اختيار النواب والممثلين من ناحية، و من ناحية أخرى فهو يؤيد النظام الطبقي الذي يتميز الأفراد بسبب الثورة ويؤيد أيضا وجود امتيازات لطبقة النبلاء مع إيمانه بمبدأ الانتخابات العامة ، والتي تجسد المشاركة السياسية . والتي يجب أن تحرم منها – حسب مونتسكيو- عديمي الأخلاق والمنحطين على اعتبارهم لا يحسنون الاختيار . وفي المقابل فإن فئة من الناس أصحاب الامتيازات يجب الحفاظ عليها من خلال منحهم امتيازات على المستوى التشريعي بحيث تشكل هيئة التمثيل الشعبي إذا لم تتوافق مع مصالحها ،وكذلك ضرورة منحها سلطة قضائية خاصة بها [2].

ومثله ومثل "لوك" ومونتسكيو وتقديرا له لقيمة الحرية كان جان جاك روسو (1712-1778) من أكبر الدعاة إلى الديمقراطية المباشرة ، وذلك من خلال مؤلفه "العقد الاجتماعي " ستة 1758 الذي يؤكد فيه على ضرورة وأهمية دور الشعب في ممارسة السلطة وبالتالي فهو يعترف بدور المواطن العادي ، ويهتم بحقوقه و حرياته الطبيعية المستمدة من الطبيعة البشرية، كما يؤكد "روسو" أن دور الشعب ليس مجرد التصويت فقط ولكنه دور إيجابي وفعال مع مشاركة سياسية عامة مؤثرة في عملية التغير تأخذ بعين الاعتبار رأى الأغلبية، وفي هذا المجال يقول :"عندما يقترح قانون الجمعية الشعبية . فليس ما يطلب من الشعب هو الموافقة علي القانون المقترح أو رفضه، بل بيانه ما إذا كان ينسجم مع الإرادة

(2) بودون و ف. بوريكو: **المعجم النقدي العلمي** ، ترجمة سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط1 ، 1986. ص 312.

[1] نعيمة نصيب : مرجع سابق ، ص13 .

[2] نعيمة نصيب : المرج السابق ، ص 15 .

العامة التي هي إرادة الشعب ، وعندما يدلي بصوته فإنه يدلي برأيه في هذا القانون المقترح ، وتعرف الإرادة العامة بعدد الأصوات ،وعندما يتغلب الرأي المعارض لرأيي لا يدل على شيء سوى أنني كنت مخطئا ....."

و لقد رفض " روسو " النظام النيابي الذي نادى به مونتسكيو، فهو يرى أن الشعب البريطاني لا يكون حرا إلا أثناء انتخاب أعضاء البرلمان فقط و بعدها يتحول إلى عبد .

كما يشير " روسو " إلى أن المساواة و الحرية التي تتطلبها المشاركة السياسية يجب أن تتدعم بكفالة نوع من المساواة الاقتصادية ، لأن الثراء الفاحش و الفقر المدقع يعمل على نفي الحرية التي هي أساس كل اجتماع مدني.

و يرى " جون ستيوارت ميل " (1806-1973) أن الحكم الوحيد الذي يستطيع أن يوفق بين مقتضيات المجتمع المختلفة هو الحكم الذي يشارك فيه الشعب ، فالمشاركة حسب رأيه مفيدة مهما كانت أشكالها ، و إذا ما اقترنت بالحرية فسوف تعمل على تشجيع التعدد و تطوير الكفاءات و تجعل الفرد متحليا بالمظهر الأخلاقي الجماعي ، و ذلك من خلال مشاركته الفعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته ، و يؤكد " ميل " أن الفرد لا يمكنه أن يمارس مسؤولياته إلا من خلال قنوات سياسية أهمها : حرية الحركة السياسية ، إمكانية الاتصال بالآخرين ، القدرة على مناقشة القضايا...، كما يؤكد "ميل"علي أهمية أن تكون الحكومة قريبة من تبدأ المشاركة من المستوى المحلي ،وتتطور تدريجيا إلي المستوى العام ، ولا يكون ذلك إلا من خلال خلف مؤسسات ديمقراطية تجسد مبدأ المشاركة ، لأنه حسب "ميل" فإنه ممارسة الحقوق السياسية أهم بكثير من ملكيتها ،فالمواطن إن لم يمارس حقه في المشاركة يصبح مستعمرا في وطنه غريبا في مجتمعه و يخضع لقوانين لم يشارك في صياغتها .إلا أنه حذر من طغيان الأغلبية أو الرأي، ودعا إلي حماية الفرد ومصالحه. وفي المقابل يلتزم كل فرد بمجموعة من القواعد أهمها:

- عدم الإضرار بمصالح الآخرين، أو على الأقل المصالح التي تعد حقوق بنص القانون أو بالفهم الضمني.

- إعطاء كل فرد نصيبه في الأعباء التي يفرضها الدفاع عن المجتمع و التضحيات التي تتطلبها حماية أعضائه من الأذى و التحرش به.

تعقيب:

رغم اهتمامها الشديد بحرية الفرد والمساواة بين البشر ، ورغم إيمانها بأن جميع الناس ولدوا أحرارا ، وبالتالي لهم حق اقتسام المميزات والخصائص التي منحتها لهم الطبيعة فإن النظرية الديمقراطية اللبرالية قد أهملت بشكل واضح العنصر النسوي في قضية المشاركة السياسية ، حيث "جان حاك روسو" : " تكون المرأة قبل كل شي أما وليس لها أن تخرج عن هذا الدور ولا أن تبحث أو تبتغي حياة مستقلة عما رسمته الطبيعة لها ، فإذا سلكت ما يخالف ذلك فتكون قد عاكست الطبيعة البشرية يجب على المرأة أن تضل في بيت زوجها مرضعة لأطفالها و غازلة لكتانها والصوف ....الخ من أعمال المنزل ، و يخاطب النساء في إحدى المناسبات قائلا لهن :"إن حظ جنسكن هو أن تتحكمن في جنسنا دائما ، و لكن كزوجات وأمهات وليس كمواطنات"[1] ، وإذا كانت المشاركة السياسية للمواطن الاثيني تعني الحرية التي تميز الحر عن العبد ؛ فهو لهذا ينفي الحرية على المرأة و يعتبرها من العبيد الذين لا يحق لهم المشاركة في الحياة السياسية ، كما كان "روسو" و "مونتسكيو" و "موليير" و" فوليتر" و " اوغست كونت " في القرن الثامن عشر من خصوم تحرير المرأة ، إلا أن هذه الأفكار والاتجاهات لم تستمر طويلا ؛ حيث ظهرت حركة نسوية تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة جعلت المفكرين أكثر تفهما و موضوعية ، و لهذا نجد " جون ستيوارت ميل " يؤكد على المساواة بين الجنسين من حيث الحقوق ، و قبِل المرأة في الوظائف العامة ، و يربط هذه المساواة بالمؤهلات و القدرة على ممارسة هذه الوظائف و استغلال الحقوق التي تحصل عليها ؛ و هو الذي كان يقول من قبل : "إن البشرية منذ زمن

---

[1] عمر رضا كحالة : **المرأة بين القديم و الحديث** ، سلسلة البحوث الاجتماعية ، الجزء 02 ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1989 . ص 52 .

طويل لم يكن للنساء صوت و لا شخصية ، بل يجب أن لا يفكرن بأية رغبة يبتغينها ، إلا أن يكن رقيقات و خادمات لأزواجهن و آبائهن و إخوانهن" .

و ترى حركة تحرير المرأة أن مقولة الفرد مالك الحقوق السياسية و المدنية هي مقولة غير محايدة جنسيا ، و عليه فإنه من أجل تحقيق المساواة غير الشكلية بين الرجل و المرأة في المجال السياسي يتعين إعادة النظر في معنى السياسة نفسها ، فضمن نطاق التغيير الليبرالي بين ما هو عام و ما هو خاص يتم تجاهل قضايا المرأة في الأطر الخاصة و بالتالي فإن الديمقراطية اللبرالية في شكلها العام ترفض فكرة المشاركة السياسية للمرأة مثلها مثل الرجل نظرا لاختلاف القدرات بينهم . [1]

1-2- الماركسية و المشاركة السياسية للمرأة

ينطلق الماركسيون في تحليلاتهم للمشاركة السياسية من خلال مناقشاتهم العامة حول أسلوب الإنتاج و الطبقة الاجتماعية و علاقة الدولة بالصراع الطبقي .

و العمل السياسي عندهم يخضع لبنية الإنتاج أكثر مما يتعلق بالمنافسة من أجل الاستهلاك ، لأن الحالة التقنية هي التي تحدد أساليب الإنتاج ، و هذا يؤدي إلى نشوء طبقات اجتماعية بعضها يمتلك وسائل الإنتاج و يسيطر على المجتمع نتيجة لذلك ، و البعض الآخر لا يملك إلا قوة العمل التي يجب أن يبيعها للأولى ، و عليه فإن ماركس لم يناقش المشاركة السياسية بطريقة واضحة و مباشرة ، و لكن أفكاره حول الديمقراطية في إطار المادية التاريخية يمكنها أن تعطي صورة واضحة لأبعاد هذا المفهوم ، و تحددت متغيرات المشاركة السياسية من خلال تتبع ظاهرة التغير الاجتماعي في حد ذاتها ، حيث يعتبر الماركسيون المجتمع كبنية اجتماعية و اقتصادية مترابطة تتميز بحركية دائمة و تحول مستمر وفقا لتطور حركة أسلوب الإنتاج الاجتماعي ، هذا الأخير الذي يعد متغيرا بارزا و أساسيا في التحولات التي تحدث في النظام السياسي للمجتمع ؛ و قد تتبع ماركس النظم الاجتماعية و السياسية و الثقافية للمجتمعات و علاقة ذلك بأسلوب الإنتاج الاقتصادي ، فتوصل إلى أن المجتمع

---

[1] نعيمة نصيب : مرجع سابق، ص 52

الإنساني مرّ بمجموعة من المراحل تغيرت خلالها عملية المشاركة السياسية من مرحلة إلى أخرى على النحو التالي :

-1- مرحلة الإنتاج البدائي : و في هذه المرحلة تتميز ملكية و سائل الإنتاج بالمشاعية و بالتالي تنتفي في هذه الحالة وجود الطبقات الاجتماعية و كذلك الاستغلال و الحقد الطبقي و تتقدم بذلك السلطة القائمة على الأسس الطبقية، هذا الأمر يجعل جميع الناس يشاركون في صنع قراراتهم كلُ بمفرده و حسب إرادته و وجهة نظره الخاصة أو الجماعية في إطار قواعد بسيطة .

-2- مرحلة الإنتاج العبودي : حيث تميزت بوجود السيد الذي يملك وسائل الإنتاج الاجتماعي و استمدت علاقات الإنتاج بالعدائية الضمنية بين السادة و العبيد و قد قام النظام السياسي في هذه المرحلة على مبدأ السيادة و السيطرة للسيد على العبد .

-3- المرحلة الإقطاعية: و تميزت هذه المرحلة بسيطرة و اضطهاد الإقطاعيين للأقنان الذين يعتبرون هم أيضا وسيلة إنتاج من بين الوسائل الأخرى و يقوم نمط العلاقات فيه على القوة التي ترتكز على قانون السيطرة. و قد تميزت هذه المرحلة و المرحلة السابقة بنمط بدائي للسيطرة و ممارسة السلطة القائمة على أسس بسيطة و بدائية بعيدة عن التعقيد نظرا لوضوح العلاقات .

-4- مرحلة الرأسمالية : و تتميز هذه المرحلة حسب ماركس بعداء شديد بين طبقة برجوازية تملك وسائل الإنتاج و طبقة بروليتارية لا تملك إلا قوة العمل واقعة تحت استغلال الطبقة الأولى، و ينعكس هذا العداء على البناء السياسي للمجتمع ، و بالتالي فإن السلطة السياسية في هذا المجتمع مبنية على علاقات غير متوازنة فتكون بذلك المشاركة لسياسية محصورة فقط في الطبقة البرجوازية ، و تستبعد طبقة البروليتاريا من أي عمل سياسي .

-5- مرحلة الاشتراكية : و في هذه المرحلة تتحول ملكية وسائل الإنتاج إلى جميع أفراد المجتمع ، و يتوقف الصراع الطبقي على المستوى الاقتصادي ؛ أين يصبح الإنتاج الاجتماعي تحت إشراف العمال و منظماتهم و يزول بذلك الاضطهاد الطبقي و تتحقق المشاركة العامة لجميع أفراد المجتمع .

و بالتالي فإن المشاركة السياسية عند ماركس هي انعكاس للواقع المادي و الاجتماعي؛ كما أنها تنبع من الصراع الطبقي و الإحساس المشترك للبروليتاريا بالحقد على مالكي وسائل الإنتاج.

أما الديمقراطية التي تدعو إليها الأنظمة الرأسمالية فهي – حسب الفكر الماركسي – تنحرف عن مسارها في تحقيق الفرص المتساوية للجميع من أجل ممارسة السلطة، حيث تتقلص المشاركة فيها تدريجيا لتنحصر في فئة محددة تنتظم في إطار الأنظمة البرلمانية أو التمثيلية، و هذه الأخيرة بعيدة كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية، لأن عملية المشاركة التي تتم عن طريق تقسيم المجتمع إلى فئات متعارضة تتيح الفرصة أكثر للطبقات المسيطرة للوصول إلى الحكم و ممارسة السيطرة، ذلك لأنها ستمثل الأغلبية داخل المؤسسات نظرا لانضمام جزء من التابعة عن طريق سلوكها الانتخابي إلى الطبقة المسيطرة.

و بهذا تكون الديمقراطية في الفكر الماركسي هي تلك التي تعتمد أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج؛ أين تذوب الصراعات الطبقية والاستغلال و الاضطهاد الطبقي ، و يكون ذلك بعد الثورة البروليتارية و التي ستصبح طبقة حاكمة وحيدة ، و تسمح بتوسيع مفهوم الديمقراطية من خلال مشاركة الجميع في صنع عملية التغيّر .

أما عن المرأة فإن الماركسيون لم يفردوا لها عملا خاصا سوى دراسة إنجلز حول أصل نظام الأسرة و الدولة و الملكية الفردية ؛ أين قسم المجتمعات الإنسانية إلى ثلاث عصور رئيسية تحددت كلها حسب القدرة التي اكتسبتها في السيطرة على اكتساب الغذاء و توسيع مصادر و وسائل العيش ، و قد أثرت العلاقة بين الرجل و المرأة بهذه التطورات ، فمن عصر الوحشية أين كان الزواج الجماعي سائدا ، ثم عصر البربرية أين تبلورت العائلة المكونة من فردانية العلاقات الزوجية ؛ فيكون الإخلاص من طرف المرأة و الحرية من طرف الرجل ؛ و كان الأطفال ينسبون لأمهم ، لكن التطور العام في الملكيات و تحولها من القبيلة إلى الفرد و زيادة ممتلكات هذا الأخير أعطت للرجل أهمية أكبر من المرأة فأصبح يميل إلى توريث أولاده ،

و بالتالي لم يعد الانتساب إلى الأم ينفع ؛ فعمل على تغييره ، و من هذا المنطلق توسعت سلطة و سيطرة الرجل و المرأة

و بهذا تكون الماركسية كغيرها من النظريات التي لم للمرأة أهمية خاصة ؛ و أخضعتها إلى المسألة الاجتماعية و شددت على الثورة السياسية التي ستقوم بها البروليتاريا في المستقبل لأن المرأة هي أحد عناصر البروليتاريا .

إلاأن الحركة النسوية في بدايتها قد أخذت من هذه النظرية مبادئها الأولية و خاصة أنها كانت ترفض الفكر اللبرالي ، و ذلك من خلال ربطهم بين الثورة الجنسية و الثورة الاجتماعية ، فحركة تحرير المرأة التي ظهرت آنذاك أسقطت فكرة الاستغلال الطبقي بين الرأسماليين و البروليتاريا على المجال الجنسي ؛ فعدم التكافؤ و عدم المساواة في المنزلة إنما هو في حقيقته شكل من أشكال الاستغلال ، و بالتالي لا بد من إضافة فكرة الجنس إلى الطبقة كي لا يسقط عن ظاهرة الاستغلال مكون من مكوناتها الأساسية[*]

تعقيب:

و مما يلفت الانتباه أن الفكر الغربي لا يقتصر على منع المرأة ممارسة السياسة فحسب ، بل بالغ في الاحتقار و الازدراء إلى درجة إنكار إنسانيتها و آدميتها ، يقول الفيلسوف الألماني نيتشه (1844-1900) : " إنه من الخطأ إنكار الفارق الموجود بين الرجل و المرأة ، و الحلم بإعطائها الحقوق و الالتزامات نفسها يعدّ من قبيل قلة الذكاء " ، و يضيف عن المرأة التي تريد مزاحمة الرجل في علمه و جهاده و اقتصاده : " أيها الذاهب إلى المرأة لا تنسى عصاك و سوطك ".

1-3- حركة تحرير المرأة

1-3-1- جذورها :

---

[*] من هذا المنطلق انتقدت هذه الحركة من مقاربتها الخاصة بالطبقة الاجتماعية و الصراع الطبقي ، و ذلك باعتبار أن الثورة الاجتماعية التي بررها الماركسيون قائمة على تناقض عدائي يهدف إلى تصفية الطبقة الرأسمالية و إقامة الاشتراكية ، عكس التناقض بين الرجل و المرأة الذي هو في الأساس ليس عدائيا و لا يهدف إلى تصفية طرف بطرف و من هنا يتضح الفرق بين فكرة الجنس و فكرة الطبقة [(1)*] عمر رضا كحالة **: المرأة بين القديم و الحديث** ، مرجع سابق ، ص 08 .

لقد كان حال المرأة في الأمم الأوروبية كما وصفه " هربرت سبنسر " في كتابه " علم الاجتماع " إذ قال : " إن أوروبا حتى القرن الحادي عشر ميلادي كانت تعطي الزوج الحق في أن يبيع زوجته ، فجعلت حق الزوج قاصرا على الإعارة و الإجارة و ما دونها " ، كما كان واجب إحراق الزوجة مع جثة زوجها ، و قد بلغ من شريعة " لومبارد" أنها خولت الابن الحق في أمر تزويج أمه أو دخولها الدين ، أما هي فليس لها الحق في الوصاية في شريعة " نرماند " على أولادها[1].

و في القرن الخامس عشر انعقد مجمع (ماكون) المسيحي المقدس للنظر في حقيقة المرأة هل هي جسم بلا روح، و كان القرار أن المرأة لها روح شريرة غير ناجية من العذاب فيما عدا أم المسيح، فإنها وحدها ذات روح ناجية من عذاب النار، بل من علمائهم من أبدى أن النساء خطيئة جسيمة و أجسامهن من عمل الشيطان و يجب أن نلعنهن [2].

أما حال المرأة في عصر الإقطاع فكان على تقديس القوة و تكريم الرجولة، لأن الحياة فيه كانت كناية عن قتال بما فيه من هجوم و دفاع و كرّ و فرّ، و لما كانت المرأة غير قاصرة بالفطرة على مجاراة روح ذلك العصر سلبت حقوقها تبعا لضعف قوتها الجسدية و عدم إمكانها خوض غمار الحرب ، فكان من نتائج ذلك العصر أن حرمت النساء في أوائل عهوده من تملك الإقطاعيات ، فعمدوا إلى تمييز الذكور و تفضيلهم عنهن بالإرث[1].

و من الطبيعي أن حال المرأة في عصر الإقطاع في الغرب كان يتحسن على ما يتسنى لمدنية العرب أن تنفذ إلى البلاد، و لما كان الأسبان جيران العرب، كانوا أسبق الأوروبيين اعترافا بحقوق المرأة حيث تمكنت المرأة من أن تحصل رويدا على نفس الاعتبارات التي كان يتمتع بها الرجل حيث بدأت منذ ذلك الوقت تمارس جميع الحقوق، و أخذت العقلية النسوية تتطبع و تقبلها الرأي العام؛ حيث كان دور النساء في

---

[1] عمر رضا كحالة : **المرأة بين القديم و الحديث** ، مرجع سابق ، ص 08 .
[2] سالم البهنساوي : **مكانة المرأة بين الإسلام و القوانين العالمية** ، دار الإرشاد ، دون سنة النشر ، ص 21 .
[1] عمر رضا كحالة : **المرأة بين القديم و الحديث** ، مرجع سابق ، ص11 .
[1] عمر رضا كحالة : **المرأة بين القديم و الحديث** ، مرجع سابق ، ص11 .

الحروب الصليبية نشطا يتمشىّ جنبا إلى جنب مع دور الرجل بحيث لا يستطيع إنسان أن يستبين الفرق بين الجنسين في هذا المضمار، أما عن التصويت و حق الانتخاب السياسي فلم يكن حقا من حقوق جميع النساء ؛ بل امتاز به بعضهن ، و أن الاعتراف بالقدرة السياسية للمرأة أصيب بكثير من الامتعاض من قبل رجال الكهنوت بسبب ما أشاعوا بأنها ضعيفة جسديا و منحطة نفسيا و عقليا ، مما لا يخولها أن تمارس ذلك و أن تنحصر وظيفتها في الأسرة و تدبير المنزل .

و لكن بظهور الفروسية و انتشارها، ساعد ولادة أفكار جديدة و حقّق للمرأة الشريفة سعة من الحقوق و امتيازات سياسية كبيرة بشرط أن تكون خاضعة لسلطان زوجها، و قد ظل هذا هو الحال من القرن الثالث عشر إلى القرن الثامن عشر.

و توطدت حركة تحرير المرأة خاصة بعد حرب الاستقلال الأمريكي و الثورة الصناعية في إنجلترا. و لكن النص الذي أيقض الشعور العام هو إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان و المواطن في جويلية 1789، إذ كرست المادة السادسة منه مساواة كل المواطنين أمام القانون؛ و باعتبار كل المواطنين – حسب هذه المادة – متساويين في نظره، فهم مرشحون كذلك لكل الرتب و الوظائف العامة حسب أهليتهم و بدون تمييز آخر إلا ما يتعلق بفضائلهم و كفاءتهم "، إلا أن هذه الثورة لم تفعل شيئا لتكريس المساواة بين الجنسين في المجال السياسي[1].

كما أن أول عمل منظم قامت به النساء هو إنشاء النوادي النسائية في هذه الثورة، كما أصدر " كوندرسي " كتابا بعنوان : " تقبل النساء لحقوق الدولة " تضمنه آراء سياسية لم تكن مقبولة في ذلك الوقت حيث تنادي تلك الآراء بضرورة المساواة التامة مع كل الحقوق التي حصل عليها الرجال و من أول هذه الحقوق ، الحقوق السياسية[2].

كما تحولت الأديبة الفرنسية " أولمب ديقوج *olympe degoges* إلى شبه متحدثة باسم كل الفرنسيات ، و ردت على إعلان الثورة الفرنسية بإعلان آخر لحقوق الإنسان في

---

(1) أعمر يحياوي : مرجع سابق ، ص 26 .
(2) سامية خضر صالح : مرجع سابق ، ص 20 .

سبتمبر 1791 فاستدركت ما أغفله سابقه ، فنصت المادة الأولى منه على أنه " تولد المرأة حرة و تظل مساوية للرجل في الحقوق ..." ، و بسبب استبعاد نصف المجتمع – النساء – عن مفهوم الأمة ؛ جاءت المادة الثالثة لتؤكد أن : " مبدأ كل سيادة يكمن أساسا في الأمة التي لا تشكل سوى اتحاد المرأة و الرجل ، و لا يمكن لأي هيئة أو أي فرد أن يمارس السلطة التي لا تصدر صراحة عن الأمة " ، و عليه يجب إشراك المرأة و الرجل في إنشاء المؤسسات و وضع القوانين و ممارسة الوظائف العليا ، و هو ما نصت عليه المادة السادسة : " يجب أن يكون القانون تعبيرا عن الإرادة الجماعية ، فعلى كل المواطنين و المواطنات أن يساهموا شخصيا أو عن طريق ممثليهم في وضعه ، و يجب أن يكون واحدا للجميع : " كل المواطنات و كل المواطنين باعتبارهم متساوين في نظره ، يجب كذلك أن يقبلوا في كل الرتب و الوظائف العامة حسب قدراتهم ، ز بدون أي تمييز آخر إلا ما يتعلق بفضائلهم و كفاءتهم " .

إلا أن هذا الإعلان لم يلق أي صدى أو تأثير ؛ و أعدمت كاتبته في 3 نوفمبر 1793[3] ، و في 4 نوفمبر 1793 صدر قانون يقضي بإغلاق كل النوادي السياسية للنساء ، و في نفس هذه السنة عرضت فيها قضية منح المرأة حقوقها السياسية على نواب الأمة ، و قد رفضوه بشدة ، و بعدها تولّى الفيلسوف الفرنسي " سان سيمون " الدفاع عن الطبقات الكادحة و أكد أن المجتمع ما هو إلا صورة مماثلة للكائن الحي الذي يمتلئ بالصحة و القوة إذا عملت أعضاءه بأسلوب سليم و منتظم ، و كل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمت المساواة و العدالة بين أعضاء هذا الكائن الحي و هو المجتمع ؛ و انتشر أتباع هذا الفيلسوف و خاصة من النساء الفقيرات ، و اشتهر مذهبهم باسم " السيمونيزم *simonisme* .

إلا أن إلقاء مقاليد الحكم إلى نابليون بونابرت في الجمهورية الفرنسية أخفت صوت أنصار المرأة عموما ، حيث كانت فكرته عن المرأة مدعاة لاستعبادها و عقبة في سبيل نهضتها ، حيث يقول في مذكراته :" و مما تشتكين بعد يا سيدات ، ألم

[3] أعمر يحياوي : مرجع سابق ، ص 26.

نعترف لكن بأن لكن نفسا رغم تردّد بعض الرجال و بذلك تطالبين بالمساواة فهذا جنون ... فكما أن الشجرة المثمرة ملك البستاني ، فإن المرأة هي أيضا متاع الرجل " ، و بهذا لم تتبوأ المرأة مكانة سياسية في عهد نابليون ، و كان مذهبه أن المرأة للبيت فأسس دورا للتربية لتكوين النساء لتعليمهن أمر البيت و الأسرة ، لأنه اتهمهن يضعف عقولهن ؛ فحكم عليهن بخضوع ثابت و دائم ، و عمد في دستور 1840 إلى انتزاع حرية المرأة ، حيث أن المادة 217 منه تنص على أن المرأة لا يحق لها أن تتصرف بما تملك إلا بموافقة زوجها ، و لا يحق لها أن تقاضي أحدا إلا بعد استئذانه بذلك [1] . وبإعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة عام 1870 فتح المجال أمام المرأة لدخول سوق العمل ؛ فاستطاعت بذلك إثبات وجودها على المستوى الاجتماعي و المدني ؛ ففي عامي 1885و1880 ذكر في قوائم انتخابات بعض النساء و وصلت نسبة المشاركة النسوية في البرلمان إلى 9.10 % .، كما استطاعت أن تحصل على حق التصويت عام 1944 ، و أم تصوت أول مرّة في تاريخها بعدها مباشرة بسنة ، أي عام1945 ليقر بعد ذلك دستور الجمهورية الرابعة مبدأ المساواة بين الجنسين سنة 1946 .[2]

أما عن الولايات الأمريكية المتحدة فكانت الحركات النسوية أكثر فعالية بالمقارنة مع أوروبا ، فأول اتفاقية لحقوق المرأة نظمت في شالات سينيكا بتاريخ 19 جويلية 1848 ، شهدت 260 امرأة و 40 رجلا حيث استهدف هذا الإعلان المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة ، و منحها حق الانتخاب ، و اعتبارا من أواخر القرن التاسع عشر تمّ إنشاء نوادي نسائية حيث تجتمع لمناقشة مشاكلهن و المسائل السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية آنذاك ، و في سنة 1890 أنشأت الجمعية الوطنية لاقتراع النساء التي تجمع جمعيات محلية على المستوى الوطني ، ... و لما كانت مختلف الآفات التي تقع في العالم من فقر و جوع و أمية و حرب و تهجير و مرض ...تتأثر بها النساء أكثر من الرجل لأنهن يضطلعن بأكثر الأعمال التي تتطلبها ضرورات العيش ، يجب عليهن تكوين جبهة عالمية لمقاومة طغيان الرجل و الإسهام عن طريق

---

[1] عمر رضا كحالة : المرأة بين القديم و الحديث ، مرجع سابق ، ص 30 .
[2] نعيمة نصيب : مرجع سابق ، ص 71 .

المشاركة في الحكم ، في إنقاذ البشرية من الحرب و الدمار و ومعالجة مختلف المشاكل .

بناء على ذلك تمّ تشكيل منظمات دولية غير حكومية تعنى بحقوق النساء و تناضل ضد كل أشكال التمييز تجاههن و من ذلك:

- الاتحاد الدولي للنساء .
- الاتحاد الديمقراطي الدولي للنساء .
- المجلس الدولي للنساء : و قد أنشئ بواشنطن سنة 1888 تحت شعار : " اعملوا للغير ما تحبون أن يعمل لكم " ، و تسعى إلى جمع نساء كل الأعراق ، كل الأمم و كل المعتقدات من أجل العمل في مصلحة الإنسان و الأسرة و الفرد..

و لقد حصلت المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية على حق التصويت عام 1920 بعد التعديل التاسع عشر الذي أجيز سنة 1870 مع الحرب الأهلية ، و ينص على أنه : " يجب ألا يحجب حق مواطني الولايات المتحدة الأمريكية في التصويت أو ينتقص منه بواسطة الولايات أو أي ولاية على أساس من الجنس أو اللون أو وضع الرق .

أما إيطاليا، فلم تنل حركة تحرير المرأة الاهتمام الكبير، و مع ذلك فإن الاتحاد النسائي من أجل الاقتراع و " المجلس الوطني للنساء الإيطاليات " يعتبران نشيطين و مؤثرين ، لكن الحركتين تقلص نشاطهما في ظل الفاشية ، حيث كانت الفاشية تشيد بالقوة و تقوم على السطوة و لا ترى في المرأة سوى تابع يقوده و يسوده الرجل المكافح ، و هي لا تفتأ تبدي و تعيد أن المرأة ليست إلا ملهاة الجندي الذي أنهكته المعركة

و أضناه الجهاد، و أن واجبها الوحيد أن تنجب جنودا آخرين يخلفونها في ساحة القتال. يقول"موسوليني ":" لو أعطيت المرأة حق الانتخاب لضحك الناس مني طويلا لأن الدولة التي تقوم على مبادئها يجب أن لا تعدّ المرأة في حسابها، هذا الرأي في مهمة المرأة في الدولة ، و هو يناقش رأي أنصار المرأة و دعاة التحرير لها ، نعم يجب أن تخضع النساء و تطيع ، و أضاف إلى أنه لم يعجب بأحد من أجداده سوى

هذا الجد الذي أغمد خنجره مرتين في صدر زوجته التي فرطت في حق الأمانة ، ثم لاذ بالفرار ، و هو يقول هكذا شأن كل رجل روماني أصيل "[1] .

و فيما يخص بريطانيا فكانت الحركة النسوية بها قوية، ففي سنة 1897 أنشأت السيدة ميليسانيت فاونيست *Millicent fawnecett* " الاتحاد الوطني لاقتراع النساء " و كانت مؤسسته تستعمل الطرق القانونية و غير العنيفة، و في سنة 1903 أسست إميلين " الاتحاد الاجتماعي و السياسي للنساء " و فهمت زعيمته بسرعة أنه يجب أن تكون طرقها عنيفة للحصول على نتيجة إيجابية لنشاطها، فطلبت بحماس الحق في الانتخاب ، ثم انتقلت إلى العمل العنيف :وضع قنابل ، كسر واجهات الدكاكين ، تجمعات ، إضراب عن الطعام ....، و كان مصير هذه المرأة السجن.

1-3-2- الحركة النسوية في الوطن العربي:

جاءت الحركة النسوية في المجتمعات العربية متأثرة بالنهضة النسوية الغربية و ما وصلت إليه من تحرر وما حققته من إحراز لحقوقها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و بهذا فهي تستمد جذورها من نظريات التحديث ، حيث و قبل أن تتبلور الحركة النسوية بشكل دعوة منظمة لتحرير المرأة ضمن اتحادات نسوية في كل أقطار العالم العربي ، كان هناك تأسيس نظري فكري لها ظهر من خلال بعض الكتابات أهمهم:

- ظهر كتاب للكاتب الفرنسي ألكونت داركور عام 1894 ، حمل فيه على نساء مصر و هاجم الإسلام و المثقفين على سلوكهم .
- و في عام 1899 أصدر قاسم أمين كتابه :" تحرير المرأة " و ذلك بدعم من الشيخ محمد عبده و سعد زغلول ...تأييدا منه لأفكار داركور.
- و في سنة 1900 نشر قاسم أمين كتابه الثاني بعنوان:" المرأة الجديدة " يشرح فيه كتابه الأول بشيء من التفصيل.

[1] عمر رضا كحالة : **المرأة بين القديم و الحديث**، مرجع سابق ، ص 64 .

إن قضية المرأة في الوطن العربي ليست قضية مستقلة و ليست منفصلة عن الإطار العام للمجتمع ككل؛ الأمر الذي يجعل الحركة النسوية مرتبطة بالنظام الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي السائد في كل مجتمع .

لم تكن المرأة العربية في القديم بمعزل عن الأحداث السياسية أو تلك المرأة المنطوية على نفسها ، و إنما كان دورها في الحياة السياسية بارزا ؛ فكانت بلقيس ملكة سبأ بمنتهى ما تبلغه النساء من حكمة و رجاحة عقل ، خلدت في التاريخ صفحة زاهية تحدثنا عن حياتها و أعمالها العظيمة التي قامت بها خلال حكمها ، فتركت أثرا حميدا في الحضارة و العمران [1].

و في العصر النبوي محمد (صلى الله عليه و سلم) أسهمت المرأة إسهاما كبيرا في الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و كانت لها مشاركة سياسية فعالة في حياة المجتمع من اهتمام بأمور المسلمين وصولا إلى الجهاد ؛ مما يبين أن الإسلام لا يحظر على المرأة المشاركة السياسية ، فهي معنية و مكلفة بحكم إنسانيتها لا بحكم أنوثتها ، فبرزت في ذلك أم سلمة ، و فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه و سلم ، و عائشة رضي الله عنها و أم عمارة.....الخ .

إلا أنه و مع مرور الوقت و في العصر الحديث بالذات ؛ عاشت المنطقة العربية فترة طويلة حروبا و ظروفا استثنائية أثرت كثيرا على وضع المرأة و جعلها أكثر عزلة عن واقعها العام كما انتشرت ثقافة جديدة تنظر للمرأة نظرة الضعف و أنها لا تستطيع الخروج إلى المجتمع و تواجه مشكلاته المتعددة ، و عليها أن تكتفي بالعمل داخل الأسرة ، إلا أن المرحلة الاستعمارية التي مرّت بها المنطقة العربية قد فتحت للمرأة فرصة أخرى للبروز و إثبات قدراتها في عملية التحرير ، و أنها ليست عنصرا خاملا أو شيئا غاليا يحاول الرجل أن يخفيه عن المستعمر حتى لا تدنسه ، بل أن نضالها من اجل تحرير ذاتها، و كانت لها مواقف خالدة باندماجها المباشر و التلقائي في الحركات المناهضة للاستعمار بشتى أشكاله ، فظهرت الحركات النسوية

---

[1] عمر رضا كحالة : المرأة في عالمي و الإسلام ، سلسلة البحوث الاجتماعية ، جزء 2 ، مؤسسة الرسالة ، جزء 2 ، الطبعة 1 ، 1989 ، ص 173 .

التي قامت في ربوع الشام أي في سوريا و لبنان و بشرقي الأردن و فلسطين بهدف أولي و هو تهذيب المرأة و تثقيفها وإرشادها إلى ما ينفعها في دينها و دنياها حتى انقضاء الحرب العالمية الأولى في سنة 1918 ، فعكفت هذه المؤسسات النسوية على إثر احتلال الإنجليز

و الفرنسيين في تلك البلاد لتلك البلاد لا سيما سورية و فلسطين المساهمة في الحركات الوطنية و السياسية، إلا أن المرأة السورية لم تتحصل على حق الانتخاب إلا في سنة 1953 و دخلت أول امرأة سورية إلى البرلمان سنة 1973.

كما تحصلت المرأة اللبنانية على حق الاقتراع أو الترشح سنة 1952، إلا أنها لم تتمكن من الدخول إلى البرلمان إلا عام 1991.

و تحصلت المرأة الأردنية على حق الاقتراع سنة 1974 و لم تكن قادرة (هي و الرجل على السواء) على ممارسة حقها السياسي إلى عام989 أين شاركت المرأة في البرلمان .

أما إذا انتقلنا إلى مصر فإننا نجدها البوابة التي دخلت من خلالها قضية تحرير المرأة من العالم الغربي إلى العالم العربي ؛ حيث حصلت المرأة المصرية على حق التصويت عام 1956 ، و دخلت البرلمان عام 1957[1] ، و بذلك تكون المرأة المصرية أول امرأة عربية تشارك في البرلمانات الحديثة .

و على غرار المرأة المشرقية، لم تتخلف المرأة المغاربية عن دورها السياسي، و لم تغب عن الحياة العامة رغم تعثرها في المجال السياسي.

فالمرأة الليبية رغم الطبيعة البدوية لهذا المجتمع فإن ثورة 1969 الاشتراكية قد أولت اهتماما بتحرير المرأة و إعطاءها حقوقها السياسية و الاجتماعية، و لهذا فقد منحت لها جميع حقوق المواطنة أسوة بالرجل مثل حق الانتخاب و حق العضوية في المؤتمرات الشعبية و تقلد المناصب القيادية و القضائية [2] ، إلا أن وجود المرأة الليبية على أرض الواقع يبقى ضعيفا جدا ، و يرجع ذلك إلى سيادة الفكر القبلي الذي يجعل

---

[1] أحمد منصور : حقوق المرأة بين الإفراط و التفريط ، **قناة الجزيرة** ، **حصة بلا حدود** ، العدد الموافق ل: 15-12-2000.

[2] نعيمة نصيب : مرجع سابق ، ص 77 .

من المرأة أدنى مكانة و لا يسمح لها بالمشاركة في الحياة العامة ، إضافة على تأثرها بالثقافة التركية و الإيطالية التي تتسم بالغيرة الشديدة تجاه المرأة .

و لا يختلف الوضع لدى المرأة المغربية عن غيرها من النساء العربيات ؛ فرغم تواجده النشيط على مستوى الحياة الاجتماعية و الاقتصادية (و كانت قبل ذلك مناضلة نشطة في مواجهتها للاستعمار) إلا أنها لم نصل على نفس المرتبة في المجال السياسي ، حيث وصلت الأمية النسوية إلى 78 % في إحصائيات 1982 ، فجاء اختصار دور المرأة في الحياة السياسية في التصويت من خلال الدساتير -1992 1962-1970-1972 و هو الأمر الذي نتج عنه غياب التواجد النسوي في المؤسسات التمثيلية ، إضافة إلى ذلك فإنه حتى عملية الترشح لمثل هذه المناصب يشترط فيه الدستور المغربي الانضمام إلى أحد الأحزاب ، و نضيف إلى رفض القانون إلى منح المرأة المغربية لحقوقها السياسية كاملة ، فإن المجتمع المغربي أيضا يتحفظ في شأن ممارسة المرأة المغربية للمجال السياسي و خاصة النيابية منها ؛ حيث نجد في انتخابات 1960 التي نظمت قبل أن تمنح المرأة حق التصويت في عام 1962 من بين 17174مرشح توجد 14 لم تنتخب و لا واحدة ، و كذلك سنة 1984 أين ترشحت 16 امرأة من بين 1366 مترشح ، و لم تنتخب أي امرأة ، و بهذا يكون الناخب المغربي غير مقتنع بعد بقدرة المرأة على تولّيها مناصب سياسية [1] .

و لقد عمل الاتحاد النسوي المغربي في البداية على توعية المرأة و تحسيس شروطها و لا سيما في المجال القانوني و الاجتماعي ، و لم تتمكن المرأة المغربية من اقتحام البرلمان إلا عام 1993.

و في تونس مثل بقية الدول و أحسن بكير من بعض الدول العربية تشكو النساء من تواجد محدود داخل أجهزة السلطة و يظهر هذا خاصة من خلال تمتعهن بحق الانتخاب و حق تقلد الوظائف التمثيلية ، ففي بداية الاستقلال لم تعرف السلطة السياسية الجديدة فورا بحق الانتخاب للنساء ، بل بالعكس عندما أحدث المجلس القومي التأسيسي لغرض وضع دستور أقصيت المرأة من عملية انتخاب أعضاء هذا

[1] رقية مصدق : **المرأة و السياسة في المغرب** ، توبقل للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة 1 ، 1990 ، ص 53 .

المجلس ، و حرمت بمقتضى النص القانوني المنظم للانتخابات من حق انتخاب و من حق الترشح إذا اكتفى المشرع بالاعتراف بصفة ناخب للرجال دون النساء مما مكنهم من المشاركة في الانتخابات

و الترشح لعضوية هذا المجلس، إلا أنه و بمناسبة تنظيم أول انتخابات بلدية أو محلية رفع المشرع هذا الاستثناء التمييزي و عمّم حق الانتخاب على مستوى الانتخابات البلدية و التشريعية و الرئاسية و بهذا أسند الدستور التونسي الصادر في جوان 1959 و الذي حدد صفة الناخب و أسندها لكل مواطن متمتع بالجنسية التونسية منذ خمس سنوات على الأقل و يكون قد بلغ عشرون سنة كاملة و تبعا لهذا النص جاء القانون الانتخابي المؤرخ ب 8 أفريل 1969 ليعترف بصفة ناخب لكل المواطنين و المواطنات البالغين من العمر عشرين سنة كاملة و الحاملين للجنسية التونسية و المتمتعين بحقوقهم المدنية و السياسية، و هكذا أصبح الاقتراع منذ إصدار هذا القانون عاما و شخصيا و سريا، و أصبحت الانتخابات حقا لكل الرجال و النساء، لكن التمتع بهذا الحق محدودا [1].

أما على مستوى الترشح فلا يوجد أي مانع دستوري أو في المجلة الانتخابية لتلقد الوظائف السياسية و يبقى حق من بين الحقوق المكتسبة لدى النساء التونسيات و إن اختلف واقع الممارسة الذي يقصي النساء من مجال المشاركة في الحياة العامة .

الجدول رقم 02 : يبين توزيع النواب حسب الجنس منذ الاستقلال في تونس [2]

السنوات	1956	1959	1964	1969	1974	1979	1981	1986	1989
النساء	0	1	1	4	3	2	7	7	6
مجموع النواب	98	90	90	101	112	121	136	125	141
نسبة النساء	0	1,12	1,12	4,45	2,68	3,20	5,25	4,45	4,46

[1] حسين أبو رمان : مرجع سابق ، ص 132 .
[2] نعيمة نصيب ، مرجع سابق ، ص 86 .

و رغم ضعف هذا التمثيل النيابي إلا أن هذه النسب قد تحسنت في مرحلة التسعينات حيث استطاعت المرأة التونسية الوصول إلى مراكز صنع القرار ، فبعد توليها وزارة شؤون المرأة و الأسرة سنة 1995 ثم وزارة البيئة و التهيئة الترابية سنة1999 كان لها وجود في الأجهزة التنفيذية الأخرى مثل مستشارة رئيس الجمهورية سنة 1992 ،

و الرئيس الأول لذاكرة المحاسبات سنة 1998. أما على المستوى التشريعي فهو الآخر عرف تطورا واضحا و يمكن توضيح ذلك بالنسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : يوضح التمثيل النيابي للمرأة التونسية

السنوات	1990/1989	1995/1994	2000/1999
النسبة	4.6	7	11

و في مقابل تطور الوجود النسائي في البرلمان التونسي فقد حصل تطورا آخر على المستوى القاعدي حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية التونسية في انتخابات 2000/1999 حوالي21,06% .بالإضافة إلى ذلك فإن الديبلوماسية التونسية قد أسهمت المرأة في عملها حيث تمّ تعيين 6 سفيرات في مرحلة ما بين 1988-1997 .

و هكذا فإن تطور المشاركة السياسية للمرأة التونسية قد ارتبط بتطور الأجهزة و المؤسسات المستقبلة لها و التي عملت على توعيتها و إعدادها و أيضا تمكينها من إثبات ذاتها ، بالإضافة إلى ذلك فقد رافقت مسيرة المرأة التونسية حملة تنظيرية داخل المجتمع التونسي سواء قانونية - و يكفي أن نذكر أن المرأة التونسية هي المرأة العربية الوحيدة التي يمكنها منح جنسيتها لابنها من رجل أجنبي – أو تثقيفية عن طريق توعية الشعب التونسي من أجل تدعيم المرأة و إعطاءها فرصتها في بناء المجتمع [1].

[1] فوزية عبيد شقرون : **المشاركة السياسية للمرأة التونسية : واقع و أفاق** ، بحث مقدم لمؤتمر المشاركة السياسية للمرأة في دول شمال إفريقيا ، 7- 8 نوفمبر 2000 ، القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية .

1-3-3 مبادئ الحركة النسوية:

لقد نشأ التيار النسوي تاريخيا في المجتمع الليبرالي حركة لتحرير المرأة في القرن التاسع عشر نتيجة تردي أوضاع المرأة في ظل الثورة الصناعية و ما بعدها ، و تهميش دور المرأة اجتماعيا و سياسيا ، و رغم أن هناك كتابات عديدة قد طرحت قضايا المرأة و طالبت بالتغيير منذ القرن السابع عشر إلا ن القرن التاسع عشر مثّل الذروة هذه الدعوة و تنظيمها في شكل مطالب محددة ندعمها حركة اجتماعية قوية .

أسست الحركة النسوية انتماءها الماركسي من خلال إسقاطها فكرة الاستغلال الطبقي بين الرأسماليين و البروليتاريا على المجال الجنسي فتذهب المنظرات النسويات إلى أن الاستغلال ليس مقصورا على الطبقات الاجتماعية بل أيضا استغلال جنسي للرجل على المرأة، فعدم تكافؤ الفرص و عدم المساواة في المنزل إنما هو في حقيقته شكل من أشكال الاستغلال، و بالتالي لا بد من إضافة فكرة الجنس إلى الطبقة كي لا يسقط عن ظاهرة الاستغلال مكون من مكوناتها الأساسية [1]، و قد بلورت الحركة النسوية في تطورها في القرن العشرين مطالب و آليات مختلفة ، حيث شهدت مرحلة الستينات الانتقال من المطالبة بالضمانات القانونية إلى طرح أفكار راديكالية بشأن المرأة و دورها و علاقتها بالرجل ، و اقترن ذلك بالفكر الاشتراكي الراديكالي في أوساط المثقفين الغربيين و أدى المناخ الذي أفرزته حركة تحرير المرأة في مرحلة الستينات إلى المشاركة من جانب المرأة في المجال الأكاديمي منذ بداية السبعينات ، و بدأ طرح مشكلات المرأة بشكل أكثر علمية و تحليل قضاياها من خلال البحوث الأكاديمية و هي المرحلة التي أطلق البعض عليها مرحلة " إشكالية المرأة في العلم " [2].

و إذا كانت النسوية قد أعلنت على نفسها كرؤية للعالم فقد كان لزاما عليها أن تبين أهم مبادئها و أبعاد نموذجها المعرفي النظري و سعت الكتابات النسوية النظرية إلى توضيح هذه الأبعاد أبرزها :

---

[1] نعيمة نصيب : مرجع سابق ، ص 26 .
[2] هبة رؤوف عزت : مرجع سابق ، ص 51.

- رفض الثنائية الحاكمة للفكر الغربي و هي ثنائية " العام " و " الخاص " و تقسيم العمل الاجتماعي على أساس الجنس و لقد تبنى رواد النظرية اللبرالية خاصة " جون لوك" هذه التفرقة بين العام و الخاص ، حيث اعتبر المعيار الرئيسي للتمييز بينهما هو أن العام يبنى على ممارسة حرة للأفراد ذات صفة اتفاقية تعاقدية ، في حين أن الخاص يقوم على العلاقات الطبيعية الموجودة داخل الأسرة حيث خضوع المرأة لزوجها طبيعي بصفته الأقوى ، و على ذلك فالقوة السياسية تختلف عن القوة الأبوية .

و قد هاجمت الرؤية النسوية منذ البداية التفرقة بين " العام" و "الخاص" و استندت في ذلك إلى أن هذه التفرقة تبطن تصورا أن العام هو مجال الرجال و أن الخاص هو مجال المرأة، أي أنها تبني تقسيما اجتماعيا للعمل و هي تفرقة تزعم أن المجالين منفصلين لكنهما متساويان في الوزن، في حين أن الواقع الاجتماعي يقدم "العام " عن " الخاص" في المكانة الاجتماعية ، فالخاص و هو الأسرة تسوده الأبوية التي تقوم على الهيراركية ، إلا أن الأبوية تسود في المجالين " العام " و " الخاص" ؛ فالرجل يهيمن في المجال العام و يفرض سيطرته في المجال الخاص ، و يسود بين المجالين تقسيم عمل غير متكافئ ؛ غذ يحتكر الرجل وسائل الإنتاج المادي و يتحكم في الموارد الاقتصادية ، ثم يفرض من خلال القيم الاجتماعية كالزواج كشكل أساسي للعلاقة يكون دور المرأة فيه هو الخضوع للأبوية في المستويين " العام" و " الخاص" [1].

- التأكيد على تاريخانية الأسرة و ارتباطها بتطور الرأسمالية مؤكدة على كونها مؤسسة مصطنعة و ليست طبيعية ، و بهذا تقدّم الرؤية النسوية مفاهيم جديدة في العلوم الاجتماعية لدراسة الواقع الاجتماعي و السياسي مثل مفهوم " الجندر " أو " النوع الاجتماعي" الذي يتميز بأنه ثقافي نسبي في مقابل مفهوم الجنس الذي يتميز بأنه بيولوجي حتمي [2]، فكلمة "جنس " تعني الفروقات الفيسيولوجية بين المرأة و الرجل و المتمثلة في الفروقات الجسدية و الوظيفة البيولوجية في الإنجاب ، في حين أن الفروقات الجنسية لا تحمل بالضرورة معاني قيمية عليا أو دنيا إلا أنها اصطبغت

---

[1] نوال السعداوي و هبة رؤوف عزت : **المرأة و الدين و الأخلاق** ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة 1 ، 2000 ، ص 176.

[2] هبة رؤوف عزت : مرجع سابق ، ص 52 .

بالقيم حين أصبح الدور الإنجابي البيولوجي للمرأة سببا في تكريس دورها في تلك الوظيفة مما حجب عنها فرصا للمشاركة الكاملة في الحياة العامة و جعلها حبيسة لذلك الدور الإنجابي في كثير من لمجتمعات و الفترات من تاريخ البشرية، لهذا السبب فإن استخدام مصطلح النوع الاجتماعي أو مصطلح الجنس أصبح يعبر عن مدلولين : الأول : ثقافي و الثاني : بيولوجي و بهذا يكون الجندر يعني الفروقات بين الجنسين على أسس ثقافية و اجتماعية و ليس على أساس بيولوجي فيسيولوجي ، و قد استخدم هذا المصطلح خلال التسعينات في الدول العربية ، و للتعبير عن هذا المفهوم فقد اقترح مفهوم " النوع الاجتماعي " الذي يعني تحديد الأدوار الاجتماعية للجنسين و الذي يتم حسب منظومة المجتمع الثقافية و الاجتماعية و السياسية في حقبة زمنية محددة ، و بالتالي تكون الفروقات التي تحدد بين كل من المرأة و الرجل تنقسم إلى فروقات أصولها بيولوجية و الكثير منها ذو أصول ثقافية و اجتماعية تختلف من مجتمع لآخر أو تتغير في كل حقبة تاريخية و من ثمّ يكون بإمكان الرجل أن يقوم بجميع أدوار المرأة الاجتماعية ، و المرأة بإمكانها أن تقوم بأدوار الرجل الاجتماعية دون استثناء [1].

و بناء على ما سبق فإن مفهوم الجندر ينطلق من مجموعة من القضايا التي تتمحور حول النقاط التالية :

* إن عملية التنمية المتوازنة تقوم على مشاركة جميع أفراد المجتمع مع التركيز على ضرورة إشراك المرأة في جميع مراحل العملية التنموية.

* مسؤولية المجتمع عن صياغة الأدوار بين الجنسين و توزيعها بينهما و ذلك اعتمادا على الموروثات الثقافية و التاريخية التي خضع لها ، و كل هذا يؤثر على عملية التنمية.

[1] حسن بن محمد شبا : **الجندر : مفهومه ، أهدافه ، موقف الإسلام منه** ، مركز الجزيرة للدراسات و البحوث *WWW.ALJAZEERA.NET*.

* أن التقسيم الاجتماعي للخصائص و المميزات التي يحظى خلالها الرجل بكل ما هو إيجابي و رمز للقوة ، و يعطي للمرأة كل ما هو سلبي و رمز للضعف ، كل ذلك ليس ثابتا و لكنه يتغير وفقا للسياق التاريخي الذي مرّ به المجتمع .

* أن إزالة الفجوة بين الجنسين يقوم على معالجة العادات و التقاليد و التشريعات

* إن مشاركة الجنسين في عملية التنمية يمر عبر الدور الإنجابي والأسرة و الدور الإنتاجي و الدور السياسي العام.

* أن الجهود التنموية الفاعلة لا بد أن توجه إلى كل من الرجل و المرأة و ليس لطرف دون آخر .

- التمركز حول الأنثى [2]: كان الإنسان من منظور حركة تحرير المرأة كيانًا حضاريًّا مستقلا عن عالم الطبيعة/ المادة، لا يمكنه أن يوجد إلا داخل المجتمع ؛ ولذا لا يمكن تسويته بالظواهر الطبيعية / المادية. ولذا فهي حركة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع (لا تحقيق مساواة مستحيلة خارجه) بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي إنسان (رجلاً كان أم امرأة) من تحقيق لذاته إلى الحصول على مكافآت عادلة (مادية أو معنوية) لما يقدم من عمل. وعادة ما تطالب حركات تحرير المرأة بأن تحصل على حقوقها كاملة : سياسية كانت (حق المرأة في الانتخابات والمشاركة في السلطة) ، أم اجتماعية (حق المرأة في الطلاق وفي حضانة الأطفال) ، أم اقتصادية (مساواة المرأة في الأجور مع الرجل)، ورغم أن دعاة حركة تحرير المرأة قد يستخدمون أحيانًا خطابًا تعاقديًّا ، وقد ينظرون أحيانًا للمرأة باعتبارها فردًا مستقلاً بذاته عن المجتمع لا باعتبارها أمًّا وعضوًا في أسرة ، أو قد ينظرون إليها باعتبارها إنسانًا اقتصاديا أو جسمانيا (أي إنسانًا طبيعيا ماديا) لا إنسانًا إنسانًا ، إلا أن الإطار المرجعي النهائي هو الرؤية الإنسانية التي تضع حدودًا بين الإنسان والطبيعة، وتفترض وجود مركزية إنسانية ومعيارية إنسانية ومرجعية إنسانية وطبيعة إنسانية مشتركة؛ ولذا تأخذ حركة تحرير المرأة بكثير من المفاهيم الإنسانية المستقرة الخاصة

[2] عبد الوهاب المسيري : **النسوية ، التمركز حولالأنثى** ، *WWW.ISLAMONLINE.NET* .

بأدوار المرأة في المجتمع، وأهمها، بطبيعة الحال، دورها كأم ؛ ولذا يتحرك برنامج حركة تحرير المرأة داخل إطار من المفاهيم الإنسانية المشتركة ، التي صاحبت الإنسان عبر تاريخه الإنساني، مثل مفهوم الأسرة باعتبارها أهم المؤسسات الإنسانية التي يحتمي بها الإنسان ويحقق من خلالها جوهره الإنساني ويكتسب داخل إطارها هويته الحضارية والأخلاقية ، ومثل مفهوم المرأة باعتبارها العمود الفقري لهذه المؤسسة ، ولا تطرح أفكارا مستحيلة ولا تنزلق في التجريب اللانهائي المستمر الذي لا يستند إلى نقطة بدء إنسانية مشتركة ولا تحده أية حدود أو قيود إنسانية أو تاريخية أو أخلاقية .

هذا هو الإطار الحضاري والمعرفي لحركة تحرير المرأة وهذه هي بعض ثوابتها ، وقد كان هذا هو أيضًا الإطار الأساسي لحركات التحرر في الغرب حتى منتصف الستينيات، و مع مرور الوقت ، و بسيادة منظومة السوق أدخلت الحضارة الغربية على حركة تحرير المرأة تطورات غيرت من توجهها و بنيتها ، إذ تصاعدت معدلات الترشيد و العلمنة المادية للمجتمع ، أي إعادة صياغة المجتمع و صياغة الإنسان بذاته في ضوء معايير المنفعة المادية و الجدوى الاقتصادية ، فأصبح العمل الإنساني بذلك هو العمل الذي يقوم به المرء نظير أجر نقدي محسوب خاضع لقوانين العرض و الطلب على أن يؤديه في رقعة الحياة العامة ، و هذا التعريف يستبعد بطبيعة الحال الأمومة

و تنشئة الأطفال و غيرها من الأعمال المنزلية فمثل هذه الأعمال لا يمكن حسابها بدقة، و هكذا تغلغلت الرجعية المادية و تراجعت المرجعية الإنسانية؛ و حركة تحرير المرأة هي تعبير عن هذا التحول ذاته، فأصبحت المرأة متمركزة حول ذاتها تشير إلى ذاتها مكتفية بذاتها، تود اكتشاف ذاتها و تحقيقها خارج أي إطار اجتماعي، و هي في حالة صراع أزلي مع الرجل، فرواد هذه الحركة ينطلقون من المرأة الفرد لا من المرأة الإنسان في إطار جماعة اجتماعية و بينهما ترابطات من الحقوق و الواجبات المتبادلة . و هذه نوال السعداوي تذهب إلى أنه تمّ تجاهل دور المرأة في الحضارات القديمة بمثل ما تمّ تجاهل دورهن في الحضارات الحديثة لأن معظم الذين يكتبون

التاريخ رجال يتطلعون إلى السلطة و يحتقرون الشرائح الفقيرة و الضعيفة في المجتمع و منهم النساء.

و تصل بهن الفكرة إلى غاية الاستغناء النهائي عن الرجل ؛ فكانت " جيرمين جرير" واحدة من رموز الحركة النسوية قد أصدرت كتاب سنة 1999 بعنوان " المرأة الكاملة تقول فيه : " إن مستقبل الجنس في الألفية الميلادية الثالثة التي بدأ سيكون هو صناعة الجنس (*pornography*) ، و أن صناعة الجنس و البغاء بمستوياتها المرئية و العملية
(و السياحية و الإعلامية ...) ليست هذه المرة قهر الرجل للمرأة بجسدها بل تعبير عن هروب الرجل من المرأة و تحمل مسئوليتها ، فالرجل لم يعد يريد علاقة طويلة الأجل شاقة التكاليف و التبعات ، و هو ما اتضح منذ الستينات حين تحررت المرأة و تحرر معها الرجل ... ففي إطار حرية المرأة و حرية الرجل يتعايش رجل مع امرأة تنجب منه طفلا أو طفلين عادة دون أن يرتبطا لعقد زواج ، و بعد فترة قصيرة أو طويلة يتملك الرجل الملل و تنشب المعارك بين الطرفين فيقرر الرجل أن يحمل متاعه و يذهب تاركا الأم وحدها ترعى الطفل أو الطفلين ، فتزيد أعباءها النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و لعل هذا من أهم الأسباب السوسيولوجية لزيادة معدلات السحاق في المجتمعات الغربية ، فهو يحل في نظرها مشكلة ضرورة تفريغ الطاقة الجنسية لأنثى دون أن يدخلها في دوامة العلاقة مع الرجل التي توردها موارد التهلكة و الفقر و الألم و الهجران" .

و هنا نشهد حالة تفكيك الأسرة في المنظومة الغربية، فلم يعد هناك ربط بين الزواج و الجنس و الحب و الإنجاب و المسؤولية ، فالمرأة و الرجل كلاهما قد ينجب من طرف لم يعاشره (بالتلقيح الاصطناعي) و بالتالي لم يعد هناك حاجة للانغلاق داخل خيار جنسي واحد [(1)].

تعقيب:

[(1)][1]نوال السعداوي و هبة رؤوف عزت : **المرأة و الدين و الأخلاق** . دار الفكر دمشق .سوريا. الطبعة الأولى. 2000 .

إن عرضنا هذا لأفكار و مبادئ الحركة النسوية يجعلنا نسجل ملاحظات حول هذا التصور الفكري:

- فمقاربة الحركة النسوية بالطبقة الاجتماعية و الصراع الطبقي و ذلك باعتبار أن الثورة الاجتماعية التي بررها الماركسيون قائمة على تناقض عدائي يهدف إلى تصفية الطبقة الرأسمالية و إقامة الاشتراكية، عكس التناقض بين الرجل و المرأة الذي هو ليس عدائي، و لا يستهدف تصفية طرف لآخر ، و من هنا يتضح أن فكرة الجنس تختلف عن فكرة الطبقة ، و رغم أن هناك ميل من طرف الحركة النسوية إلى إعطاء قضية المرأة حيزا استثنائيا و عزله عن بقية القضايا الاجتماعية ، و ذلك محاولة منها لجعل قضية المرأة هي الأساس الذي يعتمد عليه لحل مشاكل المجتمع ، لهذا فهي على العموم تتسم بالمبالغة في طرح أفكارها و التي تذهب حد الثورية و هذا لا يعني أبدا إغفال موضوعية أسبابها الكامنة في عدم تكافؤ علاقة المرأة مع الرجل و أيضا أوجه القمع الذي تعرضت له .

و عموما فإن هناك اختلاف كبير بين القمع الجنسي و القمع الطبقي، و هذا يجعلنا نستبعد فكرة اعتبار الثورة الجنسية امتدادا للثورة الاجتماعية في فكر الحركة النسوية.

- كما نلاحظ أن الفكر النسوي ينطبع بالطابع المطالبي تارة و بالطابع العدائي تارة أخرى .

- كما أن النظر إلى تاريخانية الأسرة يؤدي بنا إلى بالضرورة إلى تفكيك الأسرة ، و تحليل كل عنصر من عناصرها على حدة .

- إن محاولة صياغة نظرية عالمية حول عدم المساواة النوعية تستمد جذورها من نظريات التنمية و التحديث ، حيث انطلقت عملية التعميم في التنظير من واقع المرأة الغربية و اعتبارها نموذجا يحتذى به دون مراعاة النظم الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ، التي تنبع من رواسب و مرجعية تاريخية تختلف تماما عن تلك التي انطلقت منها المرأة الغربية .

2- التيـــــــار الإسلامي

تمهيد:

كل مجتمع إنساني مهما كان نوعه و أيا كان مذهبه لا بد أن يتحمل أفراده مغارم من الواجبات كما لا بد أن ينعموا بمغانم من الحقوق و إنما يتكون معنى المجتمع من تناسق هاتين الطائفتين فيه "حقوق" و "واجبات ".

و المرأة في ذلك لا بد أن تنالها حظوظ من الحقوق ، كما لا بد أن تتحمل أثقالا من الواجبات شانها في ذلك شأن الرجل بغض النظر عن تساويهما أو عدم تساويهما في ذلك ؛ فما هو مصير حقوق المرأة وواجباتها في الشريعة الإسلامية ؟.

إن الواجبات التي أناطتها الشريعة الإسلامية بالمرأة مصدرها العبودية لله عز وجل وواضح انه لا فرق بين الرجل و المرأة في هذه الحقيقة ،إذ إن العبودية فرع من المملوكية و لا شك أن كلا من الرجل، و المرأة مملوك لله عز و جل،ومن ذلك فان الواجبات التي كلف الله بها عباده الرجال هي نفسها التي كلف الله بها إماءه النساء.

أما مصدر الحقوق التي متع الله بها المرأة عن طريق دينه و شريعته فإنما هو إنسانيتها وكما إن تساوي الرجل مع المرأة في صفة العبودية لله استوجب شاويهما في الواجبات كما رأينا ، فان تساوي الرجل مع المرأة في الإنسانية يستوجب تساويهما أيضا في الحقوق .

و يذهب الإسلام في تقديره و رعايته لحقوق الإنسان إلى اعتبارها من الضروريات ، و من ثم ادخلها في إطار الواجبات فالمأكل و الملبس والمسكن و الأمن و حرية الاعتقاد و التعبير و المشاركة في صيانة النظام العام للمجتمع و محاسبة أولي الأمر ، كل هذه أمور نظر إليها الإسلام لا باعتبارها حقوق للإنسان فقط يسعى للحصول

عليها و المطالبة بها ، بل هي ضروريات واجبة للإنسان أيضا و المحافظة عليها هي محافظة على ضروريات وجودة التي هي مقاصد الشرع .

و نحن في هذا المبحث نسعى إلى معرفة الحكم الشرعي في قضية مشاركة المرأة في الانتخابات و حقها في الترشح و تقلد المناصب السياسية ، و نستهله بسرد واقع المشاركة السياسية في عصر الرسالة كدليل ميداني و عملي على هذه المشاركة .

2-1- واقع المشاركة السياسية للمرأة في عصر الرسالة :

أسهمت المرأة المسلمة في عصر النبي **(صلى الله عليه و سلم)** إسهاما كبيرا ، و كانت لها مشاركة سياسية فعالة في حياة المجتمع ابتداء بالاهتمام بأمور المسلمين إلى التشاور وصولا إلى الجهاد ، مما يبين أن الإسلام لا يحضر على المرأة المشاركة السياسية ، فهي معنية و مكلفة بحكم إنسانيتها لا بحكم أنوثتها .

فهذه أم سلمة تحدث : أنها سمعت النبي **(صلى الله عليه و سلم)** يقول على المنبر

- و هي تتمشط – : " أيها الناس " ، فقالت لماشطتها : كفي رأسي (و في رواية : فقلت للجارية : استأخري عني) ، فقالت : إنما دعا الرجال و لم يدع النساء ، فقلت إني من الناس . رواه مسلم ، و عن فاطمة بنت قيس قالت : "... فلما انقضت عدتي سمعت نداء المنادي – منادي الرسول صلى الله عليه و سلم – ينادي : (الصلاة جامعة*) ، فخرجتُ إلى المسجد فصليت مع رسول الله **(صلى الله عليه و سلم)** ، فكنت في صف النساء التي تلي ظهور القوم (و في رواية : فانطلقت فيمن انطلق من الناس وكنت في الصف المقدم من النساء وهو يلي المؤخر من الرجال)رواه مسلم .

وهذه أم سلمة تشير على النبي (**صلى الله عليه و سلم**) في قضية الحلف و النحر بعد صلح الحديبية ، حيث أنه عندما أمر النبي(**صلى الله عليه و سلم)** المسلمين بالحلق و النحر بعد صلح الحديبية ، استشار زوجته أم سلمة رضي الله عنها لما عصاه القوم

* **الصلاة جامعة**: إذا قال المؤذن مع الأذان " الصلاة جامعة " ، يعني الدعوة إلى اجتماع عام مع الدعوة إلى الصلاة .

فقال لها : ((هلك المسلمون ، أمرتهم أن ينحروا و يحلقوا و لم يفعلوا وهم يسمعون كلامي ويرون وجهي)) ، فأجابته : (يا رسول الله لا تلمهم فانهم قد دخلَهم أمر أعظم بما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح) أي فتح مكة ، فأشارت عليه أن يفعل هو أولا ما أمرهم به ، ففعل فاقتدوا ، فقال لها : (حبذا أنت يا أم سلمة ، لقد نجّى الله بك المسلمين من عذاب أليم) وهكذا تكون أم سلمة تسببت في وحدة المسلمين واتفاقهم حول نبيهم)[1] .

أما في معارضة الحكام ، فقد كانت فاطمة بنت محمد **(صلى الله عليه وسلم)** ذات نفوذ قوي و تأثير عظيم في سياسة الدولة الإسلامية عقب وفاة النبي صلى الله علي وسلم ، فلما بويع أبو بكر الصديق رضي الله عنه بالخلافة خرج علي بن أبي طالب يحمل فاطمة بنت محمد عليه الصلاة والسلام على دابة ليلا في مجالس الأنصار تسألهم النصرة ، فكانوا يقولون : يا بنت رسول الله قد مضت بيعتنا لهذا الرجل ، ولو أن زوجك و ابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به ، فيقول علي : أفكنت أدَع رسول الله **(صلى الله عليه و سلم)** في بيته لم أدفنه و أخرج أنازع الناس سلطانه ، فقالت فاطمة : ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له و قد صنعوا ما الله حسيبهم و طالبهم [1]، فكانت بمثابة حملة انتخابية مارستها السيدة فاطمة الزهراء لصالح علي بن أبي طالب.

وممن كان لهن أثر في السياسة (سياسة الدولة) عائشة رضي الله عنها بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان و مبايعة علي بن أبي طالب ، فعن عبد الله بن زياد الأسدي قال : لما سار طلحة و الزبير و عائشة إلى البصرة بعث عليٌّ عمار بن ياسر

و الحسن بن علي ، فقدما علينا الكوفة فصعدا المنبر ، فكان الحسن بن علي فوق المنبر في أعلاه و قام عمار أسفل من الحسن فاجتمعا إليه فسمعت عمارا يقول : إن

---

[1] أعمر يحياوي : مرجع سابق ، ص 80 .

[1] عمر رضا كحالة : المرأة في عالمي العرب و الإسلام ، سلسلة البحوث الاجتماعية ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، 1985 ، ص ؟؟؟؟؟؟

عائشة قد سارت إلى البصرة ، و والله إنها لزوجة نبيكم صلى الله عليه و سلم في الدنيا و الآخرة

و لكن الله تبارك و تعالى ابتلاكم ليعلم إياه تطيعون أم هي . رواه البخاري ، و لو أن الكثير من العلماء يعترضون على كون هذه القصة دليل على مشاركة المرأة سياسيا ، و خاصة بعدما ندمت عائشة رضي الله عنها ، في خروجها هذا ، إلا أننا أوردناها لما فيها من قوة تأثير المرأة على القوة السياسية و التي سمحت للكثير من الصحابة باتباعها و سنعود إلى هذه القصة و دلالتها لاحقا .

وهذه أسماء بنت أبي بكر تقف معارضة في وجه طاغية ظالم و هو في عنفوان طغيانه غير هيابة و لا وجلة ؛ فعن أبي نوفل قال : .. رأيت عبد الله بن الزبير على عقبة المدينة (مصلوبا) قال : فجعلت قريش تمرّ عليه و الناس ، حتى مر عليه عبد الله بن عمر فوقف عليه : فقال : السلام عليك أبا خبيب ، السلام عليك أبا خبيب ، السلام عليك أبا خبيب ، أما و الله لقد كنت أنهاك عن هذا ، أما و الله لقد كنت أنهاك عن هذا ، أما و الله لقد كنت أنهاك عن هذا ، أما و الله إن كنت ما علمت صواما قواما وصولا للرحم ، أما و الله لأمة أنت شرها لأمة خير، ثم نفد عبد الله بن عمر ، فبلغ الحجاج موقف عبد الله قوله : فأرسل إليه فأنزل عن جدعه فألقي في قبور اليهود ، ثم أرسل لأمه أ سماء بنت أبي بكر فأبت أن تأتيه ، فأعاد عليها الرسول لتأتيني أو لأبعثن من يسحبك بقرونك [(*)]، قال : فأبت و قالت : و الله لا آتيك حتى تبعث إلي من يسحبني بقروني قال: فقال : أروني سبتي[(*)] فأخذ نعليه ثم أنطلق يتوذف[(*)] حتى دخل عليها ، فقال : كيف رأيتني صنعت بعدو الله ؟ قالت : رأيتك أفسدت عليه دنياه و أفسد عليك آخرتك ، بلغني أنك تقول له : يا بن ذات النطاقين ، أنا والله ذات النطاقين أما أحدهما فكنت أرفع به طعام رسول الله (**صلى الله عليه و سلم**) و طعام أبي بكر رضي الله عنه من الدواب ، و أما الآخر فنطاق المرأة التي لا تستغني عنه ، أما إن رسول

(*) **قرونك** : جمع قرن ، و هو شعر المرأة و ظفيرتها .
(*) **سبتي**: السبت كل جدع مدبوغ ، و المقصود نعله.
(*) **يتوذف** :يسرع متبخترا.

الله (**صلى الله عليه و سلم**) حدثنا أن في تثقيف كذابا و مبيرا فأما الكذاب فرأيناه ، وأما المبير فلا أخالك إلا إياه قال : فقام عنها و لم يراجعها "رواه مسلم [1].

أما نسيبة بنت كعب بن عمر الأنصارية (أم عمارة) فقد أثبتت صمودها في القتال حيث كانت تدافع عن النبي **(صلى الله عليه و سلم)** في غزوة أُحد بعد أن انهزم أكثر القوم ، و لم يكن لها ترس ، فرأى الرسول(**صلى الله عليه و سلم**) رجلا مدبرا فقال له: ألق ترسك لمن يقاتل فأعطاها لأمّ عمار ، و جرحت في ذلك اليوم ثلاثة عشر جرحا ، و في بعض الكتب قيل أثني عشر جرحا ، بين طعنة و ضربة ، و قال عنها النبي **(صلى الله عليه و سلم)** : "ما التفتُّ يمينا و لا شمالا إلا و أنا أراها تقاتل دوني ." و قال عنها أيضا "لمقام نسيبة اليوم ــ ليوم أحد ــ خير من مقام فلان و فلان "؛ ناهيك عن كونها من أوائل النساء اللائى بايعن النبي (**صلى الله عليه و سلم**) بيعة العقبة الثانية .

و على خطى هؤلاء النسوة البطلات سارت معظم النساء المسلمات انطلاقا من الدولة الأموية إلى العباسية وصولا إلى وقتنا الحالي .

و نحن إذا ذكرنا هذه الأمثلة النسوية في المشاركة السياسية فإننا نهدف أساسا إلى تبينان أن للمرأة الأهلية و الكفاءة اللازمة لأن تؤثر في المجتمع و الدولة بكاملها ، فإذا التزمت بالضوابط الشرعية في ذلك و عرفت كيف تقدر الأولويات بحيث إذا تزاحمت المسؤوليات عند المرأة تصبح الأولوية للأسرة ، كان التأثير إيجابيا ، و ليس هناك في الشرع أو في سير الأولين من سلف الأمة الصالح ما يمنع هذه المشاركة أو يعيبها رغم أن بعض علماء الأمة تضع لذلك شروط سوف تأتي لمناقشتها لاحقا.

و نسعى في هذا العنصر إلى عرض الأدلة الشرعية التي تؤكد على المشاركة السياسية للمرأة ، علما أن هناك الكثير من العلماء ينكرون عليها هذا الحق لحجج نذكرها داخل المبحث و نحاول الرد عليها و قد قسمنا مجالات المشاركة حسب ما تطرق إليها علماء الفقه كما يلي :

---

[1] عبد الحليم أبو شقة : **تحرير المرأة في عصر الرسالة** ، الجزء 2 ، دراسة جامعة لنصوص القرآن الكريم و صحيحي بخاري و مسلم ، دار القلم ، الكويت ،1990 ، ص 436 .

2-2- الأدلة الشرعية حول المشاركة السياسية للمرأة :

2-2-1 الاقتراع :

يذهب الدكتور عبد الحليم أبو شقة في كتابه :" تحرير المرأة في عصر الرسالة " إلى أن القاعدة الأصولية تقول " الأصل في الأمور الإباحة " و بناء على عدم ورود تحريم من الشارع (**عز و جل**) لحق المرأة في الاقتراع يعتبر هذا الحق مشروعا من حيث الأصل ، أما التطبيق فنأخذ مما هو مشروع ما يناسب ظروفنا و يحقق مصالحنا [1] ، هذا وبعد حوار دار بين الدكتور مصطفى السباعي و مجموعة من المتخصصين في الشريعة أجازوا ممارسة المرأة لحقها في الاقتراع و ذلك برغم اتجاه الدكتور مصطفى السباعي المعارض للمشاركة عموما فيقول : "...رأينا و بعد المناقشة و تقليب وجهات النظر أن الإسلام لا يمنع من إعطائها هذا الحق ، فالانتخاب هو اختبار الأمة لوكلاء ينوبون عنهم في التشريع و مراقبة الحكومة ، فعملية الانتخاب عملية توكيل يذهب الشخص إلى مركز الاقتراع ، فيدلي بصوته لمن يختارهم وكلاء عنه في المجلس النيابي يتكلمون باسمه و يدافعون عن حقوقه ، و يمثلونه في المجالس المنتخبة ، و المرأة في الإسلام ليست ممنوعة من أن توكّل إنسانا بالدفاع عن حقوقها و التعبير عن إرادتها كمواطنة في المجتمع ، و كان المحظور الوحيد في إعطاء المرأة الانتخاب هو أن تختلط بالرجال أثناء التصويت والاقتراع فيقع ما يحرمه الإسلام من الاختلاط و التعرض للمحصنات و كشف ما أمر الله به أن يستر و قد تقرر دفعا لذلك المحظور أن يجعل

لهم مراكز للاقتراع خاصة بهم فتذهب المرأة و تؤدي واجبها ثم تعود على بيتها دون اختلاط بالرجال أو تقع في المحرمات [1] فعندما شكّل النبي (صلى الله عليه و سلم) أول دولة إسلامية في مكة و استتبت رئاسته بالبيعة قال للمسلمين " بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئا و لا تسرقوا و لا تزنوا و لا تقتلوا أولادكم ،و لا تأتوا

---

[1] عبد الحليم أبو شقة : المرجع السابق ، ص 446.

[1] مصطفى السباعي : **المرأة بين الفقه و القانون** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1984 . ص 155.

ببهتان ....." ، و يترتب عن هذه البيعة أن المسلمين يتحملون مسؤولياتهم ، فهم ملزمون بالسمع و الطاعة للنبي (**صلى الله عليه و سلم**) بوصفه ولي أمر ، فهذا الخطاب كان موجها للرجال و النساء حين قال " بايعوني" و عندما أمرهم أن يختاروا اثني عشر نقيبا للتمثيل ، كان أيضا الخطاب موجها للرجال و للمرأتين في اختيار الإثني عشر نقيبا ، و بالتالي فالمرأة و الرجل سواء في عملية الاختيار لأن حق الانتخاب يعتبر من قبيل اختيار الشعب لوكلاء ينوبون عنه في تسيير أمور الحكم و للمرأة حق التوكيل كالرجال .

إن الاقتراع هو مبايعة للحكام ، و يدخل في حكمها مبايعة من يختارون ممثلين عن الأمة الشعب في مجلس الشورى [2] ، و رغم أن هناك من نقض أن تكون "بيعة النساء" أساسا لمشاركة المرأة في الاقتراع ذلك أن بيعة النساء لنبي (**صلى لله عليه و سلم**) كانت بيعة على الإيمان و الالتزام بشرع الله حتى تعلم كل واحدة أنها تتحمل المسؤولية بصورة مستقلة عن زوجها أو أبيها ، و بما أن هذه البيعة لم تتكرر مع باقي النساء و لم تحدث زمن الخلفاء الراشدين فإنها ليست مشاركة سياسية و ليست دليلا على أحقيته في اختيار الإمام [3] ، إلا أن موقف السيدة فاطمة الزهراء مع أبي بكر رضي الله عنه حين نازعته في الحكم لدليل يدحض هذه الفكرة حين راحت السيدة فاطمة تسأل المسمين النصرة ، فقالوا لها :ط يا بنت رسول الله قد مضت بيعتنا لهذا الرجل ، و لو أن زوجك و ابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به" .وهذا يعني أحقية المرأة في الاقتراع و اختيار الأكفأ نظرا لكفاءتها و أهليتها وقدرتها على تغيير المواقف.

و عند مقتل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله على إثر طعنة أجمع أهل الشورى أن يختار عبد الرحمان بن عوف أحد الرجلين عثمان أو علي لتوليته على المسلمين ، فشعر عبد الرحمان بعبء المسؤولية الملقاة عليه فراح يلقى المسلمين رجلا و نساء ليعرف لمن تميل الأغلبية فلما رأى أن الأكثرية تميل إلى عثمان أعلن في المسجد عن

---

[2] محمد سعيد رمضان البوطي : **المرأة بين طغيان النظام الغربي و لطائف التشريع الرباني** ، دار الفكر المعاصر ، بيروت 1996 ، ص 71.

[3] أعمر يحياوي : مرجع سابق ، ص 74.

وقوع اختياره عليه ، فبايعه الناس و صار الخليفة الثالث للمسلمين ، و تروي بعض الكتب أن عبد الرحمان بن عوف رضي الله عنه كان يستشير النساء في خدورهن بشأن هذه المسألة.

صحيح أن الخلفاء الراشدين لم يلجئوا إلى الانتخابات بالمفهوم الحالي لأن البيئة الإسلامية آنذاك كانت بيئة بسيطة لا تعقيد فيها ، و من ثمة خلت من النظم المعقدة المعروفة اليوم ، و إذا ما تغيرت الظروف و تطورت المجتمعات فللمسلمين أن يختاروا الأسلوب الذي تتحقق به الشورى بل ترك الأمر لحكم البيئة الاجتماعية، و بناء على ذلك جاء قوله تعالى: "**و أمرهم شورى بينهم** " الشورى آية 38.

و بهذا تكون الانتخابات هي الوسيلة الملائمة في هذا العصر نظرا لاحتواء الدولة على إقليم جغرافي كبير و عدد سكاني ضخم يمكننا من انتقاء أهل لشورى .

فإذا كان الإسلام لا يمنع المرأة من الاقتراع فهل يمنعها من أن تتقلد منصبا نيابيا ؟.

2-2-2- حق المرأة في الترشح للمجالس النيابية

يقول الله عز و جل :" **و الذين استجابوا لربهم و أقاموا الصلاة و أمرهم شورى بينهم و مما رزقناهم ينفقون** " سورة الشورى آية38.

إن الضمير المنفصل "هم" في قوله " **و أمرهم شورى بينهم** " يعود على " **الذين استجابوا لربهم** " فلم تقتصر هذه الاستجابة على الرجال دون النساء ، و نظرا لأن الأمة أو الرعية أو الشعب يتألف دائما من شطرين : الرجال و النساء ، فإن حق الشورى مستقر بحكم الله و شرعته لهذين الشطرين من النساء و الرجال، و قد علمنا التاريخ أن للمرأة السبق إلى الإسلام و الاستشهاد مثل : نسيبة بنت كعب ... [1].

و يقول الله تعالى مشيرا إلى تجاوب المرأة مع الدعوة الإسلامية و استجابتها لنصرة الله و رسوله " **فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر و أنثى بعضكم من بعض فالذين هاجروا و أخرجوا من ديارهم و أوذوا في سبيلي و قاتلوا و قتلوا لأكفرن عنهم سيآتهم و لأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله و الله عنده حسن الثواب** " آل عمران آية 195.

---

[1] محمد سعيد رمضان البوطي : مرجع سابق . ص 74

هذا و إن النبي **(صلى الله عليه وسلم)** عندما ذهب من أهل يثرب أن ينتخبوا اثني عشر نقيبا لتمثيلهم فإن الخطاب كان موجها للرجال و المرأتين ، لذلك يمكن أن تضطلع إحداهما بمهام النقيب [2] ، كما أن النبي **(صلى الله عليه و سلم)** استشار زوجه أم سلمة رضي الله عنها لما عصاه القوم في أمر الحلق و النحر بعد صلح الحديبية.

و إن من أهم الحجج التي أثارها المعارضون لترشح المرأة في المجالس النيابية قولهم أن عضوية المجلس أعلى من الحكومة نفسها ، بل من الرئيس نفسه لأنها – بحكم عضويتها – تستطيع أن تحاسب الدولة و رئيسها ، و معنى هذا أننا منعناها الولاية العامة و مكناها منها بصورة أخرى .

و هذا الرأي يقتضي منا إلقاء الضوء على معنى العضوية في مجلس الشورى أو النيابي ، فالنيابة لا تخلو من عمليتين رئيسيتين:

- **التشريع** : تشريع القوانين و الأنظمة ، و ليس في الإسلام ما يمنع أن تكون المرأة مشرعة لأن التشريع يحتاج أولا و قبل كل شيء إلى العلم مع معرفة حاجات المجتمع و ضروراته التي لا بد منها ، و الإسلام يعطي حق العلم للرجل و المرأة على السواء ، و في تاريخنا كثير من العالمات في الحديث و الفقه و الأدب ....؛ إضافة إلى أن التشريع هو (الاجتهاد في الاستنباط و التفصيل و التكليف) .

و الاجتهاد في الشريعة الإسلامية باب مفتوح للرجال و النساء جميعا و لم يقل أحد من شروط الاجتهاد الذكورة و أن المرأة ممنوعة منه؛ و مما لا جدال فيه أن ثمة أمورا في التشريع تتعلق بالمرأة و الأسرة و علاقاتها ينبغي أن يؤخذ رأي المرأة فيها و ألا تكون غائبة عنها ، و لعلها تكون أنفذ بصرا في بعض الأحوال من الرجال.

- **المراقبة** : مراقبة السلطة التنفيذية في تصرفاتها و أعمالها ، و هذا لا يخلو أن يكون أمرا بالمعروف و نهيا عن المنكر ، و الرجل و المرأة في ذلك سواء في نظر الإسلام حيث يقول الله عز وجل: " **و المؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر** "، و قوله **(صلى الله عليه و سلم)** : " الدين النصيحة " ؛ فمادام من حق المرأة أن تنصح و تشير بما تراه صوابا من الرأي ، تأمر بالمعروف و تنهى عن

[2] أعمر يحياوي : مرجع سابق ، ص 80

المنكر فما المانع من أن ترشح نفسها لتولي مهام سياسية في مجلس نيابي أو ما شاكله ، إذ أن القضية قضية وكالة من الناحية الفقهية ، و الفقه الإسلامي لا يشترط جنسا بعينه دون آخر في الوكالة [1] .

_ أما البعض الآخر من المعارضين لمشاركة المرأة في المجالس النيابية فيذهب إلى أن المرأة لم تجتمع مع الصحابة في سقيفة بني ساعدة لاختيار إمام المسلمين بعد وفاة النبي (**صلى الله عليه و سلم**) [2] ، كما أن الخلفاء من بعده لم يجمعوا النساء كما فعلوا مع الرجال لاستشارتهن ، و لا نعلم في تاريخ الإسلام كله أن المرأة تسير جنبا إلى جنب في إدارة شؤون الدولة و سياستها و قيادة معاركها مع الرجل.

إلا أن هذا الرأي يغفل كون تقديم الشورى لا يشترط فيه جمع كل أهل الحل و العقد ، بل يمكن أن يكون المستشار فردا واحدا أو اثنين ...؛ فإذا كان النبي (**صلى الله عليه و سلم**) قد استشار أم سلمة وحدها في صلح الحديبية ، فإن ذلك حدث له أيضا يوم بدر حينما شاور الخباب بن المنذر وحده في غزوة بدر حيث اقترح عليه أن ينهض بالناس حتى يأتي أدنى الماء من القوم فينزلوه و يغوّروا ما وراءهم من الآبار ثم يبنون عليه حوضا فيملؤونه ماء ثم يقالون القوم فيشرب منه أصحاب النبي و لا يشرب منه العدو فقال له النبي **(صلى الله عليه و سلم)** لقد أشرت بالرأي .

و بالتالي فإن عدم جمع النساء في مجلس الشورى في الصدر الأول للإسلام لا يقدح في أحقية المرأة في تولي عضويته مادام قد سبق النبي (**صلى الله عليه و سلم**) إلى استشارة النساء و الرجال فرادى و جماعات .

كما أن الشورى في ذلك الوقت لم تنظم تنظيما دقيقا لا للرجال و لا للنساء ؛ و هي من الأمور التي جاءت فيها النصوص مجملة و مطلقة و ترك تفصيلها و

---

[1] عبد الحليم أبو شقة : مرجع سابق . ص 450.

[2] مصطفى السباعي : مرجع سابق .ص 151.

تقييدها لاجتهاد المسلمين حسب ظروفهم الزمانية و المكانية و أوضاعهم الاجتماعية .

و سواء أكانت هناك نماذج لولاية المرأة في عصر الخلفاء أم لا ، فإن عدم إشراكها هذا مرده إلى طبيعة الحياة الاجتماعية في صدر الإسلام و ليس من شأنه أن يعطل الأحكام الشرعية لأن الكتاب و السنة النبوية هما مصدر التشريع و الحكام ، كما يدل على طبيعة الحياة الاجتماعية رواية عمر بن الخطاب "...كنا لا نعد النساء شيئا فلما جاء الإسلام و ذكرهن الله رأينا لهن بذلك حقا من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا " ، فلم يكن من الممكن نقل مثل هذا المجتمع من عدم اعتبار النساء بالمرة إلى توليتهن ، و هو ما راعاه التشريع و التزمه الرسول (**صلى الله عليه و سلم**) في الأمور الخاصة بالعرف الاجتماعي ما لم يكن ماسا بالعقيدة ، و تقول عائشة رضي الله عنها :"..و لو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبدا و لو نزل لا تزنوا لقالوا لا ندع الزنا أبدا "؛ فلم يكن العرف الاجتماعي بشأن المرأة أيسر على التغيير ، و لهذا لم تتم تولية المرأة في العصر الأول و الترك ليس بحجة [1] .

- إلا أن فريقا ثالثا يعترف و يقرّ أن ليس في نصوص الإسلام الصريح ما يسلب المرأة أهليتها للعمل النيابي كتشريع و مراقبة ، و لكنه يرى أننا لو نظرنا على الأمر من ناحية أخرى نجد أن مبادئ الإسلام و قواعده تحول بيننا و بين استعمالها هذا الحق ، لا لعدم أهليتها بل لأمور تتعلق بالمصلحة الاجتماعية [2] ، فالمرأة عرضة للانحراف من مقتضى الاعتدال و الولايات فيها طلب الرأي و ثبات العزم و هم ما تضعف عنه النساء ، كما أن اختلاط المرأة بالأجانب محرم في الإسلام و بخاصة الخلوة مع الأجنبي ،

و كشف المرأة عن غير ما سمح الله بكشفه و هو الوجه و اليدان محرم في الإسلام ،

---

[1] هبة رؤوف عزت : مرجع سابق . ص 135

[2] مصطفى السباعي: مرجع سابق . ص 151

و سفر المرأة وحدها خارج بلدتها دون أن يكون معها محرم لا يبيحه الإسلام ، كما أن عمل المرأة بالولايات العامة يؤدي بها إلى انشغالها عن بيتها و انهيار الأسرة ، حيث أن رعاية الأسرة توجب على المرأة أن تتفرغ لها و لا تشتغل عنها بشيء ، كما أن القاعدة القائلة بضرورة درء المفاسد و جلب المنافع هي أصل هذا الرأي ، و إذا كانت بعض النساء – حسب رأيهم – تستطيع تقلد تلك المناصب فالعبرة بالعموم و المجموع و الفطرة و ليس بالحالات الفردية .[1] ، كما أن ولاية المرأة تتطلب منهم البروز في مباشرة الأمر مما هو محظور عليهن حيث أمرهم الله تبارك و تعالى بالقرار في البيت.

و نناقش هذا الرأي من خلال حججه فنوجز الكلام في النقاط التالية:

-1- إن المحرمات التي ذكرها هؤلاء ليس من طبيعة العمل السياسي و لا يفرضها بل هي من صنع الناس و من عرفهم الفاسد ، و النيابة لا تختلف عن العمل في القطاعات المختلفة كالمدارس و المستشفيات و غيرها مما لم يمنعها أصحاب هذا الرأي[2] ، فالسفور ليس من مستلزمات العمل النيابي ، و إذا ما استترنا بغطاء الأخلاق فنكون قد عطلنا بعض الواجبات أيضا كطلب العلم المفروض على كافة المسلمين عملا بقوله **(صلى الله عليه و سلم)** " طلب العلم فريضة على كل مسلم " ، و نحن نعلم أنه في وقت قريب كانت البنت تمنع من التزود بالعلم ، و مازالت هذه الأفكار سائدة إلى اليوم ، و كذلك في مجال المشاركة النيابية للمرأة ، فإذا أوصدنا أمامها باب البرلمان نكون قد عطلنا قاعدة شرعية تتمثل في وجوب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر المفروضة على كافة أفراد الأمة أما التنقل إلى برلمانات أجنبية فيكون في إطار الرفقة المأمونة التي أقرها بعض الفقهاء في غياب رفيق من المحارم .

---

[1] هبة رؤوف عزت : مرجع سابق ، ص 140

[2] سالم البهنساوي: مرجع سابق ،ص147 .

و منه فإنه لا يجوز تحريم عمل إذا أسيء استخدامه ، فالخمر هي حصيلة سوء استخدام العنب بتخميره ، فلا يجوز القول بتحريم العنب أو غيره من المواد التي تصنع منها الخمر .

-2- أما عن مصلحة الأسرة فإن تأسس الواجبات الكفائية و الولايات منها على عدم التكليف إلا بالوسع يستلزم ألا تتولى إلا المرأة التي تؤهلها ظروفها الخاصة لتحمل أعباء الولاية و الأمر في هذا الحال لا يبنى كما ذهب هؤلاء على المجموع ، بل على الاستثناء و الخواص لأته من فروض الكفاية.

-3- أما عن القرار في البيت فهو قول مردود بالسنة الفعلية الصحيحة ، حيث أن الوقر في البيت كان خاصا بنساء النبي دون غيرهم ، أما باقي النساء فكن يخرجن للمشاركة في العبادات و المعاملات و طلب العلم و الجهاد بل و العمل المهني ، و لا يجوز تعدية حكم زوجات النبي على كافة النساء ، و إلا كان ذلك إنكارا للسنة الفعلية ، فالمحظور في الشرع هو التبرج و الخضوع بالقول و إدامة النظر و الخلوة الكاملة أما ماعدا ذلك مما تتطلبه الحياة الاجتماعية فمباح ، و مسألة الخوف من الفتنة العارضة أو سد ذريعتها لا

يصح أن تجعل دليلا لتغيير حكما من أحكام الدين بحظر أو إباحة[1] .

2-2-3 حق المرأة في تولي منصب الرئاسة

أما عن تولي المرأة منصب رئاسة الدولة أو الخلافة فإنها النقطة التي أسالت الكثير من الحبر حتى كاد يجمع أغلب العلماء على إنكار أحقيتها في تقلد هذا المنصب استنادا إلى آية القوامة " **الرجال قوامون على النساء** " سورة النساء آية 34 ، و حديث النبي (**صلى الله عليه وسلم**) :" لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " ، و رغم أن هذا الدليلين قد استدلا بهما في حق المرأة في الترشح أو تقلد أي منصب سياسي ، إلا أن تكرارهما في قضية الولاية العامة جعلنا ندرجهما في هذا العنصر:

أولا : **<u>آية القوامة</u>** : ثار خلاف حول الآية الكريمة " الرجال قوامون على النساء " ، فرأى فريق أنها دليل على أن القوامة محصورة في الرجال دون النساء لما

[1] هبة رؤوف عزت : مرجع سابق ،ص 130

للرجال من فضل التدبير و الرأي و زيادة القوة في النفس و الطبع ، و لغلبة اللين و الضعف على النساء [2] ، و بالتالي فعلة هذه القوامة هي تفضيل الرجل على المرأة في جملة من الخصائص الأساسية التي تؤهله لتولي الوظائف العظمى و تتمثل هذه الخصائص فيمايلي:

- كمال العقل و الحزم و القوة و الكفاءة .
- كمال الدين و الطاعة و الجهاد و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر .
- بذل المال و الصداق و النفقة.

كما يذهب هؤلاء إلى أن الدليل على ذلك هو أن الشارع الحكيم لم يفرض الجهاد على النساء ؛ كما أنهن ناقصات دين و عقل بشهادة النبي صلى الله عليه و سلم ؛ و ما دام الرجل قوّاما على المرأة فلا يجوز أن تتولى ولاية عامة تجعلها صاحبة سلطة و قوامة عليه أو حتى مشاركة له في القوامة ؛ كما يرون أنه حتى لو تمّ التسليم جدلا بأن الآية خاصة بالمسؤولية في الأسرة وليست عامة فالحجة قائمة ، فإذا كانت المرأة عاجزة عن تسيير أسرتها فمن باب أولى أن تكون عاجزة عن إدارة شؤون الناس .

إلا أن فريقا آخر يرى أن العلاقة بين الرجال و النساء في الأمور العامة هي علاقة " ولاية " ؛ و أن ذكر الدرجة و القوامة في القرآن الكريم لم يأت إلا في سياق الحديث عن الحياة الزوجية التي يلزم فيها طرف واحد للأمر مع ملاحظة أن صرفه عن النساء في الأسرة ليس دليلا على عدم أهلية أو عجز ، بل هو تقديم للأصلح ، فإن غاب تتولى أمور بيتها .

و القول أنه " إذا كانت قوامة امرأة في البيت ممنوعة عليها فلا يصوغ أن تكون قوامتها على جميع البيوت " يؤدي إلى نتيجة غير منطقية ؛ فإذا أسندت الخلافة لرجل ما يكون قواما على جميع البيوت أو جميع ربات البيوت ، و من مقتضيات القوامة أنه مكلف بالإنفاق عليهن جميعا ، و هو ما لا يتحمله معنى قوله تعالى :"الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض و بما أنفقوا

[2] هبة رؤوف عزت : مرجع سابق ،ص131.

من أموالهم" لأن سبب الإنفاق هو النكاح ، مما يؤكد أن القوامة في البيت و لا تتعداه إلى ما سواه [1] ؛ كما أن الآية هي إخبار عن واقع يفرض نفسه أكثر من أن يكون تقريرا لحكم مفروض .[2]

ثانيا: **السنة الفعلية**: عن أبي بكرة قال : لما بلغ النبي **(صلى الله عليه و سلم)** أن فارسا ملكوا ابنة كسرى قال : لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " ورواه البخاري ، إلا أننا نلاحظ على الحديث ما يلي :

- أنه لا بد أن يفهم في ضوء الأحاديث الواردة في السنة عن فارس و كسرى ، حيث ورد في سياق حادثة معينة هي أن فارسا ملكوا عليهم ابنة كسرى ؛ و يذكر ابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري أن الحديث تتمة لقصة كسرى الذي مزق كتاب النبي صلى الله عليه و سلم ، فسلط عليه ابنه فقتله ثم قتل اخوته ، فلما مات مسموما انتهى الأمر بتأمير ابنته بوران بنت شيرويه بن كسرى ، فذهب ملكهم ، و مزقوا كما دعا عليهم النبي **(صلى الله عليه و سلم)** ، و بالتالي فالحديث خاص بقوم فارس و لا يدخل في إطار الإخبار و البشارة لا في الحكم الشرعي [1] ؛ و هذا ما ذهب غليه الإمام محمد الغزالي حيث يقول بأن هذا الحديث حديث صحيح ، لكن قاله النبي **(صلى الله عليه و سلم)** بشأن الفرس الذين ولوّا عليهم فتاة لا تعرف شيئا فجرتهم إلى الخيبة و الانحطاط ، في حين أنه لو قادتهم إلى الفلاح لكان تعليق النبي غير ذلك [1] ؛ و رغم أن الحديث جاء بلفظ العموم ، و كما تقول القاعدة الأصولية : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب " إلا أن الشيخ محمد الغزالي رحمه الله عند تفسيره أخذ في الحسبان الظرف الذي قيل فيه و هو ظرف يتسم بالضعف و انعدام الشورى مما أدى إلى الخيبة و الانحطاط .

و بناء على ذلك فإن صيغة العموم التي جاء بها الحديث تنطبق على الظرف الذي قيل فيه و على الظروف المماثلة مهما طال الزمن و اختلف المكان ، هذا من

---

[1] أعمر يحياوي : مرجع سابق ، ص 95 .
[2] محمد سعيد رمضان البوطي : مرجع سابق ،ص 103.
[1] هبة رؤوف عزت : مرجع سابق، ص 134 .
[1] أعمر يحياوي : مرجع سابق ، ص 90 .

جهة و من جهة أخرى فإن هذا العموم قد ورد عليه دليل خصصه و صرفه عن عمومه و هي قصة بلقيس ؛ إذ يستفاد منها أنه إذا كانت المرأة ذات ذكاء و رجاحة عقل و ما إلى ذلك من المؤهلات التي تؤدي إلى الفلاح و النجاة في الدنيا و الآخرة ، كما أنه إذا كان عدم الفلاح ملازما لتولي المرأة الضعيفة كبنت كسرى فإن ذلك يقتضي أنه إذا كانت المرأة تتسم بالعزم و الحزم و الجرأة كبلقيس جازت إمامتها .

و من ذلك نجد أن الإمام الغزالي رحمه الله قد جعل المؤهلات التي تجر الأمة إلى الفلاح هي المعيار الأساسي لانعقاد الإمامة بغض النظر عن الذكورة و الأنوثة ، كما تجدر الإشارة إلى أن الآيات التي تروي قصة بلقيس ملكة سبأ لا تدخل في إطار " شرع من قبلنا " الذي يمكن للحديث النبوي أن ينسخه ، إذ أن الحديث لا يتضمن حكما كما ذكرنا سابقا إنما هو إخبار بعدم الفلاح ، كما أن الأهلية لا ترتبط باختلاف الشرع بل بقدرة المرأة و عقلها و هذه فطرة و سنة و ليست حكما ينسخ ، و لو كان الحديث عاما لنشأ بذلك تعارضا بين القرآن و السنة و هذا لن يكون.

خلاصة الفصل

ومن الأجدر بنا أن ندرس قضية المرأة داخل إطارها التاريخي والإنساني، فندرك أن مشكلة المرأة مشكلة إنسانية لها سماتها الخاصة، كما يجب أن ننفض عن أنفسنا غبار التبعية الإدراكية ونبحث عن حلول لمشاكلنا نولدها من نماذجنا المعرفية ومنظوماتنا القيمية والأخلاقية ومن إيماننا بإنسانيتنا المشتركة ، وهي منظومات تؤكد أن المجتمع الإنساني يسبق الفرد (تمامًا كما يسبق الإنسان الطبيعة/ المادة). مما يضطرنا إلى أن نتحدث عن "حقوق الأسرة" كنقطة بدء ثم يتفرع عنها وبعدها "حقوق الأفراد" الذين يكوِّنون هذه الأسرة، أي أننا سنبدأ بالكل (الإنساني الاجتماعي) ثم نتبعه بالأجزاء (الفردية) .

ولو اتبعنا هذا النموذج ، واتخذنا الأسرة نقطة بدء ووحدة تحليلية ، فإن الحديث عن "تحقيق الذات بشكل مطلق" يصبح أمرًا ممجوجًا ومرفوضًا –سواء للرجل أم المرأة-ولا بد أن يحل محله الحديث عن "تحقيق الذات داخل إطار الأسرة" وبدلاً من

الحديث عن "تحرير المرأة " كي تحقق ذاتها " ولذتها ومتعتها، قد يكون من المفيد أن ندرس ما حولنا لنكتشف أن أزمة المرأة هي في واقع الأمر جزء من أزمة الإنسان في العصر الحديث التي تنبع من هذه الحركية الهائلة المرتبطة بتزايد معدلات الاستهلاك، التي تسم إيقاع حياتنا الحديثة، ومن وجود هذه الاختيارات الاستهلاكية التي لا حصر لها ولا عدد، والتي تحاصرنا وتحد من حركتنا. [1]

[1] عبد الوهاب المسيري: مرجع سابق .

أولا : **نضال المرأة الجزائرية قبل اندلاع الثورة**

كثير من الحقائق التاريخية تشهد بأن المرأة الجزائرية لعبت دورا نضاليا أثناء الثورات و الانتفاضات ضد المستعمر منذ سنة 1830 م ،وقد برزت في هذه الفترات من التاريخ بطولات نسوية كانت البطلة الجزائرية " لالا فاطمة نسومر مثالا خالدا لهذه البطولات ؛ تقود المرأة الجزائرية لتحرير الوطن ، حيث عزم الفرنسيون سنة 1851 على احتلال منطقة جرجرة ، فشنوا حملة كبيرة حاصرت المنطقة من عدة جهات ، و استمرت المقاومة عنيفة بين المواطنين و المعتدين فظهرت البطلة " لالا فاطمة نسومر" تتزعم قبيلة " إيليثي " و قادت المجاهدين في ثورة عارمة عام 1857 و توالت انتصاراتها على القوات الفرنسية التي حاولت عبثا إخمادها مما اضطر الحاكم العام " راندون " على أن يخرج إلى مواجهتها بنفسه على رأس قوته ، و يمكن بعد عدة معارك دامية أن يهزم الثوار و بأس القائدة "لالا نسومر " في أربعاء " بني إيراثن " في ماي 1857ـ، و في جويليةـمن نفس السنة قبضوا على المجاهدة [1]، و استشهدت في الأسر .

و من الناحية المقابلة ، و ليس بعيدا عن جبال جرجرة فإن المرأة الجزائرية في الشرق الجزائري و لا سيما في قسنطينة لم تختلف عن زميلتها ؛ حيث وقفت ىمع زعيمها " أحمد باي " مواقف لا تنسى ، اين شاركت في المقاومة بكل بسالة و دافعت عن مدينة قسنطينة بوابة الشرق الجزائري و بسقوطها أعلنت المرأة الجزائرية الحداد في كامل هذه المناطق و لبست " الحايك" الأسود بدلا من الحايك الأبيض و بقيت على حالتها طيلة الفترة الاستعمارية . و مازال هذا النوع من اللباس موجودا حتى الآن و بطبيعة الحال فإنه يعد شكلا من أشكال الرفض و المعارضة للتواجد الأجنبي ، و يعد أيضا موقفا سياسيا واعيا بحقيقة المواطنة و الدفاع عن الوطن بالمفهوم الحديث للسياسة .

و هاتين البطلتين و غيرهما ليحملان دلالات سوسيولوجية متعددة تبرز وضع المرأة الجزائرية و مكانتها في إطار النسق القيمي السائد :

-1- في الوقت الذي كانت فيه قيادة الجيوش في أغلب المجتمعات حكرا على الرجال تمكنت المرأة الجزائرية من القيام بذلك و قادت حملات للمقاومة على أوسع نطاق ، و هذا يبرز قيمة إجتماعية تظهر نظرة المجتمع للمرأة على أنها كائن لا يختلف عن الرجل ، و له نفس المميزات و القدرات و ربما تتفوق عليه ، و بالتالي فإن أفراد المجتمع رجالا كانوا أم نساء لا يجدون ضيقا في الانطواء تحت لواءها ما دامت قد أثبتت قدرتها ، و بالتالي فالمرأة معترف لها في نسق العلاقات الاجتماعية بأحقية أداء الأدوار المهمة في النظام الاجتماعي .

)

[1] أنيسة بركات ، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية . المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر. 1985 . ص

-2- هناك صورا لمشاركة المرأة في السياق السياسي بالمفهوم الحديث و الذي تتبلور ملامحه في أعمال المقاومة المختلفة سواء كانت عسكرية من خلال المشاركة في الحرب و أو سلمية من خلال ملامح الرفض المتمثلة في تغيير لون اللباس ، و هو مشابه للإضراب و المظاهرات حاليا.

-3- إن إرادة المرأة كان عاملا بارزا في قيامها بالعمل الوطني ، و هذا يوضح قيمة المبادرة ، و هي بدورها صورة للمشاركة السياسية النابعة من الإرادة الذاتية ، و الإيمان بضرورة أداء الدور و تحمل المسؤولية بكل أعباءها)2(.

-4- إن الظروف الاستعمارية التي تعيشه البلاد تتطلب من كل ذي قدرة و كفاءة العطاء المستمر و البذل اللامتناهي رجلا كان أو امرأة ، فليس المجال مجال صراع حول حقوق و واجبات ، و إنما الأولية هو الحرية الكاملة للوطن ، و هو هدف سامي على كل المواطنين و المواطنات أن يهبوا لتحقيقه .

و رغم ذلك فإن المرأة الجزائرية عموما كانت تتخبط في الجهل و الحرمان و الكبت نظرا لتقوقعها و عدم تفتحها على الثقافة الاستعمارية خوفا من الانزلاق و التأثر بهذه الثقافة.

و مع تطور الوعي القومي بدأ الجزائريون يتنبهون إلى ضرورة تعليم المرأة أولية للرفع من مستواها الفكري .و الثقافي ، و مع ظهور الحركات الوطنية الجزائرية منها جمعية العلماء المسلمين التي فتحت بعض المدارس أبوابها للفتيات و من سنة

1930 إلى سنة 1939 ازدادت المطالبة بضرورة تعليم الفتيات الذي وصل عددهن سنة 1939 إلى 21679 فتاة متعلمة و تطور سنة 1957 إلى 81448 فتاة متعلمة ، و بعد الحرب العالمية الثانية واصلت الفتاة الجزائرية تعليمها لتصل إلى الثانوية و حتى الجامعة ، وظهرت عدة جرائد و مجلات كان لها الدور الكبير في النضال من أجل تطوير المرأة المسلمة في شمالي إفريقيا و مع وجود الراديو كوسيلة إعلامية في أغلب البيوت الجزائرية أصبحت هذه الوسيلة الرابط الذي يسمح للمرأة بالاطلاع على ما يجري في العالم [1].

ص

[2] نعيمة نصيب ، مرجع سابق ، ص 172 .

.

[1] مصطفى عوفي : الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة و انعكاساتها على الوعي الاجتماعي رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية . سنة

المنظمـــات النسوية[2]

كما أن المرأة الجزائرية قد طالبت بحقوق وطنها من خلال العمل المؤسساتي فأنشأت بذلك جمعيات و منظمات نسوية أهمها :

الاتحاد الفرنسي الإسلامي لنساء الجزائر: و ظهر سنة 1937_حيث وصل مجموع النساء المنخرطات في هذه المنظمة على 36 امرأة ، و هو تمثيل بالتناسق مع الأوروبيات و المسلمات ، و هذه المنظمة هي وجه التقارب بين الأوروبي و المسلمات اللواتي يعتبرن أكثر تفوقا من الناحية الفكرية و قد طرحت هذه المنظمة في سنواتها الأولى بعض القضايا كالنظافة للحفاظ على الصحة ، و من المعروف أن العضوات المسلمات اللواتي هن في المنظمة يتمتعن بالحماية و الرعاية من طرف الحكومة الفرنسية ، و هن بالتالي ممن يتمتعن بالجاه المادي ، و قد كانت من بين أعماله الخيرية فتح مركز صحي يفتح بعد الظهر من كل يوم و و يقدم الخدمات إلى النساء و الفتيات المقبلات عليه ، و هذا فيما بين السنوات 1944 و 1947و كان لهذه المنظمة نشاطات ثقافية كتنظيم محاضرات و أسواق خيرية .

اتحاد النساء الجزائريات : و كان يعمل تحت إشراف الحزب الشيوعي الجزائري ، إلا أنه لم يلقى الإقبال الكبير لأن جل عناصره هن من الفرنسيين ، و قد استقرت هذه المنظمة إلى عام 1955 حيث انحلت نهائيا ، و ذلك يوم 15 سبتمبر بعد عشرة أشهر من انطلاق الثورة التحررية ، و كان لهذا الاتحاد جريدة تسمى " نساء الجزائر " كانت تنادي جميع النساء الجزائريات من كل المستويات ، و من كل منطقة للتضامن مع النساء الفرنسيات ، كما كانت تنادي بالتساوي و العدالة بين كل نساء العالم و بالضبط بالنسبة للنساء المسلمات .

جمعية النساء المسلمات الجزائريات

و قد كانت تعمل تحت إشراف الحركة من أجل انتصار الحريات حيث أنشأت هذه المنظمة في 24 جويلية سنة 1947و انحلت في أول نوفمبر 1954 ، و هي التي تحولت فيما بعد إلى لجنة للعمل بقيادة السيدة " مامية شنتوف " ، و قد تولت الأمانة العامة فيها السيدة " نفيسة حمود" ، و كانت تقومان بالتنظيم السياسي و التنسيق في ناحية الغرب (وهران، تلمسان) ، و كانت أهداف هذه المنظمة ظاهريا مساعدة الأسر المعوزة بينما كان عملها الحقيقي هو التكوين السياسي للنساء ، و قد كانت تستعمل حتى الغرف المسرحية لأجل ذلك في العاصمة في قاعة السنما " دنيا زاد " ، و كذلك في وهران و تلمسان عندما تتوفر أماكن العرض و الفرص السانحة لذلك ، و كانت

---

[2] سعد حورية : الوضعية الاجتماعية و السياسية للمجاهدات بعد الاستقلال . رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي .سنة 1995-1994 . ص 51-52-53 .

العروض تدور حول قضية الاستقلال الوطني كما كانت العضوات تغتنم فرصة التجمعات النسوية على اختلافها من أجل التذكير على ضرورة العمل لتحقيق استقلال الجزائر.

و جمعية النساء الجزائريات المسلمات لم تطرح في برنامجها أي مطلب نسائي ، و لم تطرح في أي مناسبة قضية ترقية المرأة ، و إنما كان اهتمامها فقط ضمن الاهتمام العام للشعب الجزائري و هو استقلال البلاد ، و تذكر " مامية شنتوف " أنه من بين العناصر الأولى لهذه الجمعية توجد السيدة " نفيسة حفير ، فطيمة زكال ، سايمة بلحفاف، مليكة مفتي زهور رقيني" و كان من المهام الرئيسية لهذه الخلايا هو إدخال فكرة الاستقلال بكل الطرق الممكنة في الوسائط النسوية ، و كان العمل النشيط خاصة في بلكور و القصبة ، و كانت السيدة " مامية شنتوف " هي التي تقوم بالربط بين الخلايا النسوية و الحزب الذي كان يمثل أحيانا من طرف " محي الدين حفير ، علي محراز ، عبد الرحمان طالب ، و أحيانا مع عبد الحميد سيد علي.[1]

ثانيا : **مشاركة المرأة الجزائرية في ثورة التحرير الكبرى :**

إن من أبرز خصائص الثورة التحريرية ، أهم سماتها و أسباب انتصار المقاومة الجزائرية على العدو المستعمر هو أبعادها الشعبية ، لأنها منبثقة عن إرادة الشعب بمختلف شرائحه ، حيث تمكن الجيش من مواصلة الكفاح المسلح و قدم الشعب الجزائري تأييدا مستمرا للثورة ، فالاتصالات و الأخبار و المأوى و التموين و المساعدات المالية لم تنقطع عنه ؛ حيث سبق ذلك عملية تعبئة شاملة تمّ فيها تحريض الشعب على المقاومة و استجابت المرأة كغيرها من فئات المجتمع الجزائري للحركة النضالية رغم الأوضاع الاجتماعية و الثقافية الصعبة التي تعيشها

و لقد تعددت دوافع المرأة الجزائرية للخروج إلى الجهاد و الالتحاق بصفوف المجاهدين في الجبال بين دوافع سياسية و الجتماعية و ذاتية ؛ فالرغبة في الاستقلال و العيش في سلام و حرية هو الدافع السياسي الذي كانت تطمح إليه كل امرأة ذاقت مرارة الجهل و الظلم و الترمل و اليتم...، فمانت تسعى بكل ما أوتيت من قوة إنهاء الحالة الاستعمارية الاستعبادية ، و في مقابل ذلك نجد أن الظروف الاجتماعية التي أصبحت تعيشها بعض النساء تحتم عليها الالتحاق بجيش التحرير الوطني ، فهنالك زوجات و أمهات المجاهدين اللائي وقعن عدة مرات في قبضة السلطات العسكرية الفرنسية و تلقين أسواطا من العذاب ..، فخوفا من أن يقعن مرة أخرى تحت مخالب العدو قد التحقن بصفوف الجيش .

كما أننا نجد بعض المناضلات قد انضممن إلى الجيش لاكتشاف العدو لأعمالهن السياسية و الفدائية ، و منهن من أرادت الثورة على الواقع الأليم الذي كنّ يعشنه من فقر و جهل ، و النساء

.

[1] سعد حورية . مرجع سابق . ص 41 .

اللواتي لم يبقى لهن أحد حيث قتل المستعمر كل أفراد العائلة من زوج و أب و أخ ، فقررت الانتقال إلى الجبل ، أما الطالبات فقد اتيحت لهن الفرصة للانضمام في الجيش بعد الإضراب الذي وقع في 06 ماي 1956و الذي عبر الطلبة من خلاله عن وعيهم و إيمانهم بالثورة .

و لكن عملية إشراك المرأة لم تكن بالشيء الهين نظرا للعادات و التقاليد و الذهنية السائدة ، ولذلك فقد تمّ في بداية الأمر الاتصال بالنساء المتزوجات و المعروف على أزواجهن و أهلهن بالوطنيين و الأرامل اللواتي يعشن لوحدهن ، و نظرا للحماس المتزايد لدى الفتيات الجزائريات أجبر القادة السياسيين على قبول الفتيات و الاعتماد عليهن في بعض المهام .

و بهذا فقد تعددت أشكال النضال النسوي في ثورة التحرير الكبرى و ذلك حسب المستوى التعليمي ؛ ففي الوقت الذي اقتصرت فيه بعض النسوة على الإيواء و الطعام و الإرشاد فقد تعدى ذلك عند البعض الآخر على حمل السلاح و القيام بالعمليات الفدائية ، و انقسم دور المرأة الجزائرية إلى ثلاث أصناف:

-1- المناضلة : حيث تكرس المناضلة جهودها لإرساء قواعد التنظيم للنساء في المدينة بتكوين نظام سياسي نسائي مشكل من خلايا و أقسام و أفواج لتعبئة الجماهير و توعيتها و تكوين المسؤوليات المحليات التي تعقد بدورها اجتماعات مستمرة تهتم خلالها بالتوضيح و التوجيه و نشر المبادئ ... ، فهي على مستوى الولاية تقوم مع زميلاتها المناضلات بدور المحافظة لسياسية و مراقبة الجنديات و الإطلاع على الوضع السياسي و الاجتماعي في المنطقة ، و كذلك الاتصال بالمنظمات النسوية و تشجيعها على بث الوعي الوطني و الروح النضالية .

أما على مستوى القرى فهن ينتقلن بين القرى مرتديات زي القرويات [1] الشيء الذي سهل عليهن الاندماج مع الأهالي و عادة توجد مسؤولة و نائب لها في كل دوار .

-2- الفدائية : تعتبر الفدائية مجاهدة تنفذ عملياتها في المدن و تعيش وسط سكان المدينة و فهي لا تلبس الزي العسكري مثل الجندية بل تحتفظ على مظهرها الطبيعي كي لا تثير الشكوك لدى العدو في تصرفاتها ، كما أن أغلب الفدائيات من الطالبات اللاتي تركن دراستهن إثر الإضراب الذي وقع سنة 1956.

تهتم الفدائية بتقديم مشاريع بالغة الأهمية حيث تقوم بعمليات تدمير مراكز العدو ، و لذلك تساهم في هجوم الثكنات و محافظات الشرطة و مراكز الدرك و الحرس و الملاهي و المقاهي و السنيما... .

---

[1] أنيسة بركات . نضال المرأة الجزائرية. مرجع سابق. ص 55 .

كما أن الفدائية هي التي تحمل السلاح و المتفجرات و أنواعا أخرى من العتاد و الوثائق السرية و تنقلها إلى المسؤولين من مكان لآخر

-3- المسبلة : و تنهض المسبلة بأعباء مختلفة مثل الفدائية ، حيث تقوم بحراسة المجاهدين أثناء عملياتهم في المدينة ، و بعد تنفيذ مشاريعهم تبرز لهم المسبلة لتمهد لهم الطريق و تصونهم من أعين العدو ، و تخفي العتاد و الوثائق السرية ...، و من أهم الجزائريات اللواتي كتبت أسماءهن في التاريخ ، و في مجال الكفاح النسوي نجد "جميلة بوحيرد " التي ناضلت في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ صيف 1956 و ألقي القبض عليها في سنة1957. بعد اكتشاف مخبر لصنع الأسلحة و القنابل مصطفى بوحيرد و و كانت تحمل وثائق سرية و رسائل متجهة به إلى سعدي ياسف ، و علي لابوانت ، كما أنها سبق و أن شاركت في وضع إحدى القنابل المصنوعة في مقهى " ميلك بار" .

نضال المرأة الجزائرية خارج الوطن

و على غرار النساء اللواتي شاركن في الحرب التحريرية هنا في الجزائر ، كانت هناك نساء جزائريات شاركن في الكفاح المسلح المنظم في الفيدرالية الفرنسية ، بحيث كانت النساء يساعدن في جمع الأدوية و المال لإرسالها إلى الجزائر ، و تكوين خلايا لتوعية المرأة ، كما نظمت عدة تظاهرات أكبرها و أهمها مظاهرات17 أكتوبر 1961 كما تعرضت النساء للسجن في فرنسا .

و من الأعمال البارزة التي قدمتها المرأة الجزائرية لصالح القضية خارج البلاد تمثيلها للمرأة الجزائرية في الملتقيات النسائية الدولية ، و نذكر من ذلك الدور الذي لعبته في المؤتمر الدولي الرابع للاتحاد النسائي الديمقراطي الذي عقد في " فيينا " سنة 1958 حيث أسمعت فيه صوت الثورة قائلة: " أطلب من المؤتمر أن يراعي في اللائحة الختامية بأن المرأة الجزائرية لا تطلب في الوقت الحاضر حقوق العمل و تحسين مستوى العيش ، بل إيقاف هذه الحرب الرهيبة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل قضية الحرية و الاستقلال [1] .

كما شاركت أيضا في المؤتمر الدولي النسائي الرابع المنعقد في باماكو سنة 1960 و الذي أشاد بعدالة النضال الجزائري ، و نظمت اللائحة التي صادق عليها النقاط التالية :

- يحيي المؤتمر الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري منذ ما يزيد عن خمس سنوات من أجل تحرير الوطن .

---

[1] أنيسة بركات . مرجع سابق . ص 56 .

- يؤيد المؤتمر مطالب الشعب الجزائري العادلة و مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة الرامية إلى الحصول على ضمانات الضرورية لتحقيق تقرير المصير بصورة نزيهة في نطاق احترام وحدة الشعب و وحدة التراب الوطني .

- ينادي المؤتمر جميع الإفريقيات اللواتي يعمل أزواجهن و أبنائهن في صفوف الاحتلال الفرنسي أن يبذلن مجهوداتهن ليفرضن على حكوماتهن سحب مواطنيها من حرب الجزائر [2].

الـــخاتمـــة

لقد كان للمرأة الجزائرية مواقف و نشاطات سياسية لا تقل أهمية و فعالية عن الرجل ، فبالرغم من الأمية التي بلغت 99 % لدى النساء و المستوى التعليمي الضعيف ، إلا أنها كانت رمزا لجميع نساء العالم بحسن أداءها و كفاحها ضد الاستعمار ، و لا يفوتنا في هذا الحديث ذكر حادثتين بارزتين مرت بهما المرأة الجزائرية برهنت من خلالهما على تمسكها بقيمها و هويتها الأصيلة:

الحادث الأول: و قع في إطار احتفال الاستعمار الفرنسي بمرور مائة عام (قرن) على احتلال الجزائر ، حيث أرادت أن تبرهن (فرنسا) لسادتها الكبار القادمين من باريس و عواصم أوروبية أخرى للمشاركة في الاحتفال أن المرأة الجزائرية قد تحولت عن أصالتها إلى الغرب و أصبحت امرأة فرنسية في لسانها و زيها و في تفكيرها و نمط حياتها ..، و لكن المفاجأة التي لم تكن متوقعة صدمت الإدارة الاستعمارية عندما خرجت ثلاث جزائريات فوق منصة الاستعراض الرسمية بالزي الإسلامي ، فلم يجد رئيس المستعمرات إلا أن يعترف أمام الحضور قائلا : " ما أصنع أيها السادة إذا كان القرآن أقوى من فرنسا " ، و منذ عام 1931 تحولت المرأة الجزائرية إلى قضية في ملف الاستعمار أولاها أهمية كبرى و واضحة ، إلى أن انفجرت الأحداث المؤلمة يوم 08 ماي 1945 حيث كانت المرأة حاضرة في تلكم المجازر البشعة .... ، و حسبك أن تتخيل الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي يخلفها استشهاد 45000 شهيد تركوا وراءهم نساء (أخوات ، عمات ، خالات ، أمهات ...) ، هذه الأحداث كانت كافية بأن تحدث انقلابا في فكر المرأة الجزائرية ، حيث تحولت عقلية المرأة إلى الثورة على الواقع .[3]

الحادث الثاني : فقد وقعت سنة 1958 من أجل سفور المرأة و تحريرها و برهنت فيه المرأة مرة ثانية عن وعيها و شجاعتها ، لم يكتف الاستعمار الفرنسي بوسائل القمع و الإرهاب ، لجأ إلى سلاح معاكس لبلوغ أهدافه محاولا الاستيلاء على عقول النساء و تدمير شخصيتهن ، و هكذا

---

[2] نعيمة نصيب . مرجع سابق . ص 177 .

[3] أبو جرة السلطاني . جذور الصراع في الجزائر .

استعمل سلاح سفور المرأة و تحريرها كوسيلة للوصول إليها ، و في يوم 13 ماي 1958 عقد " سوستال " اجتماعات سبق إليها الناس بالقوة العسكرية و خطب داعيا و محرضا تحرير المرأة ، و تحت ضغط القوة العسكرية أرغمت بعض النساء إلى خلع الحجاب و حرقه أمام الجماهير بعد انتهاء الخطب في ساحة إفريقيا الشمالية بالعاصمة (الفوروم سابقا) ، أما في اليوم التالي فلم تظهر امرأة جزائرية سافرة ، و هذه الظاهرة أكدت للاستعمار أن المرأة لا تتزع الحجاب حسب رغبته و إرادته و لكنها تنوعه في ساحات الوغى أو في بلاد حرة مستقلة ، و اعتمدت التمسك بالحجاب أكثر مما مضى حتى لا تترك للعدو ثغرة ينفذ منها لمحاربة شخصيتها و مقوماتها [1]

مرحلة الحزب الواحد

إن الواقع الناجم عن السياسة الاستعمارية المتبعة و التي ازدادت خطورة بفعل 08 سنوات حرب ضد المحتل و التهدم المنظم للهياكل الاقتصادية ؛ و نهب ثرواتها الطبيعية قد أضر كثيرا بالبلاد ؛ حيث ورثت الجزائر بعد الاستقلال هيكلا اقتصاديا فوضويا ؛ موجها لخدمة مصالح الاقتصاد الفرنسي ؛ إضافة إلى انه قد غادر ما يقارب المليون معمر أوروبي الجزائر دفعة واحدة في ظرف بضعة اشهر تاركين مزارعهم و نشاطهم ووظائفهم منهم 0000 5 إطار سام ؛ 35000 إطار متوسط و 000 0 0001 عامل موظف ، كما قامت منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين المحكومين بالإرهاب المتطرف تنفيذ سياسة الأرض المحروقة[2] ، و أمام هذه الظروف المتدهورة ، فإنه تطلب ذلك تجنيد كل القوى الحية للارتقاء ، و النساء (و هن يمثلن احتياطي معتبرا للقوة العاملة) لا يمكن إلا أن يتم إدماجها في القطاع الإنتاجي ، و من هنا لم يعد إسهام المرأة في تحقيق التنمية كحادث غريب ، و لكنه مواصلة للدور و المهمة الوطنية المطلوبة .

إلا أن نسبة الأمية التي كانت تعاني منها المرأة الجزائرية في ذلك الوقت والتي بلغت 99 بالمائة كانت حائلا دون تسخير المرأة في الكثير من المجالات التي تحتاج إلى المستوى العلمي ، و لهذا السبب غابت المرأة عن الكثير من القياديين أهمها المجال السياسي .

وإذا كانت الأمية عاملا أساسيا في تدهور وضع المرأة آنذاك و رجوعها إلى البيت ، فإن غياب مشروع متكامل بعيد المدى مخصص للمرأة في حد ذاتها هو أيضا عاملا مهما ، حيث أن المرأة عندما خرجت لمقاومة المستعمر كان هدفها الأوحد هو الاستقلال ، و لما تحقق

.

[1] أنيسة بركات . نضال المرأة الجزائرية . مرجع سابق . ص 56

[2] احمد هني:اقتصاد الجزائر المستقلة،ديوان المطبوعات الجامعية،1991.ص.45.

الهدف وجدت نفسها مجبرة على الاعتقاد بأن دورها قد انتهى و بالتالي ضرورة العودة إلى دورها الطبيعي الذي حدده لها المجتمع ، أما النساء النشيطات في المجال العام فقد انقسمن إلى فئة التحقت بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات باعتباره الهيئة النسوية الوحيدة التي يمكن للمرأة أن تنشط بداخلها، و هي الفئة التي تسير على نهج السلطة تحاول تطبيق استراتيجية الدولة عند الشق النسوي ، و هناك فئة أخرى استفرغت جهودها في النضال ضد قانون الأسرة .

الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات:

أنشئ الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات مباشرة بعد الاستقلال وذلك في 13جانفي من سنة 1963 بحيث انتظمت ندوة وطنية جمعت حوالي 75 مناضلة من مختلف مناطق الجمهورية [3]

وكان من بين أهم أهداف المنظمة تعبئة عدد كبير من النساء وتنظيمهن وتسييسهن وتوعيتهن ،وذلك بغرض المواجهة الموضوعية لمشاكل المرأة الحقيقية وجعلها تشارك في عملية البناء الوطني والتنمية الشاملة،بالإضافة الى توسيع نطاق عملها لتفعيل دورها وإعطاءها وزنها الحقيقي والمناسب لمكانتها الاجتماعية ودورها التاريخي ،ولكن عوامل كثيرة حالت دون ذلك،حيث اقتصر نشاطها لمدة طويلة على المدن الكبرى وبخاصة العاصمة،فلم تتمكن من الانتشار في المدن المتوسطة والصغيرة والأرياف،وهذا ما يلاحظ على مناسبات إحياء اليوم العالمي للمرأة والذي كان يوجه الى تدعيم التضامن والتعاون مع الشعوب المناضلة،اكثر منه إلى الاهتمام بقضايا المرأة الجزائرية ،حيث انه في سنة1968 مناسبة للتضامن مع الشعب الفيتنامي ،وخصص سنة 1969 للتضامن مع الشعب الفلسطيني ،وكان سنة 1970 يوما للتضامن مع الشعوب المكافحة في إفريقيا[4] ، إضافة إلى ما كان يقع من أعمال خيرية توزع فيها الهدايا على أبناء الشهداء والمرضى.

وهكذا فان الطابع الإيديولوجي قد طغى على الأهداف الحقيقية المقررة لمثل هذه المنظمة، والذي يجب أن يمس بالدرجة الأولى انشغالات المرأة، ولهذا فقد بقيت قضية المرأة تطرح

)

vomdevelde helene.la famme et la vie politique et sociale depuis lindependance en Algerie.p.120 [3]
0 [3]

[4] نعيمة تصيب.المشاركة السياسية للمراة الجزائرية/مرجع سايق/ ص.188.

في إطار عموميات مرتبطة بإيديولوجية الدولة الجزائرية بعيدا عن الإنشغالات الجوهرية للمرأة، مما يدفعنا إلى الاعتقاد أن المنظمة كانت تعمل على إبقاء المرأة في دورها التقليدي

العلاقة بين الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات بالحزب[1]

إن الاتحاد هي منظمة جماهيرية وامتداد طبيعي لحزب جبهة التحرير الوطني،كل نشاطاتها الثقافية والاجتماعية والسياسية مخططة ومراقبة من طرف الحزب ،فقط لها الحرية فيما يتعلق ببعض المشاكل الاجتماعية ونشاطها هو شرح توضيحات الحزب ولوائحه ومقرراته.

إن الاتحاد لم يشكل منافسا قويا للحزب،فالعلاقة بينهما لم تؤدي إلى مواجهات صريحة ومكشوفة مثلما حدث مع الاتحاد العام للعمال لجزائريين وبقيت العلاقة بين التوتر الخفيف والتفاهم المعتدل إلى أن جاء الرئيس هواري بومدين ووضع حدا لطمع المنظمات الجماهيرية في الاستقلال وحرية التحرك لاسيما وان الاتحاد كان في تلك الفترة بصدد إعداد نظرية جديدة تعبر عن رغبة في تقوية حركته،وبالتالي تمكينه من الانطلاق في سير حثيث نحو غاياته الأساسية على المدى البعيد و أهمها القضاء التام على كل تمييز بين المرأة والرجل،وتحقيق المساواة التامة بينهما؛ كان الاتحاد عازما عل الدفاع عن اطروحاته الجديدة في مؤتمر 1969 وعبر عنها في التقرير التوجيهي الذي أعده أثناء الأسابيع الأولى من هذه السنة أكدت فيه قيادة الاتحاد على احتكار الحزب لوضع السياسة العامة للبلاد وتوجيهها،واعتبرت المنظمة نفسها ذات طابع خاص، فطالبت من الحزب أن يقوم بإدماج النساء كاملا وعلى جميع المستويات في أجهزته،وتمكينهم للوصول إلى مواقع المسؤولية السياسية والمدنية،وطالبت بتحويل العقليات التقليدية والضغط على الحكومة من اجل إلغاء التمييز اتجاه النساء ومنحهن إمكانية مباشرة المسؤوليات السياسية واحترام الإجراءات المتعلقة بحقوق المرأة المحددة في الدستور والميثاق،ولكن الحزب لم يكن مستعدا لتقبل هذه الطلبات وهذا التدخل في شؤونه الخاصة والتركيز عل الجوانب السياسية بدلا من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المرأة .فقام فورا بهجوم مضاد تمخض عنه تنصيب قيادة جديدة يوم 3افريل 1969 وفرض على المنظمة منح الأولوية للمشاكل الاجتماعية مشكلة التجنيد. بقي التكوين الاجتماعي للمنظمة مقتصرا على أقلية ضئيلة من نساء المدن من المثقفات ،وبقيت الجماهير النسوية العريضة غائبة عنها تماما ،حيث نلاحظ أن عدد المنخرطين ستة 1987 وصل إلى (326-193).وهذا عدد ضئيل جدا إذا

)

[1] سعدو حورية/الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال/مرجع سابق/ص.95.

ما قارناه بعدد النساء اللاتي لابد من أن تكون المنظمة أن تحويه،أما الفئة التي انخرطن فيها فنجدها مشكلة من النساء اللواتي انخرطن على اثر مشكل حصل لهن في حياتهن.

إن تبعية المنظمة للحزب تعتبر عاملا أساسيا وسببا رئيسيا في عزوف النساء عن الانخراط فيها ، فتدخلاتها محدودة جدا، وضعيفة لا تتجاوز إنشاء بعض المراكز والاجتماعات وتطبيق ما جاء به الحزب،هذا مع غياب الإطارات العليا لتسييرها.

ومنذ سنة 1976 برزت بعض الجمعيات والاتحادات النسوية في وهران،الجزائر وقسنطينة وعنابة تحاول الاهتمام وتحليل وضعية المرأة الجزائرية والمطالبة ببعض الحقوق المتمثلة في رفض تعدد الزوجات، رفض الزواج الإجباري.

ورغم كل هذا فانه لا يمكن إنكار دور هذه المنظمة في تحقيق يعض التغيرات التي مست أوضاع المرأة الجزائرية،أهمها مجال الأمية الذي انخفض تدريجيا إلى 85.4 عام 1966، وصولا إلى 74.3 سنة 1977،إضافة إلى تكوين مناضلات سياسيات نشطات وكانوا يمثلن البديل النسوي الذي يمكن أن يؤمن تمثيل فئة اجتماعية لها وزنها في المجتمع لتكون صورة عن مشاركة المرأة.

قانون الأسرة:

أولا :المراحل التي مر بها قانون الأسرة:

في أوائل 1963 بدأت عدة لجان في العمل لإيجاد قانونا للأسرة موحدا لصالح الجزائريين يكون متماشيا مع الوعود التي اقترحت في مؤتمر طرابلس ،هذا المشروع أهمل في بداية الستينات 1964 ولم يتم نشر أي شيء بصدده نتيجة الاختلافات التي كانت موجودة بين أعضاء اللجان اللذين كانوا يحملون مذاهب واختيارات إيديولوجية مختلفة،وفي بعض الأحيان متضادة، ففيما كان البعض يرى أن يكون قانون الأسرة الجزائري متماشيا مع الدين الإسلامي،كان يرى البعض الآخر انه لابد أن يكون مشتملا على مبادئ وقواعد متماشية مع العصر، ونتيجة لهذا الاختلاف لم يستطيع هؤلاء الاتفاق على نصوص نهائية ومجتمع عليها.

المشروع الثاني كان سنة 1966،وكان في هذه المرة من المؤكد أن القانون سيصدر،هذا ما أكده رئيس الجمهوري في خطابه المؤرخ ي8مارس 1966 جاء فيه يوجد أعداء للثورة والمرأة، وهناك بعض الإشاعات تروج حول مشروع قانون الأسرة ... هذه الإشاعات تقول أن كل الحقوق التي حققتها المرأة سوف تنزع منها ،ونحن نجيب على هذه الإشاعات ببساطة ونقول أن المرأة قد كافحت بنفسها واكتسبت حقوقها في المجتمع.

مشروع القانون سنة 1984:في سبتمبر 1981 تعلن جريدة المجاهد عن تبني الحكومة لمشروع قانون الأسرة (قانون الأحوال الشخصية) الذي سوف يناقشه المجلس الشعبي الوطني

وفي هذه الفترة ثلاث تظاهرات كبرى قد نظمت في أكتوبر من هذه السنة إلى ديسمبر، اتجهن من خلالها إلى مقر المجلس الشعبي الوطني لتقديم عريضة تحمل آلاف الإمضاءات تطالب بإلغاء المشروع، وكان من أهم المحاور التي تفضها الحركة النسوية آنذاك داخل القانون هي قضية الولي الذي لا تستطيع المرأة أن تتزوج دون موافقته حتى لو كبرت في السن * وقضية تعدد الزوجات التي يبيحها القانون يشترط أن يعدل ،في حين لم يضع عقابا للرجل الذي لم يف بذلك.كما للرجل الحق في الطلاق إذا أراد ذلك وله الحق في منع زوجته من العمل خارج البيت إن لم يكن قد اشترطت ذلك في عقد الزواج.

كما نظمت الحركة النسوية عدة لقاءات لمناقشة كيفية رد هذا المشروع فانقسم النساء في ذلك إلى قسمين أو موقفين من الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات في إمكانية حلها للمشكل.فكانت(نساء التجمع) ترى أن الاتحاد لا يستطيع عمل أي شيء لأنه جزء من النظام وانه ليس بالضرورة الاتصال يه. أما النساء الأخريات (إطارات،عاملات.....) فلقد اتصلن بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات واستقبلن من طرف الأمينة العامة التي وعدتهن بأن نص المشروع سوف لا يصادق عليه دون إن تناقشه المنظمات الشعبية،وإنها هي التي سوف تهتم بهذا الأمر ولكن في الأخير اتضح فشلUNFA في حل المشكل نهائيا وخاصة بعد إن رفضت أعضاءه العمل نع النساء قبل الحصول على تسريح من الأمانة الوطنية للحزب ولهذا أنشأ النساء مجلسين:واحد لكتابة الاحتجاجات التي ستوجه إلى المسؤولين ،والثاني يحضر الوفود التي ستتصل بالمجلس الشعبي الوطني ،وبجبهة التحرير الوطني ،وحتى يكون المشكل اكثر أهمية تم إدخال بعض المجاهدات وكانت (مريم ميهوب)* أول مجاهدة يتم الاتصال بها وهي بدورها اتصلت بعدة مجاهدات ،تجمعن حوالي 300 امرأة أمام المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 10 نوفمبر شاركت فيه وجوه بارزة أهمها: السيدة بيطاط زوجة رئيس المجلس الشعبي الوطني وجميلة بوحيرد وأعضاء من UNFA .

إلا أن سياسة الاحتجاج لم تكن معدية في هذه الحالة ، فضعف تواجد المرأة في المجالس التشريعية هو الذي أدى إلى فشل سياسات الاحتجاج كلها فقد صدر قانون الأسرة في 9 جوان 1984بتغيرات طفيفة جدا

و قد تأسست أول جمعية مستقلة في ماي 1985: جمعية من اجل المساواة أمام القانون بين الرجال والنساء ولم تعتمد إلا في سنة 1989.

)

* هي عضو مجلس شعبي وطني آنذاك مع السيدة (خميسي)

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى التمثيل النسوي في الجهاز الحكومي ، حيث أن في المجلس الوطني الذي صودق عليه في سبتمبر 1963 لم يوجد فيه غير ممثلتين هما (خميسي) والآنسة (بن ميهوب) ،هاتين المرأتين حاولتا وضع قوانين أساسية لتطوير المرأة وترقيتها ولكنه كان من الصعب أن يسمع صوتين من بين 138 صوت ،وقد غابت تماما المرأة (من بين أعضاء الحكومة) ولا في مجلس الثورة الذي تكون بعد 19 جوان 1965.

و أول امرأة عينت عضو في الحكومة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هي السيدة (زهور ونيسي) كما عينت كعضو في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1983 ووزيرة الحماية الاجتماعية عام 1985.

خـــــــاتمة:

لقد تأثرت المشاركة السياسية للمرأة في هذه الفترة بالسياسة المتبعة حيث تقلصت في السنوات الأولى من الاستقلال مشاركتها في الحياة السياسية نظرا لغياب حرية التعبير والرأي وغياب الأطر الإيديولوجية التي قد تسمح للمرأة أن تعمل في إطارها حسب توجهاتها الخاصة، إذ أن الممثل الوحيد للنساء كان يسير تحت سلطة الحزب الحاكم، إلى أن حدث انفراج طفيف في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد سمح للمرأة أن تعمل كغيرها من فئات المجتمع ،وبظهور التيارات الفكرية على الساحة السياسية تأطرت المرأة داخل هذه الإيديولوجيات فكانت لها الفرصة في توعية الذات وتوعية الغير ، واثبات الوجود من خلال المشاركة في تحديد المصير العام للمجتمع.

المشاركة السياسية للمرأة في ظل القانون الجزائري:

لقد فرضت المرأة الجزائرية من خلال مشاركتها في الحياة العامة وخاصة في حرب التحرير ضد المستعمر ،وتفانيها في أداء واجبها على السلطات الرسمية الاعتراف لها بالجميل والاهتمام بها كفئة اجتماعية أهلتها مشاركتها السياسية إلى قدرتها على تولي أي منصب داخل المجتمع،بدأ بوثيقة مؤتمر الصومام الذي يذكر انه (توجد في الحركة النسائية إمكانات واسعة تزداد وتكثر بها،وأنا لنحيي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضريه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والمتزوجات والأمهات والمجاهدات اللاتي يشاركن بنشاط كبير ،وبالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس من اجل تحرير الوطن.وقد أعدت هذه الوثيقة بعد عامين من النضال المسلح ضد المستعمر[1]

1- **ميثاق طرابلس**:

لقد جاءت النصوص التأسيسية والدستورية مبنية على أساس التكفل بإقرار الحريات العامة واحترام ممارستها جاء في إعلان المؤتمر التأسيسي الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1962 أن المجلس التأسيسي يعلن (الجزائر جمهورية شعبية ديمقراطية) تضمن للمواطنين والمواطنات ممارسة حرياتهم الأساسية وحقوقهم الثابتة والدائمة.

وبالتالي يعد هذا الميثاق أول وثيقة رسمية رسمت أبعاد السياسة الوطنية لمرحلة ما بعد الاستقلال وقد أكد على الالتزام بترقية المرأة والنهوض بها لتكون عضوا اجتماعيا فاعلا في

*

[1] نعيمة نصيب .مرجع سابق .ص.179.

شتى المجالات .حيث ينص في إحدى مواده على ما يلي (لقد خلفت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها،ولاشراكها في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد[2]،وقد احتوى دستور 1963(وهو أول دستور للدولة والصادر بتاريخ 8سبتمبر 1963 فصل خاص بعنوان الحقوق السياسية يتكون من إحدى عشر مادة ،أهمها المادة 12 التي تنص على أن (كل الأفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات).

2- <u>ميثاق ودستور 1976</u>:

لقد ألزمت معايير حقوق الإنسان الدولية الدول أن تسجل في دستورها الوطني أو أي نص تشريعي متناسب مع مبدأ المساواة بين الرجل والنساء .وهذا ما كرسته كل الدساتير الوطنية ابتداءا من دستور 1976، حيث (يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة)مادة 42. كما تكرس هذه المادة الحماية القانونية المتوفرة للممارسات المجتمعية التي تقوم بها المرأة الجزائرية،وتؤكد على مفهوم المرأة الجزائرية كمواطنة تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحياة العامة.

أما المادة 39 فهي تنص (الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والفرد مضمونة وكل تميز قائم على أساس الجنس والأصل والعمل ملغى) .

بالإضافة إلى ذلك فقد ربط دستور 1976 بين فعالية المرأة في الممارسات السياسية وانخراطها في الحزب كتنظيم سياسي وحيد آنذاك والمنظمات الأخرى فتنص المادة 81 على انه (وينبغي للمرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي ،وفي بناء الاشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية) وبذلك يكون الحزب هو الإطار القاعدي الذي تتمرس في صفوفه المرأة الجزائرية على العمل السياسي وتكتسب الخبرات الكافية لممارسة نشاطها .كما لا ننسى الاتحاد النساء الجزائريات الذي تعتبر الجناح النسوي للحزب ومنه السلطة والذي تتأطر فيه المرأة لممارسة عملها السياسي الاجتماعي (التنموي).

3- دستور 1996:

رغم الأوضاع الجديدة التي جاء فيها هذا الدستور والمتسمة بحرية أكثر وتعددية حزبية ونشاطات جمعوية كثيرة وإشراك أحسن للمرأة في الحياة السياسية ، إلا أن المواد المنصوص عليها في الدستور والخاصة بالمرأة لم تأت بجديد،فنجده يفتتح الفصل الرابع والخاص بالحقوق

)

)1 ((2) نعيمة نصيب ، مرجع سابق ، ص 185 .

والحريات بالمادة 29 التي تنص : (كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بان التمييز يعود سببه إلى المولد أو العرف أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

وأما تحقيق هذه المساواة تذهب المادة 31 إلى أن : (تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن عملية الإزالة هذه لم ترى لها تجسيدا في الواقع، حيث تغيب استراتيجية تدفع المواطنين والمواطنات إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

وأهم ما يميز هذه المادة هو مفهوم المواطنة الذي وصفت به المرأة أول مرة ، وبالتالي فهو تأكيد على تمتع المرأة الجزائرية بحقوقها المدنية ،وهو تأكيد على ضرورة مشاركة المرأة مثلها مثل الرجل في جميع مؤسسات الدولة ،التي تضمن لها الظروف المناسبة لأداء هذه المهام والذي تنص عليه المادة 51 من الدستور،(يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخري غير الشروط التي يحددها القانون). [1]

كما أن هذا الدستور في مادته 32 قد حمل مسؤولية نقل التراث التاريخي المشترك للمرأة والرجل على السواء (الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة ونكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات ، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامة وعدم انتهاك حرمته).

المشاركة السياسية للمرأة في ظل التعددية

تعد مرحلة التعددية السياسية في الجزائر منعطفا كبيرا في تاريخها ، حيث اتسع فيها نطاق الحريات من حيث تكوين الجمعيات أو الأحزاب بعد أن كان الحزب الواحد هو المسير و التنظيمات الوحيدة آنذاك تدور في فلكه ، و بعد أحداث أكتوبر بالذات 1988 ، بدأت تظهر

)1((نعيمة نصيب ، مرجع سابق ، ص 185 .
)1(نعيمة نصيب ، مرجع سابق ، ص 185 .

أطرا جديدة تمكن من امتصاص كل التوجهات السياسية ، ، بهذا ظهرت الأحزاب الثورية التي تجذب إليها ذوي التوجه الثوري ، و ظهرت الأحزاب الإسلامية التي انضم إليها ذوي التوجه الإسلامي ، كما وجد التيار اللائكي الإطار الذي يمكنه التحرك من خلاله و هو الأحزاب اللائكية ، كما ظهرت الجمعيات على مختلف توجهاتها و طبيعة عملها ، فكل ما كان محتكرا سابقا أصبح مباحا في هذه الفترة .

و بهذا بدأت النساء تنتظم داخل هذه الهياكل ، كما بدأت الشخصيات النسائية العامة بالظهور كنشيطات من أجل حقوق المرأة ، و باستثناء الشخصيات التي كانت تقدم نفسها على أنها مستقلة لا تنتمي إلى أي توجه سياسي فإن معظمهن كن أعضاء في أحزاب سياسية ، حيث بدأت المرأة بالخروج إلى دائرة الضوء بعد سرية فرضها 30 عاما من الحزب الواحد .

و بهذا فقد أخذ النضال السياسي للمرأة أشكالا عدّة ، و كانت أهميته و أهدافه تتغير وفقا لطبيعة التنظيمات السياسية التي تعمل بداخلها ، و أيديولوجياتها ، و تكتيكاتها ، و لقد شهد المجتمع الجزائري منذ وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 ضغطا هائلا مارسه الإرهاب آنذاك ، و أعلنت حالة الطوارئ و التراجع الواضح لممارسة الحريات الفردية و بخاصة حرية التعبير مقارنة بالسنوات الثلاث التي أعقبت أحداث اكتوبر 1988 ، و إذا كان النشاط السياسي قد تراجع ، فإن تواجد المرأة على الساحة السياسية قد تراجع أيضا بفعل هذا الوضع ، إلى أن بدأت مؤسسات الدولة تستقر و تخرج من مرحلة الانتقالية و بدأ جزء من الأمن يستتب ، و رجعت المرأة إلى الميدان الاجتماعي و السياسي للعمل من جديد .

المرأة و العمل الجمعوي :

و لقد تشكلت أكثر من 30 منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة في فترة 1989 ، حيث انصب نشاط الكثير من هذه الجمعيات حول قانون الأسرة ، وبذلك احتشدت النساء ضمن جمعيات مختلفة .

- الجمعيات الخيرية النسوية : و التي تعد أكثر أصناف الجمعيات النسوية انتشارا ، و قد و قد هذه الجمعيات مختلطة تكون النساء طرفا فيها ، كما قد تكون نسوية بحتة، و ينصب عمل هذه الجمعيات على محاولة التكفل بمخلفات التحول الاقتصادي كالفقر و انهيار مستوى المعيشة بتوزيع الإعانات على المعوزين من أكل و ألبسة ، و احتياجات طبية... ، و هذا النمط من النشاط هو محاولة التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية دون طرح حلول لها أو القضاء على الفقر الذي يعانون منه (رغم أهمية العمل الجمعوي) .

- الجمعيات أو الهيئات التابعة للأحزاب : و هو النوع آخر من الجمعيات ألا و هي تلك التابعة للأحزاب التي تسعى هذه الأخيرة من خلالها إلى التغلغل داخل المجتمع ، واستقطاب عدد أكبر

من المناصرين ، حيث تتحرك البعض من هذه الجمعيات بدعم من الحزب ، و البعض الآخر قد أعطيت له الحرية الكاملة في التحرك خارج الإطار السياسي .

- الهيئات النسائية التبعة للمنظمات المهنية أو الحرة : مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء ، و لجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان..... الخ

- و ثمة نوع رابع من التنظيمات النسوية يعرف بالنوادي النسوية ، فضلا عن ذلك ، هناك تنظيمات لا تندرج تحت أي من التصنيفات السابقة ، و إنما هي مستقلة عن الحكومة و النقابات المهنية و الأحزاب مثل جمعية تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة ، و جمعية صحة النساء في ولاية تيزي وزو ، و التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات ، و قد تشكلت المنظمة الأولى عام 1985 و هي جمعية تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة ، بمناسبة تنظيم المعارضة النسائية لقانون الأسرة الذي لا يجيز المساواة بين المرأة و الرجل ، و ينتهك حقوق النساء ، و هي أول منظمة نسوية علمانية مستقلة .[1]

المرأة الجزائرية و العمل الحزبي

تعتبر الأحزاب من بين الهياكل التي ارتضتها بعض النساء للعمل السياسي ، فمنذ 1988 عملت الأحزاب السياسية على استقطاب العنصر النسوي لصالحها و ذلك نظرا للثقل العددي و الوزن الاجتماعي الذي تتميز به ، و

مع حرصها على توظيف القوة الانتخابية النسائية لصالحها ، و الإعلاء من شأنها في أدبياتها، اختلفت هاته الأحزاب فيما بينها من حيث درجة الاهتمام بقضايا المرأة و أسلوب التعاطي مع هذه القضية .

فحزب جبهة التحرير الوطني قد انتظمت المرأة في إطار هذا الحزب في مرحلة ما بعد الاستقلال من خلال الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA ، و بالتالي كان عدد النساء كبيرا ، إلا أنه في مرحلة التعددية السياسية و استقلالية الاتحاد عنه تضاءل هذا العدد لتشتت أعضائه بين الأحزاب الأخرى و التنظيمات غير الحزبية ، و تجدر الإشارة إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني في مؤتمره السابع قد أكد على كفالة حق الترشيح لجميع المناضلين و المناضلات وفقا لشروط الممارسة النضالية و الأقدمية ، و بالرغم من ذلك فإنه لم يقدم في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 أية امرأة من بين 64 نائبا الذين نجحوا [1]، إلا أننا يمكن أن

---

[1] أيمن ابراهيم الدسوقي : (الجتمع المدني في الجزائر)، مجلة المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، عدد 259 ، سبتمبر 2000 ، ص 63 .

[1] جمعة معزوزي (المرأة و المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر) ، عن حسين أبو رمان ، المرأة العربية و المشاركة السياسية ، عمان ، دار سندباد للنشر ، 2000 ، ص 337 .

نفسر ذلك بأن الهيئة التي تؤطر مناضلات الحزب و هي UNFA قد انتقلت إلى هيئة تابعة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أنشئ في هذه السنة قبل الانتخابات بثلاث أشهر فقط و بهذا فإن الحزب القديم قد استفرغ من محتواه النسوي ما عدا القليل منهن .

أما في برنامجه لسنة 2000 فقد أولى هذا الحزب اهتماما بالمرأة حيث يؤكد على ضرورة تكريس حقوقها و واجباتها في إطار القيم الوطنية مع محاربة سياسة الإقصاء و التمييز ، والعمل على تثمين دورها و تشجيعها على المشاركة و التواجد أكثر في كل القطاعات السياسية و اجتماعية و الثقافية [2].

أما الأحزاب الإسلامية فقد عرفت انضمام كبيرا للنساء في أوساطها ، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ صرح أعضاءه بأنه يضم عددا من المناضلات يتراوح بين 800,000 امرأة من بين 2 مليون مناضل أغلبهن مكونات في العلوم الإسلامية و طالبات ، و ما يفسر هذا الانخراط الواسع في صفوف هذا الحزب هو تعطش الشعب لحرية التعبير و الإسلام ،و لهذا أثرت فيه و بشكل كبير الخطب الحماسية التي كان يتميز بها قادة هذا الحزب ، و مارست النساء في صفوف هذا الحزب أدوارا كثيرة و متعددة من أجل تنظيم المجتمع حيث عملن في الجمعيات الخيرية و محو الأمية ، و قدمن مساعدات في شتى المجالات ، و بالرغم من ذلك فإن عدم تواجد العنصر النسوي في مجلس الشورى قد أثار اعتراض المناضلات من هذا الوضع ، كما أن الحزب لم يقدم أي مرشحة في انتخابات 1991 .

أما عن حركة مجتمع السلم فقد عمل على استقطاب الشخصيات النسائية إلى صفوفه و إعطائهن فرصة التعبير عن الذات من خلال تحليل و مناقشة مختلف القضايا ليست الخاصة بالمرأة فحسب و لكن أيضا مناقشة البرنامج السياسي الحزب و تقديم الرأي و المشورة ، إضافة إلى الوجود النسائي الفاعل عبر مختلف تدرجاته الهرمية ، حيث إن 20 % من مجلس الشورى أعلى هيئة تنفيذية للحزب هن نساء ، كما أن من المميزات التي تتميز بها النساء في هذا الحزب هو أنها هي من يتكفل بوضع الخطط و البرامج على مستوى الأمانات التي يكلفها الحزب بتسييرها، و عموما فإن مناضلات حركة مجتمع السلم في وضعية متقدمة في العمل السياسي حيث انصبت اهتماماتهن على الجانب الثقافي و التسامح الاجتماعي ، و عملن في إطار هدف شامل

[2] حزب جبهة التحرير الوطني ، المحاور الرئيسية ، 2000 ، ص 48 .

1- تاريخ المشاركة السياسية للمرأة

1-1- نضال المرأة الجزائرية قبل اندلاع الثورة

كثير من الحقائق التاريخية تشهد بأن المرأة الجزائرية لعبت دورا نضاليا أثناء الثورات و الانتفاضات ضد المستعمر منذ سنة 1830 م ،وقد برزت في هذه الفترات من التاريخ بطولات نسوية كانت البطلة الجزائرية " لالا فاطمة نسومر مثالا خالدا لهذه البطولات ؛ تقود المرأة الجزائرية لتحرير الوطن ، حيث عزم الفرنسيون سنة 1851 على احتلال منطقة جرجرة ، فشنوا حملة كبيرة حاصرت المنطقة من عدة جهات ، و استمرت المقاومة عنيفة بين المواطنين و المعتدين فظهرت البطلة " لالا فاطمة نسومر" تتزعم قبيلة " إيليثي " و قادت المجاهدين في ثورة عارمة عام 1857 و توالت انتصاراتها على القوات الفرنسية التي حاولت عبثا إخمادها مما اضطر الحاكم العام " راندون " إلى أن يخرج إلى مواجهتها بنفسه على رأس قوته ، و تمكّن بعد عدة معارك دامية أن يهزم الثوار و أن يأسر القائدة "لالا نسومر " في أربعاء " بني إيراثن " في ماي 1857 ، و في جويلية من نفس السنة قبضوا على المجاهدة [1]، و استشهدت في الأسر .

و من الناحية المقابلة ، و ليس بعيدا عن جبال جرجرة فإن المرأة الجزائرية في الشرق الجزائري و لا سيما في قسنطينة لم تختلف عن زميلتها ؛ حيث وقفت مع زعيمها " أحمد باي " مواقف لا تنسى ، أين شاركت في المقاومة بكل بسالة و دافعت عن مدينة قسنطينة بوابة الشرق الجزائري و بسقوطها أعلنت المرأة الجزائرية الحداد في كامل هذه المناطق و لبست " الحايك" الأسود بدلا من الحايك الأبيض و بقيت على حالتها طيلة الفترة الاستعمارية . و مازال هذا النوع من اللباس موجودا حتى الآن و بطبيعة الحال فإنه يعد شكلا من أشكال الرفض و المعارضة للتواجد الأجنبي ،

---

[1] أنيسة بركات : **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر.198، ص13 .

و يعد أيضا موقفا سياسيا واعيا بحقيقة المواطنة و الدفاع عن الوطن بالمفهوم الحديث للسياسة .

و هاتين البطلتين و غيرهما ليحملان دلالات سوسيولوجية متعددة تبرز وضع المرأة الجزائرية و مكانتها في إطار النسق القيمي السائد :

- في الوقت الذي كانت فيه قيادة الجيوش في أغلب المجتمعات حكرا على الرجال تمكنت المرأة الجزائرية من القيام بذلك و قادت حملات للمقاومة على أوسع نطاق ، و هذا يبرز قيمة اجتماعية تظهر نظرة المجتمع للمرأة على أنها كائن لا يختلف عن الرجل ، و له نفس المميزات و القدرات و ربما تتفوق عليه ، و بالتالي فإن أفراد المجتمع رجالا كانوا أم نساء لا يجدون ضيقا في الانطواء تحت لوائها ما دامت قد أثبتت قدرتها ، و بالتالي فالمرأة معترف لها في نسق العلاقات الاجتماعية بأحقية أداء الأدوار المهمة في النظام الاجتماعي .
- هناك صور المشاركة المرأة في السياق السياسي بالمفهوم الحديث و الذي تتبلور ملامحه في أعمال المقاومة المختلفة سواء كانت عسكرية من خلال المشاركة في الحرب و أو سلمية من خلال ملامح الرفض المتمثلة في تغيير لون اللباس ، و هو مشابه للإضراب و المظاهرات حاليا.
- إن إرادة المرأة كان عاملا بارزا في قيامها بالعمل الوطني ، و هذا يوضح قيمة المبادرة ، و هي بدورها صورة للمشاركة السياسية النابعة من الإرادة الذاتية ، و الإيمان بضرورة أداء الدور و تحمل المسؤولية بكل أعبائها.
- إن الظروف الاستعمارية التي تعيشه البلاد تتطلب من كل ذي قدرة و كفاءة العطاء المستمر و البذل اللامتناهي رجلا كان أو امرأة ، فليس المجال مجال صراع حول حقوق و واجبات ، و إنما الأولية هو الحرية الكاملة للوطن ، و هو هدف سامي على كل المواطنين و المواطنات أن يهبوا لتحقيقه .

و رغم ذلك فإن المرأة الجزائرية عموما كانت تتخبط في الجهل و الحرمان و الكبت نظرا لتقوقعها و عدم تفتحها على الثقافة الاستعمارية خوفا من الانزلاق و التأثر بهذه الثقافة.

و مع تطور الوعي القومي بدأ الجزائريون يتنبهون إلى ضرورة تعليم المرأة أولية للرفع من مستواها الفكري و الثقافي ، و مع ظهور الحركات الوطنية الجزائرية منها جمعية العلماء المسلمين التي فتحت بعض المدارس أبوابها للفتيات و من سنة 1930 إلى سنة 1939 ازدادت المطالبة بضرورة تعليم الفتيات الذي وصل عددهن سنة 1939 إلى 21679 فتاة متعلمة و تطور سنة 1957 إلى 81448 فتاة متعلمة ، و بعد الحرب العالمية الثانية واصلت الفتاة الجزائرية تعليمها لتصل إلى الثانوية و حتى الجامعة ، وظهرت عدة جرائد و مجلات كان لها الدور الكبير في النضال من أجل تطوير المرأة المسلمة في شمالي إفريقيا و مع وجود الراديو كوسيلة إعلامية في أغلب البيوت الجزائرية أصبحت هذه الوسيلة الرابط الذي يسمح للمرأة بالاطلاع على ما يجري في العالم[1] .

1-1-1- المنظمـــات النسوية

كما أن المرأة الجزائرية قد طالبت بحقوق وطنها من خلال العمل المؤسساتي فأنشأت بذلك جمعيات و منظمات نسوية أهمها[2] :

1-1-1-1-الاتحاد الفرنسي الإسلامي لنساء الجزائر: و ظهر سنة 1937 حيث وصل مجموع النساء المنخرطات في هذه المنظمة 36 امرأة بين أوروبية و مسلمة ، و هذه المنظمة هي وجه التقارب بين الأوروبيات و المسلمات اللواتي يعتبرن أكثر تفوقا من الناحية الفكرية و قد طرحت هذه المنظمة في سنواتها الأولى بعض القضايا كالنظافة للحفاظ على الصحة ، و من المعروف أن العضوات المسلمات اللواتي هن في المنظمة يتمتعن بالحماية و الرعاية من طرف الحكومة الفرنسية ، و هن بالتالي ممن يتمتعن بالجاه المادي ، و قد كانت من بين أعماله الخيرية فتح مركز صحي يفتح بعد الظهر من كل يوم

---

[2] مصطفى عوفي : **الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة و انعكاساتها على الوعي الاجتماعي** ، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية . سنة [1] مصطفى عوفي : **الأوضاع الاجتماعية للمرأة العاملة و انعكاسها على الوعي الاجتماعي** ، مرجع سابق . ص

[1] مصطفى عوفي : **الأوضاع الاجتماعية للمرأة العاملة و انعكاسها على الوعي الاجتماعي** ، مرجع سابق . ص

[2] سعد حورية : **الوضعية الاجتماعية و السياسية للمجاهدات بعد الاستقلال** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي ،سنة 1995-1994 ، ص 51-52-53.

.

و يقدم الخدمات إلى النساء و الفتيات المقبلات عليه ، و هذا فيما بين السنوات 1944 و 1947 ،و كان لهذه المنظمة نشاطات ثقافية كتنظيم محاضرات و أسواق خيرية .

1-1-1-2- اتحاد النساء الجزائريات : و كان يعمل تحت إشراف الحزب الشيوعي الجزائري ، إلا أنه لم يلقى الإقبال الكبير لأن جل عناصره هن من الفرنسيين ، و قد استقرت هذه المنظمة إلى عام 1955 حيث انحلت نهائيا ، و ذلك يوم 15 سبتمبر بعد عشرة أشهر من انطلاق الثورة التحررية ، و كان لهذا الاتحاد جريدة تسمى " نساء الجزائر " كانت تنادي جميع النساء الجزائريات من كل المستويات ، و من كل منطقة للتضامن مع النساء الفرنسيات ، كما كانت تنادي بالتساوي و العدالة بين كل نساء العالم و بالضبط بالنسبة للنساء المسلمات .

1-1-1-3- جمعية النساء المسلمات الجزائريات

و قد كانت تعمل تحت إشراف الحركة من أجل انتصار الحريات حيث أنشأت هذه المنظمة في 24 جويلية سنة 1947و انحلت في أول نوفمبر 1954 ، و هي التي تحولت فيما بعد إلى لجنة للعمل بقيادة السيدة " مامية شنتوف "، و قد تولت الأمانة العامة فيها السيدة " نفيسة حمود" ، و كانتا تقومان بالتنظيم السياسي و التنسيق في ناحية الغرب

(وهران ، تلمسان) ، و كانت أهداف هذه المنظمة ظاهريا مساعدة الأسر المعوزة بينما كان عملها الحقيقي هو التكوين السياسي للنساء ، و قد كانت تستعمل حتى الغرف المسرحية لأجل ذلك في العاصمة في قاعة السنما " دنيا زاد " ، و كذلك في وهران و تلمسان ، عندما تتوفر أماكن العرض و الفرص السانحة لذلك ، و كانت العروض تدور حول قضية الاستقلال الوطني كما كانت العضوات تغتنم فرصة التجمعات النسوية على اختلافها من أجل التذكير بضرورة العمل لتحقيق استقلال الجزائر.

و جمعية النساء الجزائريات المسلمات لم تطرح في برنامجها أي مطلب نسائي ، و لم تطرح في أي مناسبة قضية ترقية المرأة ، و إنما كان اهتمامها فقط ضمن الاهتمام العام للشعب الجزائري و هو استقلال البلاد ، و تذكر " مامية شنتوف " أنه من بين العناصر الأولى لهذه الجمعية توجد السيدة " نفيسة حفير ، فطيمة زكال ،

سليمة بلحفاف، مليكة مفتي زهور رقيني" و كان من المهام الرئيسية لهذه الخلايا هو إدخال فكرة الاستقلال بكل الطرق الممكنة في الوسائط النسوية ، و كان العمل النشيط خاصة في بلكور و القصبة ، و كانت السيدة " مامية شنتوف " هي التي تقوم بالربط بين الخلايا النسوية و الحزب الذي كان يمثل أحيانا من طرف " محي الدين حفير ، علي محراز ، عبد الرحمان طالب ، و أحيانا مع عبد الحميد سيد علي.[1]

1-2- : مشاركة المرأة الجزائرية في ثورة التحرير الكبرى :

إن من أبرز خصائص الثورة التحريرية ، و أهم سماتها و أسباب انتصار المقاومة الجزائرية على العدو المستعمر هو أبعادها الشعبية ، لأنها منبثقة عن إرادة الشعب بمختلف شرائحه ، حيث تمكن الجيش من مواصلة الكفاح المسلح ، و قدم الشعب الجزائري تأييدا مستمرا للثورة ، فالاتصالات و الأخبار و المأوى و التموين و المساعدات المالية لم تنقطع عنه ؛ و قد سبق ذلك عملية تعبئة شاملة تمّ فيها تحريض الشعب على المقاومة ،و استجابت المرأة كغيرها من فئات المجتمع الجزائري للحركة النضالية رغم الأوضاع الاجتماعية و الثقافية الصعبة التي تعيشها .

و لقد تعددت دوافع المرأة الجزائرية للخروج إلى الجهاد و الالتحاق بصفوف المجاهدين في الجبال بين دوافع سياسية و اجتماعية و ذاتية ؛ فالرغبة في الاستقلال و العيش في سلام و حرية هو الدافع السياسي الذي كانت تطمح إليه كل امرأة ذاقت مرارة الجهل و الظلم و الترمل و اليتم...، فكانت تسعى بكل ما أوتيت من قوة إنهاء الحالة الاستعمارية الاستعبادية ، و في مقابل ذلك نجد أن الظروف الاجتماعية التي أصبحت تعيشها بعض النساء تحتم عليها الالتحاق بجيش التحرير الوطني ، فهنالك زوجات و أمهات المجاهدين اللواتي وقعن عدة مرات في قبضة السلطات العسكرية الفرنسية و تلقين أسواطا من العذاب ..، فخوفا من أن يقعن مرة أخرى تحت مخالب العدو التحقن بصفوف جيش التحرير.

كما أننا نجد بعض المناضلات قد انضممن إلى الجيش لاكتشاف العدو لأعمالهن السياسية و الفدائية ، و منهن من أرادت الثورة على الواقع الأليم الذي كنّ

---

[1] سعد حورية : مرجع سابق . ص 41

يعشنه من فقر و جهل ، و النساء اللواتي لم يبق لهن أحد حيث قتل المستعمر كل أفراد العائلة من زوج و أب و أخ ، فقررت الانتقال إلى الجبل ، أما الطالبات فقد أتيحت لهن الفرصة للانضمام في الجيش بعد الإضراب الذي وقع في 06 ماي 1956و الذي عبر الطلبة من خلاله عن وعيهم و إيمانهم بالثورة ، و لكن عملية إشراك المرأة لم تكن بالشيء الهين نظرا للعادات و التقاليد و الذهنية السائدة ، ولذلك فقد تمّ في بداية الأمر الاتصال بالنساء المتزوجات و المعروف على أزواجهن و أهلهن بالوطنيين و الأرامل اللواتي يعشن لوحدهن ، و نظرا للحماس المتزايد لدى الفتيات الجزائريات أجبر القادة السياسيون على قبول الفتيات و الاعتماد عليهن في بعض المهام .

و بهذا فقد تعددت أشكال النضال النسوي في ثورة التحرير الكبرى و ذلك حسب المستوى التعليمي ؛ ففي الوقت الذي اقتصر فيه دور بعض النسوة على الإيواء و الإطعام و الإرشاد فقد تعدى ذلك عند البعض الآخر إلى حمل السلاح و القيام بالعمليات الفدائية ، و انقسم دور المرأة الجزائرية إلى ثلاثة أصناف:

- **المناضلة** : حيث تكرس المناضلة جهودها لإرساء قواعد التنظيم للنساء في المدينة بتكوين نظام سياسي نسائي مشكل من خلايا و أقسام و أفواج لتعبئة الجماهير و توعيتها و تكوين المسؤوليات المحليات التي تعقد بدورها اجتماعات مستمرة تهتم من خلالها بالتوضيح و التوجيه و نشر المبادئ... ، فهي على مستوى الولاية تقوم مع زميلاتها المناضلات بدور المحافظة لسياسية و مراقبة الجنديات و الإطلاع على الوضع السياسي و الاجتماعي في المنطقة ، و كذلك الاتصال بالمنظمات النسوية، و تشجيعها على بث الوعي الوطني و الروح النضالية .

أما على مستوى القرى فهن ينتقلن بين القرى مرتديات زي القرويات الشيء الذي سهل عليهن الاندماج مع الأهالي و عادة توجد مسؤولة و نائب لها في كل دوار .

- **الفدائية**[1] : تعتبر الفدائية مجاهدة تنفذ عملياتها في المدن و تعيش وسط سكان المدينة ، فهي لا تلبس الزي العسكري مثل الجندية بل تحتفظ على مظهرها الطبيعي

---

[1] أنيسة بركات . نضال المرأة الجزائرية. مرجع سابق. ص 55

[2] نعيمة نصيب ،مرجع سابق ، ص176

[1]5 نعيمة نصيب : مرجع سابق ، ص 176 .

كي لا تثير الشكوك لدى العدو في تصرفاتها ، كما أن أغلب الفدائيات من الطالبات اللاتي تركن دراستهن إثر الإضراب الذي وقع سنة 1956.

تهتم الفدائية بتقديم نشاطات بالغة الأهمية حيث تقوم بعمليات تدمير مراكز العدو ، و تساهم في الهجوم على الثكنات و محافظات الشرطة و مراكز الدرك و الحرس و الملاهي و المقاهي و السنيما... ؛ كما أن الفدائية هي التي تحمل السلاح و المتفجرات و أنواعا أخرى من العتاد و الوثائق السرية و تنقلها إلى المسؤولين من مكان لآخر .

- **المسبلة** : و تنهض المسبلة بأعباء مختلفة مثل الفدائية ، حيث تقوم بحراسة المجاهدين أثناء عملياتهم في المدينة ، و بعد تنفيذ مشاريعهم تبرز لهم المسبلة لتمهد لهم الطريق و تصونهم من أعين العدو ، و تخفي العتاد و الوثائق السرية ...، و من أهم الجزائريات اللواتي كتبت أسماءهن في التاريخ ، و في مجال الكفاح النسوي نجد "جميلة بوحيرد " التي ناضلت في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ صيف 1956 و ألقي القبض عليها في سنة 1957. بعد اكتشاف مخبر لصنع الأسلحة و القنابل لعمها مصطفى بوحيرد ، و كانت تحمل وثائق سرية و رسائل متجهة به إلى سعدي ياسف ، و علي لابوانت ، كما أنها سبق و أن شاركت في وضع إحدى القنابل المصنوعة في مقهى " ميلك بار " [1].

1-2-1- نضال المرأة الجزائرية خارج الوطن

و على غرار النساء اللواتي شاركن في الحرب التحريرية هنا في الجزائر ، كانت هناك نساء جزائريات شاركن في الكفاح المسلح المنظم في الفيدرالية الفرنسية ، بحيث كانت النساء يساعدن في جمع الأدوية و المال لإرسالها إلى الجزائر ، و تكوين خلايا لتوعية المرأة ، كما نظمت عدة تظاهرات أكبرها و أهمها مظاهرات17 أكتوبر 1961 كما تعرضت النساء للسجن في فرنسا .

و من الأعمال البارزة التي قدمتها المرأة الجزائرية لصالح القضية خارج البلاد تمثيلها للمرأة الجزائرية في الملتقيات النسائية الدولية ، و نذكر من ذلك الدور الذي

---

[1] نعيمة نصيب : مرجع سابق ، ص 176 .
[1] أنيسة بركات : مرجع سابق ، ص 55 .

لعبته في المؤتمر الدولي الرابع للاتحاد النسائي الديمقراطي الذي عقد في " فيينا " سنة 1958 حيث أسمعت فيه صوت الثورة قائلة: " أطلب من المؤتمر أن يراعي في اللائحة الختامية بأن المرأة الجزائرية لا تطلب في الوقت الحاضر حقوق العمل و تحسين مستوى العيش ، بل إيقاف هذه الحرب الرهيبة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل قضية الحرية و الاستقلال.

كما شاركت أيضا في المؤتمر الدولي النسائي الرابع المنعقد في باماكو سنة 1960 و الذي أشاد بعدالة النضال الجزائري ، و نظمت اللائحة التي صادق عليها النقاط التالية :

- يحيّي المؤتمر الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري منذ ما يزيد عن خمس سنوات من أجل تحرير الوطن.
- يؤيد المؤتمر مطالب الشعب الجزائري العادلة و مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة الرامية إلى الحصول على ضمانات الضرورية لتحقيق تقرير المصير بصورة نزيهة في نطاق احترام وحدة الشعب و وحدة التراب الوطن.
- ينادي المؤتمر جميع الإفريقيات اللواتي يعمل أزواجهن و أبناؤهن في صفوف الاحتلال الفرنسي أن يبذلن مجهوداتهن ليفرضن على حكوماتهن سحب مواطنيها من حرب الجزائر [1].

خلاصة :

لقد كان للمرأة الجزائرية مواقف و نشاطات سياسية لا تقل أهمية و فعالية عن الرجل ، فبالرغم من الأمية التي بلغت 98 % لدى النساء و المستوى التعليمي الضعيف ، إلا أنها كانت رمزا لجميع نساء العالم بحسن أداءها و كفاحها ضد الاستعمار ، و لا يفوتنا في هذا الحديث ذكر حادثتين بارزتين مرت بهما المرأة الجزائرية برهنت من خلالهما على تمسكها بقيمها و هويتها الأصيلة:

<u>الحادث الأول</u>:

[1].نعيمة نصيب . مرجع سابق . ص 177 .

وقع في إطار احتفال الاستعمار الفرنسي بمرور مائة عام (قرن) على احتلال الجزائر ، حيث أرادت أن تبرهن (فرنسا) لسادتها الكبار القادمين من باريس و عواصم أوروبية أخرى للمشاركة في الاحتفال أن المرأة الجزائرية قد تحولت عن أصالتها إلى الغرب و أصبحت امرأة فرنسية في لسانها و زيها و في تفكيرها و نمط حياتها ..، و لكن المفاجأة التي لم تكن متوقعة صدمت الإدارة الاستعمارية عندما خرجت ثلاث جزائريات فوق منصة الاستعراض الرسمية بالزي الإسلامي ، فلم يجد رئيس المستعمرات إلا أن يعترف أمام الحضور قائلا : " ما أصنع أيها السادة إذا كان القرآن أقوى من فرنسا " ، و منذ عام 1931 تحولت المرأة الجزائرية إلى قضية في ملف الاستعمار أولاها أهمية كبرى و واضحة ، إلى أن انفجرت الأحداث المؤلمة يوم 08 ماي 1945 حيث كانت المرأة حاضرة في تلكم المجازر البشعة .... ، و حسبك أن تتخيل الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي يخلفها استشهاد 45000 شهيد تركوا وراءهم نساء (أخوات ، عمات ، خالات ، أمهات ...) ، هذه الأحداث كانت كافية بأن تحدث انقلابا في فكر المرأة الجزائرية ، حيث تحولت عقلية المرأة إلى الثورة على
الواقع .[1]

الحادث الثاني :

فقد وقعت سنة 1958 من أجل سفور المرأة و تحريرها و برهنت فيه المرأة مرة ثانية عن وعيها و شجاعتها ، لم يكتف الاستعمار الفرنسي بوسائل القمع و الإرهاب ، لجأ إلى سلاح معاكس لبلوغ أهدافه محاولا الاستيلاء على عقول النساء و تدمير شخصيتهن ، و هكذا استعمل سلاح سفور المرأة و تحريرها كوسيلة للوصول إليها ،و في يوم 13 ماي 1958 عقد " سوستال " حاكم الجزائر آنذاك اجتماعات سيق إليها الناس بالقوة العسكرية و خطب داعيا و محرضا إلى تحرير المرأة ، و تحت ضغط القوة العسكرية أرغمت بعض النساء على خلع الحجاب و حرقه أمام الجماهير بعد

---

[1] أبو جرة ال**جذور الصراع في الجزائر**لوطنية للطباعة و النشر، مطبعة عيسات إيدير ، 1995 ، ص 203 . 7 .

انتهاء الخطب في ساحة إفريقيا الشمالية بالعاصمة (الفوروم سابقا) ، أما في اليوم التالي فلم تظهر امرأة جزائرية سافرة ، و هذه الظاهرة أكدت للاستعمار أن المرأة لا تنزع الحجاب حسب رغبته و إرادته و لكنها تنزعه في ساحات الوغى أو في بلاد حرة مستقلة ، و اعتمدت التمسك بالحجاب أكثر مما مضى حتى لا تترك للعدو ثغرة ينفذ منها لمحاربة شخصيتها و مقوماتها[2].

1-3- مرحلة الحزب الواحد

إن الواقع الناجم عن السياسة الاستعمارية المتبعة ، و التي ازدادت خطورة بفعل 08 سنوات حرب ضد المحتل و التهديم المنظم للهياكل الاقتصادية ؛ و نهب ثرواتها الطبيعية قد أضر كثيرا بالبلاد ؛ حيث ورثت الجزائر بعد الاستقلال هيكلا اقتصاديا فوضويا ؛ موجها لخدمة مصالح الاقتصاد الفرنسي ؛ إضافة إلى أنه قد غادر ما يقارب المليون معمر أوروبي الجزائر دفعة واحدة في ظرف بضعة أشهر تاركين مزارعهم و نشاطهم ووظائفهم منهم50000 إطار سام ؛ 35000 إطار متوسط و 100.000عامل موظف ، كما قامت منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين المحكومين بالإرهاب المتطرف تنفيذ سياسة الأرض المحروقة [1]، و أمام هذه

---

[2]6 أنيسة بركات : مرجع سابق ، ص 56 .

[2] أنيسة بركات : مرجع سابق ، ص 56 .

[1] أحمد هني: **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1991، ص45 2.

الظروف المتدهورة فإنه تطلب ذلك تجنيد كل القوى الحية للارتقاء ، و النساء (و هن يمثلن احتياطيا معتبرا للقوة العاملة) يجب إدماجها في القطاع الإنتاجي ، و من هنا لم يعد إسهام المرأة في تحقيق التنمية كحادث غريب ، و لكنه مواصلة للدور و المهمة الوطنية المطلوبة .

إلا أن نسبة الأمية التي كانت تعاني منها المرأة الجزائرية في ذلك الوقت والتي بلغت 98 % كانت حائلا دون تسخير المرأة في الكثير من المجالات التي تحتاج إلى المستوى العلمي ، و لهذا السبب غابت المرأة عن الكثير من القياديين أهمها المجال السياسي .

وإذا كانت الأمية عاملا أساسيا في تدهور وضع المرأة آنذاك و رجوعها إلى البيت ، فإن غياب مشروع متكامل بعيد المدى مخصص للمرأة في حد ذاتها هو أيضا عامل مهما ، حيث أن المرأة عندما خرجت لمقاومة المستعمر كان هدفها الأوحد هو الاستقلال ، و لما تحقق الهدف وجدت نفسها مجبرة على الاعتقاد بأن دورها قد انتهى و بالتالي ضرورة العودة إلى دورها الطبيعي الذي حدده لها المجتمع ، أما النساء النشيطات في المجال العام فقد انقسمن إلى فئة التحقت بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات باعتباره الهيئة النسوية الوحيدة التي يمكن للمرأة أن تنشط بداخلها، و هي الفئة التي تسير على نهج السلطة تحاول تطبيق استراتيجية الدولة عند الشق النسوي ، و هناك فئة أخرى استفرغت جهودها في النضال ضد قانون الأسرة .

1-3-1- الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات:

أنشئ الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات مباشرة بعد الاستقلال وذلك في 13جانفي من سنة 1963 بحيث انتظمت ندوة وطنية جمعت حوالي 75 مناضلة من مختلف مناطق الجمهورية [1].

---

[1] vandevelde helene : **la femme et la vie politique et sociale depuis l'independance en Algerie**.p.12.

وكان من بين أهم أهداف المنظمة تعبئة عدد كبير من النساء وتنظيمهن وتسييسهن وتوعيتهن ،وذلك بغرض المواجهة الموضوعية لمشاكل المرأة الحقيقية وجعلها تشارك في عملية البناء الوطني والتنمية الشاملة،بالإضافة إلى توسيع نطاق عملها لتفعيل دورها

وإعطائها وزنها الحقيقي والمناسب لمكانتها الاجتماعية ودورها التاريخي ، ولكن عوامل كثيرة حالت دون ذلك ، حيث اقتصر نشاطها لمدة طويلة على المدن الكبرى وبخاصة العاصمة ، فلم تتمكن من الانتشار في المدن المتوسطة والصغيرة والأرياف ، وهذا ما يلاحظ على مناسبات إحياء اليوم العالمي للمرأة والذي كان يوجه إلى تدعيم التضامن والتعاون مع الشعوب المناضلة أكثر منه إلى الاهتمام بقضايا المرأة الجزائرية ، حيث كان في سنة1968 مناسبة للتضامن مع الشعب الفيتنامي ، وخصص سنة 1969 للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، وكان سنة 1970 يوما للتضامن مع الشعوب المكافحة في إفريقيا[2]، إضافة إلى ما كان يقع من أعمال خيرية توزع فيها الهدايا على أبناء الشهداء والمرضى.

وهكذا فان الطابع الإيديولوجي قد طغى على الأهداف الحقيقية المقررة لمثل هذه المنظمة، والذي يجب أن يمس بالدرجة الأولى إنشغالات المرأة ، ولهذا فقد بقيت قضية المرأة تطرح في إطار عموميات مرتبطة بإيديولوجية الدولة الجزائرية بعيدا عن الانشغالات الجوهرية للمرأة ، مما يدفعنا إلى الاعتقاد أن المنظمة كانت تعمل على إبقاء المرأة في دورها التقليدي.

1-3-1-1- العلاقة بين الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات بالحزب

إن طبيعة السلوكيات السياسية للنظام الجزائري بعد الاستقلال جعلت من الثقافة السياسية للفرد الجزائري ذات توجه واحد ، فقد نتج عن هذه الممارسات هيمنة شاملة

---

[2](4) نعيمة نصيب : مرجع سابق ، ص 188 .

[2] نعيمة نصيب : مرجع سابق ، ص 188 .

[1](1) زعموش فوزية : **المجتمع المدني في التجربة الدستورية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في الحقوق ، جامعة قسنطينة 2001-2002 ، ص 108 .

على جميع تنظيمات المجتمع المدني على أساس أنها وسائل لتدعيم أركان النظام السياسي ، و إعادة إنتاج خطابه الإيديولوجي ، و ترسيخ مبادئ و العمل على قبولها ، مما أنتج ثقافة سياسية ذات توجه واحد لا يخدم إلا أهداف السلطة القائمة ، و أنشأت السلطة مؤسسات لتحقيق ذلك [1]، من أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات .

إن الاتحاد هو منظمة جماهيرية وامتداد لحزب جبهة التحرير الوطني ، و كل نشاطاته الثقافية والاجتماعية والسياسية مخططة ومراقبة من طرف الحزب ، و لها فقط الحرية فيما يتعلق ببعض المشاكل الاجتماعية ؛ ونشاطها هو شرح توصيات الحزب ولوائحه ومقرراته.

و بالتالي فالاتحاد لم يشكل منافسا قويا للحزب ، فالعلاقة بينهما لم تؤد إلى مواجهات صريحة ومكشوفة مثلما حدث مع الاتحاد العام للعمال لجزائريين وبقيت العلاقة بين التوتر الخفيف والتفاهم المعتدل إلى أن جاء الرئيس هواري بومدين ووضع حدا لطمع المنظمات الجماهيرية في الاستقلال وحرية التحرك لاسيما وأن الاتحاد كان في تلك الفترة بصدد إعداد نظرية جديدة تعبر عن رغبة في تقوية حركته ، وبالتالي تمكينه من الانطلاق في سير حثيث نحو غاياته الأساسية على المدى البعيد و أهمها القضاء التام على كل تمييز بين المرأة والرجل ، وتحقيق المساواة التامة بينهما ؛ كان الاتحاد عازما عل الدفاع عن أطروحاته الجديدة في مؤتمر 1969 وعبر عنها في التقرير التوجيهي الذي أعده أثناء الأسابيع الأولى من هذه السنة أكدت فيه قيادة الاتحاد على احتكار الحزب لوضع السياسة العامة للبلاد وتوجيهها،واعتبرت المنظمة نفسها ذات طابع خاص، فطالبت من الحزب أن يقوم بإدماج النساء كاملا وعلى جميع المستويات في أجهزته،وتمكينهم للوصول إلى مواقع المسؤولية السياسية والمدنية ، وطالبت بتحويل العقليات التقليدية والضغط على الحكومة من اجل إلغاء التمييز اتجاه النساء ومنحهن إمكانية مباشرة المسؤوليات السياسية واحترام الإجراءات المتعلقة بحقوق المرأة المحددة في الدستور والميثاق،ولكن الحزب لم يكن مستعدا لتقبل هذه الطلبات وهذا التدخل في شؤونه الخاصة والتركيز عل الجوانب السياسية بدلا من

---

[1] زعموش فوزية : **المجتمع المدني في التجربة الدستورية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في الحقوق ، جامعة قسنطينة 2001-2002 ، ص 108 .

المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المرأة .فقام فورا بهجوم مضاد تمخض عنه تنصيب قيادة جديدة يوم 3 أفريل 1969 وفرض على المنظمة منح الأولوية للمشاكل الاجتماعية[1].

1-3-1-2- مشكلة التجنيد: بقي التكوين الاجتماعي للمنظمة مقتصرا على أقلية ضئيلة من نساء المدن من المثقفات ، وبقيت الجماهير النسوية العريضة غائبة عنها تماما ،حيث نلاحظ أن عدد المنخرطين ستة 1987 وصل إلى(326-193).وهذا عدد ضئيل جدا إذا ما قارناه بعدد النساء اللاتي لابد من أن تكون المنظمة تحويه،أما الفئة التي انخرطن فيها فنجدها مشكلة من النساء اللواتي انخرطن على اثر مشكل حصل لهن في حياتهن.

إن تبعية المنظمة للحزب تعتبر عاملا أساسيا وسببا رئيسيا في عزوف النساء عن الانخراط فيها ، فتدخلاتها محدودة جدا، وضعيفة لا تتجاوز إنشاء بعض المراكز والاجتماعات وتطبيق ما جاء به الحزب،هذا مع غياب الإطارات العليا لتسييرها.

ومنذ سنة 1976 برزت بعض الجمعيات والاتحادات النسوية في وهران ، الجزائر ، قسنطينة و عنابة ، تحاول الاهتمام وتحليل وضعية المرأة الجزائرية والمطالبة ببعض الحقوق المتمثلة في رفض تعدد الزوجات، رفض الزواج الإجباري.

ورغم كل هذا فانه لا يمكن إنكار دور هذه المنظمة في تحقيق يعض التغيرات التي مست أوضاع المرأة الجزائرية،أهمها مجال الأمية الذي انخفض تدريجيا إلى 85.4 عام 1966، وصولا إلى 74.3 % سنة 1977 ، إضافة إلى تكوين مناضلات سياسيات نشطات وكن يمثلن البديل النسوي الذي يمكن أن يؤمن تمثيل فئة اجتماعية لها وزنها في المجتمع لتكون صورة عن مشاركة المرأة.

[1] سعدو حورية : مرجع سابق ، ص 95 .

1-3-2- قانون الأسرة:

1-3-2-1- المراحل التي مر بها قانون الأسرة:

في أوائل 1963 بدأت عدة لجان في العمل لإيجاد قانونا موحدا للأسرة لصالح الجزائريين يكون متماشيا مع الوعود التي اقترحت في مؤتمر طرابلس ،هذا المشروع أهمل في بداية الستينات 1964 ولم يتم نشر أي شيء بصدده نتيجة الاختلافات التي كانت موجودة بين أعضاء اللجان الذين كانوا يحملون مذاهب واختيارات إيديولوجية مختلفة ، وفي بعض الأحيان متضادة ، ففيما كان البعض يرى أن يكون قانون الأسرة الجزائري متماشيا مع الدين الإسلامي،كان يرى البعض الآخر أنه لابد أن يكون مشتملا على مبادئ وقواعد متماشية مع العصر، ونتيجة لهذا الاختلاف لم يستطيع هؤلاء الاتفاق على نصوص نهائية ومجتمع عليها.

أما المشروع الثاني فكان سنة 1966، و في هذه المرة كان من المؤكد أن القانون سيصدر، كما أكده رئيس الجمهوري في خطابه المؤرخ في 8 مارس 1966 جاء فيه : " يوجد أعداء للثورة والمرأة، وهناك بعض الإشاعات تروج حول مشروع قانون الأسرة ... هذه الإشاعات تقول أن كل الحقوق التي حققتها المرأة سوف تنزع منها ،ونحن نجيب على هذه الإشاعات ببساطة ونقول أن المرأة قد كافحت بنفسها واكتسبت حقوقها في المجتمع" .

1-3-2-2- مشروع القانون سنة 1984 : في سبتمبر 1981 تعلن جريدة المجاهد عن تبني الحكومة لمشروع قانون الأسرة (قانون الأحوال الشخصية) الذي سوف يناقشه المجلس الشعبي الوطني ، وفي هذه الفترة نُظمت ثلاث تظاهرات كبرى في أكتوبر من هذه السنة إلى ديسمبر، اتجهن من خلالها إلى مقر المجلس الشعبي الوطني لتقديم عريضة تحمل آلاف الإمضاءات تطالب بإلغاء المشروع ، وكان من أهم المحاور التي تفضها الحركة النسوية آنذاك داخل القانون هي قضية الولي الذي لا تستطيع المرأة أن تتزوج دون موافقته حتى لو كبرت في السن ، وقضية تعدد الزوجات التي يبيحها القانون بشرط أن يعدل ، في حين لم يضع عقابا للرجل الذي لم

يف بذلك ، كما للرجل الحق في الطلاق إذا أراد ذلك وله الحق في منع زوجته من العمل خارج البيت إن لم يكن قد اشترطت ذلك في عقد الزواج.

كما نظمت الحركة النسوية عدة لقاءات لمناقشة كيفية رد هذا المشروع فانقسم النساء في ذلك إلى قسمين أو موقفين من الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات في إمكانية حلها للمشكل.فكانت(نساء التجمع) ترى أن الاتحاد لا يستطيع عمل أي شيء لأنه جزء من النظام وأنه ليس بالضرورة الاتصال به أما النساء الأخريات (إطارات،عاملات.....) فقد اتصلن بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات واستقبلن من طرف الأمينة العامة التي وعدتهن بأن نص المشروع سوف لن يصادق عليه دون أن تناقشه المنظمات الشعبية،وإنها هي التي سوف تهتم بهذا الأمر ولكن في الأخير اتضح فشل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA) في حل المشكل نهائيا وخاصة بعد إن رفضت أعضاءه العمل مع النساء قبل الحصول على تسريح من الأمانة الوطنية للحزب ولهذا أنشأ النساء مجلسين:واحد لكتابة الاحتجاجات التي ستوجه إلى المسؤولين ، والثاني يحضر الوفود التي ستتصل بالمجلس الشعبي الوطني ،وبجبهة التحرير الوطني ،وحتى يكون المشكل أكثر أهمية تم إدخال بعض المجاهدات وكانت (مريم ميهوب)** أول مجاهدة يتم الاتصال بها وهي بدورها اتصلت بعدة مجاهدات ، تجمعن حوالي 300 امرأة أمام المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 10 نوفمبر 1986 شاركت فيه وجوه بارزة أهمها: السيدة بيطاط زوجة رئيس المجلس الشعبي الوطني وجميلة بوحيرد وأعضاء من الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات .

إلا أن سياسة الاحتجاج لم تكن مجدية في هذه الحالة ، فضعف تواجد المرأة في المجالس التشريعية هو الذي أدى إلى فشل سياسات الاحتجاج كلها فقد صدر قانون الأسرة في 9 جوان 1984 بتغيرات طفيفة جدا .

و قد تأسست أول جمعية مستقلة في ماي 1975: جمعية من أجل المساواة أمام القانون بين الرجال والنساء ولم تعتمد إلا في سنة 1989.

---

*هي عضو مجلس شعبي وطني آنذاك مع السيدة (خميسي)
*

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى التمثيل النسوي في الجهاز الحكومي ، حيث أن في المجلس الوطني الذي صودق عليه في سبتمبر 1963 لم يوجد فيه غير ممثلتين هما (خميسي) والآنسة (بن ميهوب) ، هاتان المرأتان حاولتا وضع قوانين أساسية لتطوير المرأة وترقيتها ولكنه كان من الصعب أن يسمع صوتين من بين 138 صوت ،وقد غابت تماما المرأة (من بين أعضاء الحكومة) ولا في مجلس الثورة الذي تكون بعد 19 جوان 1965.

و أول امرأة عينت عضو في الحكومة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هي السيدة (زهور ونيسي) كما عينت كعضو في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1983 ووزيرة الحماية الاجتماعية عام 1985.

خلاصة:

لقد تأثرت المشاركة السياسية للمرأة في هذه الفترة بالسياسة المتبعة آنذاك ، حيث تقلصت في السنوات الأولى من الاستقلال مشاركتها في الحياة السياسية نظرا لغياب حرية التعبير والرأي وغياب الأطر الإيديولوجية التي قد تسمح للمرأة أن تعمل في إطارها حسب توجهاتها الخاصة ، إذ أن الممثل الوحيد للنساء كان يسير تحت سلطة الحزب الحاكم ، إلى أن حدث انفراج طفيف في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد سمح للمرأة أن تعمل كغيرها من فئات المجتمع ،وبظهور التيارات الفكرية على الساحة السياسية تأطرت المرأة داخل هذه الإيديولوجيات فكانت لها الفرصة في توعية الذات وتوعية الغير ، واثبات الوجود من خلال المشاركة في تحديد المصير العام للمجتمع.

إلا أن مشاركة المرأة في ظل هذا الانفراج قد انصب حول قانون الأسرة ، وخاصة مع هبوب رياح العولمة والانفتاح حول العالم ؛ فمنذ صدور قانون الأسرة الجزائرية في 9 رمضان 1404 هجرية الموافق 9 يونيو 1984، اختلفت الرؤى تجاهه؛ فهناك من يرى ضرورة الإبقاء عليه باعتباره مستمدًا من الشريعة الإسلامية، فهو مكسب اجتماعي وقانوني يجب المحافظة عليه؛ ويرى الفريق الثاني ضرورة إلغائه ؛ باعتباره قانونًا متخلفًا لا يواكب تطورات العصر، ولا يحمي حقوق المرأة .

وتزعّم هذا الرأي العلمانيون من خلال بعض الجمعيات النسوية ، مثل جمعية "راشدة". ويرى الفريق الثالث ضرورة إثرائه وتعديله ؛ لسد بعض ثغراته ، وإعادة صياغة بعض مواده، خاصة في موضوع انحلال الرابطة الزوجية بالشكل الذي يتفق مع مقررات الشريعة القطعية، ويحفظ الأسرة الجزائرية في كيانها المادي والمعنوي[1].

1-4- المشاركة السياسية للمرأة في ظل التعددية

و حتى عام 1989 كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب السياسي المشروع الوحيد في الجمهورية الجزائرية. وقد قام هذا الحزب إبان الاستقلال (1962) حيث مارس السلطة الشمولية على البلاد، ودعم كلا من المركزية وتأميم القطاع الخاص. وبعد التعديلات الدستورية في فبراير 1989، تمت إجازة تشكيل منظمات سياسية أخرى ولكن تحت بعض الضوابط. وفي نوفمبر 1996 تم- دستوريًا- ضمان حق إنشاء أحزاب سياسية؛ ولكن بشرط ألا يكون لها أية جذور دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو حتى إقليمية. وفي يونيو 1997 حاول 39 حزبًا سياسيًا كسب مقاعد نيابية في الانتخابات التشريعية ،وأهم الأحزاب السياسية في الجزائر ما يلي: التحالف الوطني الجمهوري ,، جبهة القوى الاشتراكية جبهة الإنقاذ الإسلامية جبهة التحرير الوطني الحركة الجزائرية للعدل والتنمية حزب النهضة الإسلامية (و التي انبثق منها حاليا حركة الإصلاح الوطني)، حركة المجتمع الإسلامي (حركة مجتمع السلم حاليا) ، حزب الأمة ، حزب التجديد الجزائري ، الحزب الوطني للتضامن والتنمية ، حزب العمال..

تعد مرحلة التعددية السياسية في الجزائر منعطفا كبيرا في تاريخها ، حيث اتسع فيها نطاق الحريات من حيث تكوين الجمعيات أو الأحزاب بعد أن كان الحزب الواحد هو المسير و التنظيمات الوحيدة آنذاك تدور في فلكه ، و بعد أحداث أكتوبر بالذات 1988 ، بدأت تظهر أطر جديدة تمكن من امتصاص كل التوجهات السياسية ، ، بهذا ظهرت الأحزاب الثورية التي تجذب إليها ذوي التوجه الثوري ، و ظهرت الأحزاب الإسلامية التي انضم إليها ذوو التوجه الإسلامي ، كما وجد التيار اللائكي الإطار

---

[1] سعيد بويزري : **المرأة الجزائرية: أزمة الخبز و التغريب.** www.islamonline.net بتاريخ 19-06-2001 من الساعة 17:30 إلى 19:48 .

الذي يمكنه التحرك من خلاله و هو الأحزاب اللائكية ، كما ظهرت الجمعيات على مختلف توجهاتها و طبيعة عملها ، فكل ما كان محتكرا سابقا أصبح مباحا في هذه الفترة .

و بهذا بدأت النساء تنتظمن داخل هذه الهياكل ، كما بدأت الشخصيات النسائية العامة بالظهور كنشيطات من أجل حقوق المرأة ، و باستثناء الشخصيات التي كانت تقدم نفسها على أنها مستقلة لا تنتمي إلى أي توجه سياسي فإن معظمهن كن أعضاء في أحزاب سياسية ، حيث بدأت المرأة بالخروج إلى دائرة الضوء بعد ما كانت بين التعتيم و السرية فرضتها 30 عاما من سياسة الحزب الواحد .

و بهذا فقد أخذ النضال السياسي للمرأة أشكالا عدّة ، و كانت أهميته و أهدافه تتغير وفقا لطبيعة التنظيمات السياسية التي تعمل بداخلها ، و أيديولوجياتها ، و تكتيكاتها ،

و لقد شهد المجتمع الجزائري منذ وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 ضغطا هائلا مارسه الإرهاب آنذاك ، و أعلنت حالة الطوارئ و التراجع الواضح لممارسة الحريات الفردية و بخاصة حرية التعبير مقارنة بالسنوات الثلاث التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 ، و إذا كان النشاط السياسي قد تراجع ، فإن تواجد المرأة على الساحة السياسية قد تراجع أيضا بفعل هذا الوضع ، إلى أن بدأت مؤسسات الدولة تستقر و تخرج من مرحلة الانتقالية و بدأ جزء من الأمن يستتب ، و رجعت المرأة إلى الميدان الاجتماعي

و السياسي للعمل من جديد .

1-4-1- المرأة و العمل الجمعوي :

و لقد تشكلت أكثر من 30 منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة في فترة 1989 ، حيث انصب نشاط الكثير من هذه الجمعيات حول قانون الأسرة ، وبذلك احتشدت النساء ضمن جمعيات مختلفة :

◆ الجمعيات الخيرية النسوية :

و التي تعد أكثر أصناف الجمعيات النسوية انتشارا ، و قد تكون هذه الجمعيات مختلطة تكون النساء طرفا فيها ، كما قد تكون نسوية بحتة، و ينصب عمل هذه الجمعيات على محاولة التكفل بمخلفات التحول الاقتصادي كالفقر و انهيار مستوى المعيشة بتوزيع الإعانات على المعوزين من أكل و ألبسة ، و احتياجات طبية... ، و هذا النمط من النشاط هو محاولة التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية دون طرح حلول لها أو القضاء على الفقر الذي يعانون منه (رغم أهمية العمل الجمعوي) .

◆الجمعيات أو الهيئات التابعة للأحزاب :

و هو النوع آخر من الجمعيات ألا و هي تلك التابعة للأحزاب التي تسعى من خلالها إلى التغلغل داخل المجتمع ، واستقطاب عدد أكبر من المناصرين ، حيث تتحرك البعض من هذه الجمعيات بدعم من الحزب ، و البعض الآخر قد أعطيت له الحرية الكاملة في التحرك خارج الإطار السياسي .

◆ الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة :

مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء ، و لجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان..... الخ

◆ و ثمة نوع رابع من التنظيمات النسوية يعرف بالنوادي النسوية ، فضلا عن ذلك ، هناك تنظيمات لا تندرج تحت أي من التصنيفات السابقة ، و إنما هي مستقلة عن الحكومة و النقابات المهنية و الأحزاب مثل جمعية تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة ، و جمعية صحة النساء في ولاية تيزي وزو ، و التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات ، و قد تشكلت المنظمة الأولى عام 1985 و هي جمعية تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة ، بمناسبة تنظيم المعارضة النسائية لقانون الأسرة الذي لا

يجيز المساواة بين المرأة و الرجل ، و ينتهك حقوق النساء ، و هي أول منظمة نسوية علمانية مستقلة [1].

1-4-2- المرأة الجزائرية و العمل الحزبي

تعتبر الأحزاب من بين الهياكل التي ارتضتها بعض النساء للعمل السياسي ، فمنذ 1988 عملت الأحزاب السياسية على استقطاب العنصر النسوي لصالحها و ذلك نظرا للثقل العددي و الوزن الاجتماعي الذي تتميز به ، و مع حرصها على توظيف القوة الانتخابية النسائية لصالحها ، و الإعلاء من شأنها في أدبياتها، فقد اختلفت هذه الأحزاب فيما بينها من حيث درجة الاهتمام بقضايا المرأة و أسلوب التعاطي مع هذه القضية .

فحزب جبهة التحرير الوطني قد انتظمت المرأة في هياكله في مرحلة ما بعد الاستقلال من خلال الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA ، و بالتالي كان عدد النساء كبيرا ، إلا أنه في مرحلة التعددية السياسية و استقلالية الاتحاد عنه تضاءل هذا العدد لتشتت أعضائه بين الأحزاب الأخرى و التنظيمات غير الحزبية ، و تجدر الإشارة إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني في مؤتمره السابع قد أكد على كفالة حق الترشيح لجميع المناضلين و المناضلات وفقا لشروط الممارسة النضالية و الأقدمية ، و بالرغم من ذلك فإنه لم يقدم في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 أية امرأة من بين 64 نائبا الذين نجحوا [2] ، إلا أننا يمكن أن نفسر ذلك بأن الهيئة التي تؤطر مناضلات الحزب

و هي UNFA قد انتقلت إلى هيئة تابعة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أنشئ في هذه السنة قبل الانتخابات بثلاث أشهر فقط و بهذا فإن الحزب القديم قد استفرغ من محتواه النسوي ما عدا القليل منهن .

---

[1] أيمن ابراهيم الدسوقي : (**المجتمع المدني في الجزائر**)، مجلة المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، عدد 259 ، سبتمبر 2000 ، ص 63 .

[2] جمعة معزوزي (**المرأة و المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر**) ، عن حسين أبو رمان ، المرأة العربية و المشاركة السياسية ، عمان ، دار سندباد للنشر ، 2000 ، ص 337 .

أما في برنامجه لسنة 2000 فقد أولى هذا الحزب اهتماما بالمرأة حيث يؤكد على ضرورة تكريس حقوقها و واجباتها في إطار القيم الوطنية مع محاربة سياسة الإقصاء

و التمييز ، والعمل على تثمين دورها و تشجيعها على المشاركة و التواجد أكثر في كل القطاعات السياسية و الاجتماعية و الثقافية [3]، حيث كان عدد البرلمانيات اللواتي تم انتخابهم في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 30 ماي 2002 هو 25 منتخبة منهن 19 امرأة من حزب جبهة التحرير الوطني . [1]

أما الأحزاب الإسلامية فقد عرفت انضماما كبيرا للنساء في أوساطها ؛ فالجبهة الإسلامية للإنقاذ قد صرح أعضاءها بأنه يضم عددا من المناضلات يتراوح بين 800.000 امرأة من بين 2 مليون مناضل أغلبهن مكونات في العلوم الإسلامية و طالبات و ما يفسر هذا الانخراط الواسع في صفوف هذا الحزب هو الميول الديني الذي كان يحمله في السابق ، و لهذا أثرت فيه و بشكل كبير الخطب الحماسية التي كان يتميز بها قادة هذا الحزب ، و مارست النساء في صفوف هذا الحزب أدوارا كثيرة و متعددة من أجل تنظيم المجتمع حيث عملن في الجمعيات الخيرية و محو الأمية ، و قدمن مساعدات في شتى المجالات ، و بالرغم من ذلك فإن عدم تواجد العنصر النسوي في مجلس الشورى قد أثار اعتراض المناضلات من هذا الوضع ، كما أن الحزب لم يقدم أي مرشحة في انتخابات1991 [2].

أما عن حركة مجتمع السلم فهو الحزب الذي تعرف المرأة فيه حرية أكبر في العمل ، و فرصا كثيرة التعبير عن الذات من خلال تحليل و مناقشة مختلف القضايا ، و ليس فقط القضايا الخاصة بالمرأة فحسب و لكن أيضا مناقشة البرنامج السياسي للحزب و تقديم الرأي و المشورة ، إذ تتواجد المرأة في المجالس الاستشارية و التنفيذية ، حيث أن 20% من مجلس الشورى الوطني (و هو أعلى هيئة تنفيذية للحزب) هن نساء ، و تشرف على أمانة المرأة و شؤون الأسرة ابتداء من التخطيط

---

[3] حزب جبهة التحرير الوطني ، المحاور الرئيسية ، 2000 ، ص 48 .

[1] rachid telemçani . **èlections et èlites en algèrie**. Chihab editions ; 2003 .p 166 .

[2] merzak alwache et vincent colonna . **Algerie 30 Ans** . Paris . editions autrement . 1992 p 157

إلى التنفيذ دون أي تدخل من الهيئات العليا للحزب ماعدا عملية عرض البرنامج و مدى مطابقتها على الخطة العامة للحزب ، و تعتبر حركة مجتمع السلم حزبا معتدلا ، كما أن المرأة تشرف على تأسيس الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي (صحية ، خيرية ، ثقافية ....) ، و ذات عضوية مشتركة بين المرأة و الرجل ، مع تسيير نسوي بحت. و تعرف مناضلات حركة مجتمع السلم بالحيوية و النشاط أثناء الحملات الانتخابية .

و عن حركة الإصلاح الوطني فتقر في أدبيّاتها أن " الإعلاء من شأن المرأة و المبالغة في تكريمها و الحض على رعايتها بإنصافها في الحقوق و الواجبات مع الرجل سلوك حضاري عاشه مجتمعنا الأول ، و كان سببا من أسباب نهضتها الحضارية الرائدة " [1] ، فهي كغيرها من الأحزاب الإسلامية تضم إليها عددا كبيرا من المنخرطات ، و خاصة في الانتخابات التشريعية الأخيرة أين شهد الحزب عملية انخراط واسعة

و هذا ما صرح به مسؤول القسم النسوي على مستوى ولاية قسنطينة ، دون أن ننسى أن أغلبية الأعضاء الذين كانوا في حركة النهضة سابقا قد اختاروا أن يكونوا مع رئيسهم الشيخ عبد الله جاب الله عندما نادى بتأسيس حركة الإصلاح الوطني ، وشهدت حركة النهضة بعدها نشاطا محتشما في الجانب النسوي نظرا لقلته .

و بهذا فإن حركة الإصلاح الوطني تسعى دائما إلى توسيع تواجد المرأة داخل الهياكل التنفيذية و التشريعية للحزب بغية إقحامها في عملية التغيير .

كما يضم المكتب التنفيذي لحزب جبهة القوى الاشتراكية FFS 5 نساء من أصل 30 عضو ، و قدم في الانتخابات التشريعية لسنة 1991 عدد 9 نساء ، لم تفز منهن أية امرأة ، إلا أنه في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 فازت امرأتين من أصل 19 نائبا من صفوف مرشحي هذا الحزب[2] ، أما حزب التجمع من الثقافة و

[1] البرنامج لسياسي لحركة الإصلاح الوطني ، المؤتمر التأسيسي : أوت 1999 ، ص . 84 .
[2] merzak alwache , ibid , p 157.

الديمقراطية RCD فإن أبرز عضو نسائي فيه هو خليدة مسعودي (خليدة تومي : وزيرة الثقافة حاليا 2004) ، وقد كانت ناطقة رسمية باسم هذا الحزب ، كما شغلت منصب نائب برلمان عن هذا الحزب قبل أن تترشح مع حزب جبهة التحرير الوطني عند ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العهدة الأولى ، و قد كانت نشيطة في مجال حقوق المرأة و المجتمع المدني ، و عضوا بارزا في جمعية المساواة و جمعية الانتصار لحقوق المرأة.

و من يتكلم على المشاركة السياسية للمرأة لا يمكنه أن ينسى الأمينة العامة لحزب العمال السيدة لويزة حنون و هو الحزب الوحيد الذي ترأسه امرأة في الجزائر ، و التي مرت بمراحل النضال السياسي إلى العمل الحزبي إلى التمثيل النيابي ، وصولا إلى الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية ، و معروف على المرأة الجرأة في الطرح ، و فتح الملفات الثقيلة التي تعتبرها الساحة السياسية تابوهات .

أما عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي و هو الحزب المتكون حديثا من شخصيات أغلبها من حزب جبهة التحرير الوطني ، حيث كانت نواة تأسيسها هي كل من المنظمات التي كانت تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني كالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، و الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ، و منظمة المجاهدين ....الخ ، و قد كان حزب التجمع الوطني الديمقراطي هو الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية لعام 1997 بالأغلبية البرلمانية ، و فازت 6 نساء من داخل صفوفه من بين 155 نائبا ،

و رغم أن الحزب في بدايته لم يولي أهمية كبيرة للمرأة و لم يخصها بمواد ، إلا أنه و فيما بعد عمل هذا الحزب على استدراك هذا النقص ، فأقر في لائحته النظامية إثر دورته المنعقدة في 3 جويلية 1999 ، ضرورة تواجدها على المستويات الهيكلية لأجهزته ، ذلك بغرض ترقية نشاط مناضلاته و تكوينهن على مستوى الممارسة الفعلية للعمل السياسي بدءا من هياكله القاعدية على مستوى مكاتب الأحياء إلى أعلى المناصب ، حيث أن المادة 21 من هذه اللائحة تؤكد على أن الخلية تتكون من مجموع مناضلي الحي من المواطنين و المواطنات ، يتولى تسيير مكتب مكون من 3 إلى 5

أعضاء و تضم تشكيلة مكتب الخلية عضوا على الأقل من العنصر النسوي ، و نفس الشيء جاء في المادة رقم 34 و الخاصة بالمكتب البلدي التي تنص على أن هذا الأخير يضم من 05 إلى 07أعضاء ، عضوا على الأقل من فئة النساء . [1]

و بعد الانتخابات التعددية الأولى عام 1997 ، نجد أن 11 امرأة احتلت مقاعدهن لمدة خمس سنوات في البرلمان ، و هن ينتمين إلى خمسة أحزاب مختلفة (06 من حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، 02 من جبهة القوى الاشتراكية ،01 من حركة مجتمع السلم ، و 01 من التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، و01 من حزب العمال) ، و هن الوحيدات اللواتي انتخبن من أصل 322 مرشحة في انتخابات 1997.

1-4-3- المرأة الجزائرية و المؤسسات التمثيلية

إن فكرة المساواة بين المرأة و الرجل التي سبق و أن لمسناها في المواثيق و الدساتير الوطنية يمكن أن ترتبط بميادين كالتعليم و الرعاية الصحية و العمل ، هذا الأخير في نطاق الرواتب و ليس في تولي المناصب و خاصة العليا منها ، و لكنها تنفي ذاتها مباشرة لما يتعلق الأمر بعملية صنع القرار ، و يتضح هذا أكثر إذا تتبعنا تواجد المرأة في المجالس النيابية سواء البرلمانية أو المجالس الشعبية الولائية و البلدية منذ أولى الانتخابات التي خاضتها الجزائر .

فعلى مستوى الانتخابات البرلمانية نجد أن أول مجلس دستوري جزائري سنة1962 قد ضم 10 نساء منتخبات من بين 197 رجلا أي بنسبة 5.07 % ، و

[1] حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، الأمانة العامة 1998 .

ذلك من بين آلاف النساء اللواتي قدن الحرب جنبا إلى جنب مع الرجل ، و تتدهور أكثر نسبة تواجد المرأة في هذه الهيئة في السنتين التاليتين لترتفع بعدها إلى 10 نساء من بين 77 أي بنسبة 12.9 % سنة 1980 ، وقد نص قانون الانتخابات في سنة 1980 في مادته 2/51 على أنه " يجوز لبعض أفراد الأسرة ممارسة حقهم في التوكيل بطلب منهم " ، وهو ما أكده قانون الانتخابات لسنة 1989 في المادة 2/50 ، و ذهبت المادة 2/54 إلى أبعد من ذلك حينما قررت " تمكين أحد الزوجين التصويت عن الآخر ، مع إثبات الرابطة الزوجية عن طريق تقديم الدفتر العائلي بالإضافة إلى البطاقتين الانتخابيتين "، و قد أدى ذلك إلى انتخابات عائلية ، و هي ممارسة تقليدية في الجزائر ، إلا أن هذا القانون قد رسخ تبعية المرأة للرجل ، كما أنه يبطن عدم اهتمام السلطة بتوعية المرأة بدورها في عملية صنع القرار ، و تزامن ذلك مع مؤتمر مكسيكو بتاريخ من 19 جوان إلى 02 جويلية سنة 1975 قرر ضرورة بلوغ تمثيل متكافئ بين الرجال و النساء في الهيئات المنتخبة

و الوظائف العامة ، و حثوا الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على الزيادة في عدد النساء اللاتي يتبوأن هذه المناصب خلال العقد الممتد من سنة 1975 إلى 1989 [1] و هذا ما يفسر النسبة العالية لتواجد النساء في البرلمان سنة 1980 .

و تقييما لهذا العقد ، انعقد في نيروبي مؤتمر دولي من 15 إلى 26 جويلية 1985 ، و لوحظ أنه يبقى العمل الكثير لضمان المساواة بين الجنسين ، وعرف هذا المؤتمر المساواة كهدف و وسيلة في آن واحد لكي يضمن لكل الأفراد معاملة متساوية في نظر القانون ، و إمكانيات متساوية في نظر القانون ، و إمكانيات متساوية لممارسة حقوقهن و ترقية مؤهلاتهن و كفاءتهن ، من أجل أن يتمكنوا من المشاركة في التنمية السياسية ...لبلدانهن ، و بهذا فقد ألزمت الاتفاقية مرة ثانية إلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء في الدول الأطراف على معالجة اللامساواة الفعلية بعد أن تعرضت للمساواة القانونية ، إننا نلاحظ مباشرة بعد هذه الاتفاقية ارتفاع في نسبة تواجد المرأة في البرلمان في انتخابات 1990 إلى 12 امرأة منتخبة أي بنسبة 12.7 % .

[1] أعمر يحياوي : مرجع سابق ، ص 141.

و الملاحظ على الانتخابات التشريعية لسنة 1980 و الانتخابات التشريعية لسنة 1990 أنهما يمثلان منعرجا مهما في تاريخ الجزائر ، حيث جاءت لانتخابات الأولى بعد وفاة الرئيس الهواري بومدين و تولّي الرئيس الشاذلي بن جديد الرئاسة ، و بدأ ينتهج سياسة جديدة تخوضها الجزائر أعطت للشعب الجزائري نفسا جديدا و أملا كبيرا في حرية أوسع ، فأولى المرأة اهتماما خاصا ، أما الانتخابات التشريعية التي أجريت في سنة 1990 فكانت أول انتخابات تشريعية تجرى في ظل النظام التعددي الذي يعرف بنظام الحريات الفردية و الجماعية ، فأرادت بذلك السلطة السياسية كسب المصداقية من خلال إعطاء فرصة للمرأة الجزائرية للتواجد داخل هياكل السلطة ، و بهذا نجد أن كل نظام سياسي جديد ينتهج في الجزائر يحاول صانعوه في البداية التظاهر بإعطاء المرأة حقوقها كاملة و تمكينها من اقتحام الهياكل التشريعية و التنفيذية للسلطة ، و يُفتح لها الباب لتحقيق ذلك ، و بعدها ينخفض هذا الاهتمام و تنخفض معه نسبة التواجد النسوي في هذه الهياكل .

و بعد هذه الانتخابات شهدت الجزائر مرحلة انتقالية بسبب وقف المسار الانتخابي، حيث أنشأت مجلسا وطنيا استشاريا سنة 1992 ضم 06 نساء إلى غاية سنة 1994 ؛ أين تأسس المجس الوطني الانتقالي الذي كان يحتوي على 12 امرأة بالتعيين من بين 178رجلا ، و بنسبة 6.7 % . و في سنة 1997 كان أول مجلس شعبي وطني ينتخب بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ، حيث بلغ عدد النساء 12 امرأة من بين 380 و بنسبة 3.68 % ،

و كان أعلى عدد حققته المرأة في سنة 2002 ب25 منتخبة منهن 24 منتخبة و واحدة معينة و ذلك بنسبة 6.20 % ، مما يبين التوجه الجديد للسلطة نحو الاهتمام بالمرأة .

(أنظر الجدول رقم 04)

جدول رقم04 يوضح التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري [1]

السنوات	النساء	الرجال	النسبة
1962	10	197	5.07

(1) أنظر :
- علي غربي : دروس النظرية الاجتماعية ، لطلبة السنة أولى ماجستير سنة 2000 .
- www.electionslocales2002.dz .

1.47	136	2	1963
1.57	127	2	1964
12.9	77	10	1980
8.04	87	7	1985
2.37	295	7	1987
12.7	94	12	1990
6.7	178	12	1994
3.68	380	14	1997
10.		25	2002

أما عن الوظائف التي تشغلها المرأة في المجلس الشعبي الوطني الحالي فقد كانت أغلبها عبارة عن أعضاء برلمان دون تقلد أي منصب آخر، ماعدا مقررتين في لجنتين ؛ إحداهن السيدة يمينة مفتالي مقررة لجنة الشؤون الاقتصادية و التنمية و الصناعة والتجارة و التخطيط ، و السيدة باية قارة مقررة لجنة الإسكان و التجهيز و الري و التهيئة العمرانية[2] مما يدل أن عملية إشراك المرأة في الهيئات السياسية هو مجرد إيصالها لهذه المناصب ، و تصبح صورة تدل على تقدم البلد و تطبيقه للديمقراطية ، و السبب يعود بطبيعة الحال إلى العقلية السائدة في المجتمع بأن المرأة ضعيفة ، و لا تصلح للأمور القيادية ، و هي عقلية مرسّخة في ذهن المرأة كما هي في ذهن الرجل.

[2] أنظر الموقع الخاص بالمجلس الشعبي الوطني . www.electionspresidentiel2004.dz

أما على مستوى المجالس المحلية فإن التمثيل النسوي كان ضعيفا مثل المجالس البرلمانية ، و رغم تمتع المرأة الجزائرية بطابع ديمغرافي عال باعتبارها أكثر من نصف المجتمع و بطابع تاريخي باعتبارها مشاركة في صنع الاستقلال الوطني ، و طابع

اجتماعي و سياسي لقدرتها على معالجة بعض القضايا الاجتماعية التي تطرح على المستوى المحلي كالتعامل مع قضايا المرأة و الطفولة و التعامل مع الفئات المحرومة كدور الحضانة ...، إلا أن تواجدها السياسي لا يعكس هذا الوضع ، إذ أن الجدول التالي يبين النسب الضئيلة من المرشحات بالنسبة للعدد الإجمالي للمرشحين ، هذه النسبة لا تتعدى 10% في أحسن حالاتها ، فيما لا تتدنى عن 1% في أسوء الحالات ، و تشهد هذه النسبة تغيرات طفيفة لا تعكس تطورا في وضع المرأة داخل المجالس المحلية ؛ فالنسبة العالية التي تشهدها هذه الانتخابات و التي سجلت سنة 1969 فهي تعود إلى الخطابات السياسية ، و بخاصة الكلمة المتلفزة التي ألقاها رئيس مجلس الثورة (الرئيس هواري بومدين) خلال افتتاح الحملة الانتخابية ، حيث نلاحظ إلحاحا على إشراك المرأة في الانتخابات ، إضافة إلى ذلك ، نجد أن هذه الفترة لا تزال الحياة الوطنية متأثرة بجو الاستقلال الوطني ، و لا تزال بطولات المرأة الجزائرية تفرض نفسها على مستوى اتخاذ القرار ، فإذا كان السياق الوطني قد عمل لصالح زيادة عدد الترشيحات النسوية ، فالسياق الدولي أيضا ساهم في ذلك حيث سميت سنة 1975 بالسنة العالمية للمرأة ،

و في هذه المناسبة كان لا بد من برهان على أن المرأة الجزائرية تلعب دورا مهما في المجتمع ، و يؤكد نداء الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات هذا الكلام بدعوته النساء بكثافة إلى الانتخاب و يذكّر " أن عملية سياسية كهذه تقع في الفصل الأول من السنة العالمية للمرأة سوف تكون معبرة على أكثر من صعيد و على المستويين الوطني و الدولي " .

الجدول رقم 06 يوضح ترشح المرأة للمجالس المحلية [1]

مختلف الانتخابات	مجموع المرشحين	عدد المرشحات	عدد المرشحين	النسبة المئوية للمرشحات	النسبة المئوية للمرشحين
م.ش.ب1967	20478	260	20218	1,26	73.98
م.ش.ب1971	20842	96	20746	0,46	53.99
م.ش.ب1975	23040	625	22415	2,71	97,20
م.ش.و 1969	1322	125	1197	9,45	54.90
م.ش.و 1974	2216	125	2091	5,64	35.94
م.ش.و 1979	2466	83	2383	3,36	63.96
ج.ش.و 1977	783	40	743	5,10	48.94
م.ش.و 2002	10052	694	9356	6.90	10.93
م.ش.ب2002		3679	115957	3.08	96.92

و رغم الخطابات السياسية التي كانت تدعو لإشراك المرأة في الترشيحات ، و رغم حرص الدساتير على فكرة المساواة بين الرجل و المرأة إلا أنها بقيت ضعيفة للأسباب التالية :

- أن القرارات تتخذها هيئات يهيمن عليها الرجال .
- تتغير عدد المرشحات حسب توجهات السلطة .
- ثلثي المرشحين يجب اختيارهم من بين مناضلي الحزب و المنظمات الجماهيرية ، و غياب العنصر النسوي القوي في هذه المؤسسات يؤدي إلى انخفاض عدد المرشحات
- غياب الأطر الأيديولوجية التي قد تسمح لشريحة واسعة ، و معارضة لإستراتيجية السلطة في التنمية أن تعمل و تترشح في ظلها.

(1) أنظر :
- عبد القادر جغلول : المرأة لجزائرية ، دار الطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1983 ،
ص 150 .
- www electionslocales 2002 .dz.

هذا عن فترة الحزب الواحد أين كان هناك توجه واحد و حزب واحد ، إلا أنه ، و رغم ارتفاع عدد المرشحات في فترة التعددية ، فإن هذا الترشح يضل ضعيفا مقارنة بالنسبة الرجال المرشحين ، و نسبة الإطارات النسوية المتواجدة في هذه الفترة ، و مقارنة بالترشيحات على المستوى العربي .

هذا على مستوى الترشيحات ، فماذا عن موقف المجتمع من العمل السياسي للمرأة ، و ماذا عن وصول هذه الشريحة النسوية إلى المؤسسات التمثيلية ؟

الجدول رقم 07 المشاركة السياسية للمرأة في المجالس النيابية المحلية

الانتخابات	عدد المقاعد	عدد النساء	عدد المنتخَبين	نسبة النساء	نسبة الرجال
م.ش.ب 1967	10239	208	10031	2,03	98,86
م.ش.ب1971	10424	46	10375	0,44	99,55
م.ش.ب1975	11520	160	11360	1,38	98,61
م.ش.ب1969	661	25	636	3,78	96,21
م.ش.ب1974	1108	45	1063	4,06	95,93
م.ش.و 1977	1233	37	1196	3,08	96,99
ج.ش.و1977	261	1+8	242	3,44	96,55

تبين النسبة المئوية للنساء المنتخبات تغيرات على غرار نسبة المرشحات ، و تتراوح بين 4.06 % و 0.44% في جمل الانتخابات على المجلس الشعبي البلدي ، تنخفض مرورا بنسبة 2,03% سنة 1967 ،و 0,44% سنة 1971 قبل أن ترتفع إلى 1,38% سنة 1975 بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي تزداد النسبة من 3,87% سنة 1969 إلى 4,06% سنة 1974 ثم تزداد إلى 3,08% سنة 1979 .

و في ولاية قسنطينة قد ترشحت 7 نساء في عام 1969 في انتخابات المجلس الشعبي الولائي لم تفز سوى واحدة من بين 55 منتخَبا كان عمرها 34 سنة ، و تشتغل قابلة sage femme ، أما في المجلس الشعبي البلدي ، فقد ترشحت 6 نساء في عام 1967 من بين 82 مرشح ، لم تفز ولا واحدة ، في حين ترشحت 7نساء في عام 1971 ، و فازت 4 منتخبات.

و فيما يخص التمثيل النسوي في الجهاز الحكومي فقد تقلت أكثر من 13 امرأة مناصب وزارية إلى يومنا هذا منهن : زهور ونيسي (وزيرة الحماية الاجتماعية ثم وزيرة التربية الوطنية) ، ليلى الطيب(وزيرة وكلفة بالتعليم الثانوي و التقني) ، ليلى عسلاوي (وزيرة الشباب و الرياضة ثم كاتبة الدولة للتضامن الوطني) ، نفيسة لاليمام(وزيرة الصحة) ، مليكة علاب(كاتبة الدولة مكلفة بالبحث العلمي) ، سعيدة بن حبيلس(وزيرة منتدبة للتضامن الوطني) ، مريم بن ميهوب زرداني (وزيرة مستشارة للشؤون القانونية و الإدارية) ، عائشة هانية سميشي (وزيرة التضامن الوطني) ، ربيعة مشرنن(وزيرة التضامن
و العائلة) ، زهية بن عروس (كاتبة الدولة مكلفة بالثقافة) ، خليدة تومي (وزيرة الثقافة و الإعلام) ، نبيلة شريط (وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالأسرة و قضايا المرأة) ، نوارة سعيدة جعفر (وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالأسرة و قضايا المرأة)* ، ليلى حمو بوتليليس (وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي و البحث العلمي مكلفة بالبحث العلمي)، فاطمة الزهراء بوشملة(وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالجالية الوطنية بالخارج).

هذا عن العمل المؤسساتي ، أما عن الاقتراع فإن النساء سابقا نادرا ما يذهبن إلى صناديق الاقتراع ، و إذا ما اقترعن فإنهن يعبرن عن أفكار ذكورية و خاصة عند سن القانوني الذي يسمح بالانتخاب عن طريق الوكالة مما أدى إلى توكيل الرجال في عملية الاختيار لم تسجل الكتب حدوث العكس أين يوكل الرجل المرأة للتصويت مكانه ،و يفسر اعتقاد المرأة بأنه لا يسعها فعل شيء في هذا المجال ، كما أنه لا يعنيها ، و في هذه المرحلة بالذات تصعب عملية تقييم سلوك المرأة إن كان واعيا أو لا ، و رغم أن المرأة في ظل التعددية قد عرفت حرية أكبر في الاختيار بحكم الوعي الذي أصبحت تتمتع به مقارنة بالسابق ، إلا أن ضعف التوجه للانتخاب قد برز من ذي قبل لأن المرأة في هذه الفترة أصبحت تتجه إلى صناديق الاقتراع بمفردها ، و قد سجلت إحصائيات الانتخابات المحلية التي أجريت سنة 2002 نسبة 46.6 % للمشاركة النسوية ، كما سجلت نسبة

* عينت السيدة نبيلة شريط كوزيرة منتدبة مكلفة الأسرة و بقضايا المرأة بتاريخ 2002/06/17 ، و ثم استبدلت بالسيدة نوارة سعيدة جعفر بتاريخ 2002/10/14.

8.23 % على مستوى المجالس الولائية، و نسبة 3.08 % على مستوى المجالس البلدية، و هنا يمكن تفسير هذا الضعف بأن هناك فئات تعتبر الانتخابات لا جدوى منها ، و أنه محكوم علينا بسلطة أبدية مهما تغيرت أشكالها ، و هذا الرأي ناتج عن فقدان الثقة في السلطة ، و العجز عن التغيير ، كما أن هناك فئات أخرى لا تهتم أصلا بالسياسة لأنها تعتقد أنها صعبة لا يمكن للمرأة فهم حيثياتها....

2- المقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

لقد فرضت المرأة الجزائرية من خلال مشاركتها في الحياة العامة وخاصة في حرب التحرير ضد المستعمر،وتفانيها في أداء واجبها على السلطات الرسمية الاعتراف لها بالجميل والاهتمام بها كفئة اجتماعية أهلتها مشاركتها السياسية إلى قدرتها على تولي أي منصب داخل المجتمع،بدأ بوثيقة مؤتمر الصومام الذي يذكر أنه (توجد في الحركة النسائية إمكانات واسعة تزداد وتكثر بها ، وأنا لنحيي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والمتزوجات والأمهات والمجاهدات اللاتي يشاركن بنشاط كبير ، وبالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن.وقد أعدت هذه الوثيقة بعد عامين من النضال المسلح ضد المستعمر [1].

2-1- ميثاق طرابلس:

لقد جاءت النصوص التأسيسية والدستورية مبنية على أساس التكفل بإقرار الحريات العامة واحترام ممارستها جاء في إعلان المؤتمر التأسيسي الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1962 أن المجلس التأسيسي يعلن (الجزائر جمهورية شعبية ديمقراطية) تضمن للمواطنين والمواطنات ممارسة حرياتهم الأساسية وحقوقهم الثابتة والدائمة.

وبالتالي يعد هذا الميثاق أول وثيقة رسمية رسمت أبعاد السياسة الوطنية لمرحلة ما بعد الاستقلال وقد أكد على الالتزام بترقية المرأة والنهوض بها لتكون عضوا اجتماعيا فاعلا في شتى المجالات ؛ حيث ينص في إحدى مواده على ما يلي (لقد

[1(1)] نعيمة نصيب .مرجع سابق. ص 179 .

[1] نعيمة نصيب .مرجع سابق. ص 179 .

خلفت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها ، ولاشراكها في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد [2] ، وقد احتوى دستور 1963 (وهو أول دستور للدولة الجزائرية ، والصادر بتاريخ 8 سبتمبر 1963) فصلا خاصا بعنوان : " ***الحقوق السياسية*** " ، يتكون من إحدا عشر مادة ، أهمها المادة 12 التي تنص على أن (كل الأفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات).

2-2- ميثاق ودستور 1976:

لقد ألزمت معايير حقوق الإنسان الدولية الدول أن تسجل في دستورها الوطني أو أي نص تشريعي متناسب مع مبدأ المساواة بين الرجل والنساء .وهذا ما كرسته كل الدساتير الوطنية ابتداء من دستور 1976، حيث (يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة) المادة 42 كما تكرس هذه المادة الحماية القانونية المتوفرة للممارسات المجتمعية التي تقوم بها المرأة الجزائرية،وتؤكد على مفهوم المرأة الجزائرية كمواطنة تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحياة العامة.

أما المادة 39 فهي تنص (الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والفرد مضمونة وكل تميز قائم على أساس الجنس والأصل والعمل ملغى) .

بالإضافة إلى ذلك فقد ربط دستور 1976 بين فعالية المرأة في الممارسات السياسية وانخراطها في الحزب كتنظيم سياسي وحيد آنذاك والمنظمات الأخرى فتنص المادة 81 على أنه (وينبغي للمرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي ، وفي بناء الاشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية) وبذلك يكون الحزب هو الإطار القاعدي الذي تتمرس في صفوفه المرأة الجزائرية على العمل السياسي وتكتسب الخبرات الكافية لممارسة نشاطها .كما لا

---

[2] نعيمة نصيب . المرجع السابق ، ص 185 .

ننسى الاتحاد الوكني للنساء الجزائريات الذي يعتبر الجناح النسوي للحزب ومنه السلطة والذي تتأطر فيه المرأة لممارسة عملها السياسي الاجتماعي (التنموي).

2-3- دستور 1996:

رغم الأوضاع الجديدة التي جاء فيها هذا الدستور والمتسمة بحرية أكثر وتعددية حزبية ونشاطات جمعوية كثيرة وإشراك أحسن للمرأة في الحياة السياسية ، إلا أن المواد المنصوص عليها في الدستور والخاصة بالمرأة لم تأت بجديد،فنجده يفتتح الفصل الرابع والخاص بالحقوق والحريات بالمادة 29 التي تنص : (كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأن التمييز يعود سببه إلى المولد أو العرف أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

وأما في تحقيق هذه المساواة فتذهب المادة 31 إلى القول : (تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن عملية الإزالة هذه لم ترى لها تجسيدا في الواقع، حيث تغيب استراتيجية تدفع المواطنين والمواطنات إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

وأهم ما يميز هذه المادة هو مفهوم المواطنة الذي وصفت به المرأة أول مرة ، وبالتالي فهو تأكيد على تمتع المرأة الجزائرية بحقوقها المدنية ، وهو تأكيد على ضرورة مشاركة المرأة مثلها مثل الرجل في جميع مؤسسات الدولة ، التي تضمن لها الظروف المناسبة لأداء هذه المهام والذي تنص عليه المادة 51 من الدستور ، (يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخري غير الشروط التي يحددها القانون(التهميش) .

كما أن هذا الدستور في مادته 32 قد حمل مسؤولية نقل التراث التاريخي المشترك للمرأة والرجل على السواء (الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة

)

ونكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات ، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامة وعدم انتهاك حرمته)(التهميش).

فإذا كان الدستور الجزائري قد خوّل للمرأة أن تمارس حقوقها السياسية كاملة غير منقوصة ، و كانت الشريعة الإسلامية قد أجازت لها ذلك ، فما هي الأسباب التي أعاقت مشاركة المرأة في السياسة ؟ .

تقنية التحليل :

إن عملية تفريغ البيانات هي عملية دقيقة جدا ، تمكن الباحث من استخلاص النتائج التي يسعى إليها ، كما تُمكن القارئ من فهم المعطيات ، و قد سعينا في هذا الفصل إلى عملية تفريغ البيانات التي جمعناها عن طريق استمارة الاستبيان ، و دليل المقابلة الذي أجري مع النساء المتحزبات ، و المنتخبات ، بإدماج المعلومات في جداول مشتركة بين الاستمارة و الاستبيان ؛ حيث قمنا بتفريغ هذه البيانات على حسب المحاور و ليس على حسب استمارة المواطنات و مقابلة المرأة المنتخبة و المتحزبة ، فتمت بالطريقة التالية :

- تفريغ الأسئلة المشتركة في جدول مشترك ، و باقي الأسئلة في جداول متفرقة.
- تفريغ الأسئلة على حسب المحاور ، و لم يتم الفصل بين معلومات الاستبيان و معلومات المقابلة ؛ حيث جمعنا كل الأسئلة المتعلقة بالمحور ، و جاءت بالكيفية المذكورة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07 يبين مؤشرات الدراسة

المحور			ااتصويت	العمل الحزبي و النيابي
			المؤشرات	المؤشرات
خصائص المشاركة السياسية			- الاهتمام السياسي - علاقة الاهتمام بالمتغيرات الشخصية - الاقتراع - علاقة الاقتراع بالمتغيرات الشخصية - طريقة لاقتراع - دوافع الاقتراع و أسباب العزوف	- وظيفة المرأة داخل المجلس - العمل الوظيفي للمرأة - مدة الانخراط في الحزب - تقييم حضور المرأة و تدخلاتها في لقاءات الحزب أو المجلس - النشاطات التي ساهمت المرأة داخل الحزب أو المجلس - معوقات العمل
العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة	العوامل السياسية		- الظروف السياسية - الأحزاب و مدى اهتمامها بالمرأة - علاقة المرأة بالأحزاب - التوجهات السياسية و أثرها في استقطاب المرأة	- الظروف السياسية - الأحزاب و مدى اهتمامه بالمرأة - التوجهات السياسية
	العوامل الاجتماعية	**الأسرة**	- الانتماء السياسي داخل الأسرة - النقاشات داخل الأسرة مدى قبول أفكار المرأة أثناء المناقشة	- الانتماء السياسي داخل الأسرة - سكن المرأة - التكفل بالأولاد - موقف الأسرة من العمل السياسي للمرأة - النقاشات السياسية داخل الأسرة - مدى قبول أفكار المرأة أثناء المناقشات - التوفيق بين العمل السياسي و الالتزامات الأسرية
		الإعلام	- المتابعة الإعلامية للمبحوثات - متابعة الحملات الانتخابية	- المتابعة الإعلامية للمبحوثات
		النشاط الاجتماعي	- ممارسة المرأة للنشاط الاجتماعي	- ممارسة المرأة للنشاط الاجتماعي
		المجتمع	- موقف الزملاء من المشاركة السياسية	- موقف الزملاء من المشاركة السياسية للمرأة
	العوامل الذاتية		- من كان وراء الاقتراع - طريقة اختيار المرشحين	- دوافع المشاركة السياسية - مكاسب المشاركة السياسية
تقييم المشاركة السياسية للمرأة			- ضرورة العمل السياسي - قدرة المرأة الجزائرية على اقتحام المجال السياسي - خصائص المرأة المشاركة في السياسة	- قدرة المرأة الجزائرية على اقتحام المجال السياسي - خصائص المرأة المشاركة في السياسة - اقتراحات لرفع مستوى المشاركةالسياسية للمرأة

المحور الأول : معلومات عامة عن العينة

من الأهمية بمكان فحص الخصائص النوعية الأساسية لعينة البحث التي تساعد على دراسة العوامل المؤثرة على المشاركة و مداها ، و من ثمّ يمكننا معرفة العوامل التي يمكنها أن تقوّي أو تضعف هذه المشاركة.

جدول رقم 08 يبين متغير السن عند فئة المواطنات

الاحتمالات	العازبة	المتزوجة	المطلقة	الأرملة	المجموع	النسبة %
	التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات		
30-25	85	2	00	00	87	43.5
35-31	47	3	00	00	50	25
40-36	6	20	00	00	26	13
45-41	01	09	00	03	13	6.5
50-46	01	07	04	01	13	6.5
51 إلى ما فوق	00	09	2	00	11	5.5
المجموع	140	50	06	04	200	100

اتضح من الجدول أن عينة المواطنات تتوزع على الفئات العمرية كالتالي:

- 87 مفردة ينتمين إلى الفئة العمرية الأولى ، أي بين (5 2 - 30) و ذلك بنسبة 43.3 % من مجموع المبحوثات ، منها 85 مبحوثة من فئة العازبات و 02 من المتزوجات .
- 50 مبحوثة (أي 25 %) ينتمين إلى الفئة الثانية بين (31 - 35) تضمنت 47 عازبة و 3 متزوجات .
- 26 مبحوثة ينتمين إلى الفئة العمرية (36 - 40) أي بنسبة 13% ، منها 06 نساء عازبات و 20 كتزوجة

- و 13 مبحوثة تنتمي إلى الفئة العمرية بين (41 - 45) أي بنسبة6.5 % ، و هي نفس النسبة في الفئة العمرية بين (46 - 50) ، و هنا تظهر فئة المطلقات و الأرامل ب 04 مطلقات و 06 أرامل .
- أما من 51 سنة فما فوق فقد مثلت هذه الفئة 11 مبحوثة بنسبة 5.5 % .

الجدول رقم 09 يبين السن عند المرأة المتحزبة و المنتخبة

السن	المرأة المتحزبة		المرأة المنتخبة		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
29-25	01	4.16	00	00	01	2.70
39-30	20	**83.33**	05	38.46	25	**67.56**
49-40	03	12.5	07	**53.84**	**10**	27.02
50 إلى ما فوق	00	00	01	07.69	01	2.70
المجموع	24	99.99	13	99.99	37	99.98

أما عن المرأة المتحزبة فقد كانت عينتنا متمركزة في سن الثلاثينات ، و قد بلغت 20مفردة ، أي بنسبة **83.33 %** ،و تمركزت عينة المرأة المنتخبة في سن الأربعينات، و ذلك بنسبة 53.84 %، و يعتبر ذلك شيئا منطقيا بحيث أن المرأة المنتخبة تكون قد مرت بمرحلة التحزب في سن الثلاثينات مكّنها من اكتساب الخبرات و أهّلها لأن تكون مترشحة في السنوات التالية من عمرها، و هذه الفئة تدخل ضمن النساء اللواتي عايشن مرحلتي البناء الاشتراكي للدولة الجزائرية و مرحلة التعددية السياسية ، و بالتالي فهي على علم أكثر من غيرها بالوضعية السياسية للمرأة الجزائرية في ظل المرحلتين ، و هذا يمكنها من تقديم مقارنة موضوعية بين تعامل النظامين مع المرأة .أما مرحلة الثلاثينات فهي مرحلة الشباب المتميزة بالعطاء المستمر و الحماس المتدفق أكثر من غيرها من المراحل الحياتية ، كما نلاحظ على هذه الفئة أن سنها قد بلغ العشرينات في فترة تحوّل الجزائر إلى التعددية السياسية ليفتح هذا النظام السياسي الجديد مجالا جديدا و واسعا للمشاركة السياسية أمام المرأة ، كما لعبت الحماسة في هذه الفترة دورا كبيرا في استقطاب الشباب إلى المشاركة في الحياة العامة ، و شوهد انضمام كبير في العمل السياسي ككل عبر الهياكل الجديدة

التي فرضها النظام الجديد و هي الأحزاب و الجمعيات و...، و لأن هذه الفترة قد عرفت فيها الجزائر أزمات عديدة و على كل الأصعدة (أمنية ، اقتصادية ، سياسية اجتماعية...) مما يمكننا من تفسير دوافع المرأة للمشاركة السياسية عموما ، و اختيار العمل الحزبي خصوصا .

و إذا أردنا أن نعرف سن المرأة المشاركة في المجال الحزبي و النيابي معا فإننا نلاحظ من خلال الجدول أن العينة تركزت في سن الثلاثينات بنسبة 67.56 % .

جدول رقم 10 : يبين متغير الحالة الاجتماعية

الاحتمالات	المرأة المواطنة		المرأة المتحزبة		المرأة المنتخبة		مجموع التكرارات	النسبة %
الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%		
عازبة	140	**70**	13	**54.16**	01	7.69	154	**64.97**
متزوجة	50	25	10	41.66	11	**84.61**	71	29.95
أرملة	06	03	00	00	01	7.69	07	2.95
مطلقة	04	02	01	4.16	00	00	05	2.11
المجموع	200	100	24	99.98	13	99.99	237	99.98

يرتبط متغير الحالة المدنية في موضوع البحث بمستوى المسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة ، فربة البيت تختلف عن العازبة ، و الأرملة أو المطلقة يختلفان عن المتزوجة ، و كل حالة تتطلب التزامات و سلوكات خاصة قد تؤثر بشكل أو بآخر على مستوى الأداء السياسي للمرأة .

و من خلال نتائج الجدول نلاحظ على عينتنا أنها من فئة العازبات بنسبة إجمالية تقدر ب 64.97 % موزعة بالشكل التالي :

- المرأة المواطنة: يتضح من الجدول أن أكبر نسبة عند المرأة المواطنة هي نسبة العازبات حيث تمثل 70 % من عينة المرأة المواطنة ، و هي الفئة الأقل تحملا للأعباء الأسرية , وإمكانية المشاركة في السياسة لهذه الفئة هي أكبر من غيرها ، أما نسبة المتزوجات فهي 25 % ،و تحتوي عينتنا على 3 % من الأرامل و 2 % من المطلقات و هي عينة مهملة حيث ارتأينا ضمها في نسبة المتزوجات لاشتراكهن في مسؤولية الأولاد و البيت و ذلك عند عملية التحليل ،كما أن الملاحظ على فئة المتزوجات أن لهن أولاد يتراوح عددهن من 02 إلى

07 أطفال ، ما عدا فردين من العينة ليس لديهما أولادا تماما، مع العلم أن متوسط العمر هو 35 سنة .

◆ المرأة المتحزبة و المنتخبة : أما المرأة المتحزبة فنلاحظ أن نسبة العازبات أكبر من نسبة المتزوجات و ذلك بنسبة 54.16% ، بعدد بلغ 13 مبحوثة، و هذه الفئة رغم تحررها من مسؤولية الأسرة و أعبائها ، إلا أنها في مجال العمل السياسي تعاني أكثر من المرأة المتزوجة على اعتبار أن الكثيرات تجهل أسرهن هذه المشاركة و خاصة الأب ، فتحاسَب على كل حركاتها ، هذا إن كانت لا تعمل أو لا تدرس ، فإن كانت كذلك فهي محظوظة لأن ذلك سيكون غطاء لها للتحرك بشكل أسهل ، و من هذا تصبح العزوبية عائقا من نوع آخر (حسب رأي هذه الفئة) .

و تأتي فئة المتزوجات بعدد 10 مبحوثات ، و ذلك بنسبة 41.66 % ، أما عدد النساء المنتخَبات المتزوجات فكن 11 امرأة ، و بنسبة 84.61 % ، و لهن أولاد تتراوح أعمارهم بين الاثنين و الخمسة ، و بهذا يكون عبء العمل السياسي على المرأة كبيرا بحكم أنها مسؤولة أمام المجتمع وأمام نفسها برعاية الأولاد و الاعتناء بالبيت ، فإذا وجدت من يعتني لها بالبيت فإن يبدو أصعب في رعاية الأولاد .

و إذا جمعنا عدد النساء الحزبيات و المنتخَبات المتزوجات فسيصل إلى 22 مبحوثة متزوجة ، مقابل 14 مبحوثة عازبة ، و بهذا نجد أن هذه الفئة من فئة المتزوجات .

الجدول رقم 11: يبين متغير الوظيفة

الاحتمالات	المرأة المواطنة		المرأة المتحزبة		المرأة المنتخَبة		المجموع	النسبة %
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %		
عاملة	110	**55**	13	**54.16**	13	**100**	**136**	**57.38**
بطالة	64	32	09	37.5	00	00	73	30.80
طالبة	26	13	02	8.33	00	00	28	11.81
المجموع	200	100	24	99.99	13	100	237	99.99

تشير نتائج الجدول أن عينتنا هي عينة عاملة بنسبة 57.38 % موزعة كالتالي :

◆ المرأة المواطنة : تشير البيانات إلى أن أكثر من نصف عينة المرأة المواطنة هن عاملات و ذلك بنسبة 55 % ،و تمثل النساء البطالات بنسبة 32 % من مجموع العينة ، أما الطالبات فتمثلهن 13%من مجموع المبحوثات ، كما تبين أن 55%من مجموع العاملات هن أساتذة تنوعن

بين أساتذة و ثانويات و أساتذة جامعيين و منهن 04 معلمات قرآن و03 معلمات في الحرف التقليدية ، و 16 مفردة يعملن في الإدارة ، و 03 مفردات يعملن في القطاع الصحي .

و بهذا تكون عينة المرأة المواطنة هي من فئة العاملات أين تتوسع دائرة الاتصالات لدى المرأة ، و تلتقي أغلب التوجهات السياسية و تسمح بالمناقشة أكثر في القضايا السياسية ، و بهذا تكون عملية الاحتكاك و الاتصال الخارجي لها تأثير كبير على اتجاه المرأة نحو القضايا السياسية ، فهي تتميز على غيرها لكون أن العمل أو الوظيفة تسمح لها بالتقاء أكبر مع المجتمع ، و منه تتاح لها فرص المناقشة و المشاركة أكثر من البطالة .

◈ المرأة المتحزبة و المنتخبة : و نجد عند فئة المرأة المتحزبة 13 مبحوثة عاملة و بنسبة 54.16 % منهن: 06 طبيبات ، و تركزن في حركة مجتمع السلم ، و 04 معلمات في المدرسة القرآنية ، و تركزن في حركة الإصلاح الوطني ، في حين توزعت الوظائف الباقية على كل الأحزاب من عاملة بالإدارة ، أساتذة ثانوي و ابتدائي و متوسط و جامعي،في حين عند المرأة المنتخبة كانت كل العينة من فئة العاملات، منهن من هي محافظة للمكتبة الجامعية ، و مهندسة دولة في مديرية الشباب و الرياضة كمديرة مكتب ، و محامية ، جراحة أسنان ، و أساتذة ، و أخرى مديرة شركة خاصة للإعلام الآلي ..... ، كما نلاحظ غياب العاملات بالإدارة ، و ذلك بحكم الحجم الساعي الكبير الذي تقضيه العاملة في المؤسسة (8 ساعات يوميا) و الذي لا يسمح لها بالعمل في المجال السياسي لأن ذلك يتطلب التحرك و العمل المتواصل.

و تتميز هذه الفئة من النساء بتعدد وظائفها ابتداء من مسؤولية البيت و الأولاد ، مرورا بالعمل الوظيفي ، وصولا إلى المشاركة السياسية ، و بهذا يكون عبء العمل كبير بحيث يؤثر على فعالية الأداء السياسي ، و الرهان على هذه المسؤوليات صعب (إن لم نقل عند البعض مستحيل) ، فالمرأة العاملة بحكم الظروف الاقتصادية التي تعيشها أغلب الأسر الجزائرية ، تجد نفسها مضطرة للعمل المهني ، و إذا كانت هذه المرأة لها درجة من التعليم و الوعي الديني أو السياسي يحملها مسؤولية المساهمة في التغيير، إذ يعتبر العمل السياسي عند البعض واجبا دينيا و وطنيا ، فإنها تجد نفسها أمام قرار المشاركة لا مفر منه، و في هذه الحالة يكون العمل الوظيفي مرة أخرى ضرورة أثناء ممارسة العمل السياسي ، حيث أن هناك بعض الأحزاب تفرض على مناضليها اشتراكات مالية قد تكون شهرية أو سنوية مع مراعاة عمل الفرد العضو ، أما مسؤولية الأسرة فإن المرأة هي المسؤول الأول و الأخير فيها سواء قبلت بذلك أو رفضت ، و لا تجد المعين لها في هذه المسؤولية إلا نادرا و بشكل سطحي ، لأن الأدوار في المجتمع العربي عامة و المجتمع

الجزائري خاصة قد وضع الرجل في خانة الإنفاق فقط و وضع المرأة في خانة الاعتناء بالأولاد و البيت .

الجدول رقم 12 : يبين متغير المستوى التعليمي

الاحتمالات	المرأة المواطنة		المرأة المتحزبة و المرأة المنتخبة		المجموع	
المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
عالي	**130**	**65**	**27**	**72.97**	**157**	**66.24**
ثانوي	10	05	04	10.81	14	5.90
متوسط	38	19	06	16.21	44	18.56
ابتدائي	16	08	00	00	16	6.75
أمي	06	03	00	00	06	2.53
المجموع	200	100	37	99.99	237	99.98

يعتبر المستوى التعليمي محكا للمشاركة السياسية و خاصة في إطار المناقشات السياسية .

◆ المرأة المواطنة : نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة 65 % من أفراد عينة المرأة المواطنة يتمتعون بمستوى تعليمي عالي ، و هي تفوق النصف ، بينما نسبة النساء ذوي التعليم المتوسط وكانت 13% تليها النساء ذوات التعليم الابتدائي بنسبة 08 % و تأتي في المرتبة الرابعة نسبة النساء ذوات مستوى تعليم ثانوي ، و أما نسبة الأميات فهي 03 % من مجموع الأفراد .

و بهذا تكون أكبر من نصف العينة تحصيلهن الدراسي عالي ، ونسبة 35% تتنوع مستوياتهن التعليمية علي مختلف المراحل الدراسية . **و تكون عينة المرأة المواطنة هي عينة متعلمة** يُفترض أن تكون أراءها واضحة و واعية ، و أكثر من هذا تكون جدية ، فهل تتأثر عملية التصويت بهذا المستوى التعليمي؟

◆ المرأة المتحزبة و المنتخبة : في حين نلاحظ على عينة المرأة المتحزبة و المنتخبة أن المستوى التعليمي تراوح بين ذوات التعليم العالي بعدد 27، و بنسبة 72.97 % من بينهن ثلاث نساء يحملن شهادة دراسات عليا ، و 06 مبحوثات ذوات تعليم متوسط و ذلك بنسبة 16.21% ، و بعدها يأتي عدد المبحوثات اللواتي وصلن إلى المستوى الثانوي ،

و هن 04، أي بنسبة 10.81 % ، و يتضح من خلال الجدول أن عينة المرأة المنتخبة هي عينة متعلمة ، و هذا يعني أن التعليم هو عامل أساسي في تحفيز المرأة للمشاركة في العمل الحزبي مهما كانت مرحلة التعليم التي وصلت إليها المرأة ، كما أن الحزب يولي أهمية كبيرة لدرجة التعليم في عملية اختيار مرشحيه.

النتائج الخاصة بالمحور الأول

من خلال هذه المعطيات فإننا نصل إلى تحديد الخصائص الشخصية لعينتنا ، و هي كالآتي:

- *السن* : فإن عينة المواطنات متمركزة في الفئة العمرية الأولى و الثانية ، أي بين (25 - 3) بنسبة 68.5 % ، و عينة المرأة المتحزبة من فئة الثلاثينات ، و تتدرج هاتين الفئتين ضمن مرحلة الشباب التي تتميز باكتساب الخبرات و التجارب ، و تدخل عينة المرأة المنتخبة ضمن فئة الأربعينات التي تتميز باستثمار هذه التجارب .
- *الحالة الاجتماعية* : و قد اتضح لنا من خلال المعطيات السابقة أن عينة المرأة العادية و المرأة المتحزبة هي عينة من فئة العازبات ، و ذلك بنسبة الأولى 70%، و نسبة الثانية 54.16% على الترتيب ، أما إذا جمعناهم فإننا نجد النسبة 68.30% من عينتنا الإجمالية هي عينة غير متزوجة ، في حين أن عينة المرأة المنتخبة المرأة هي عينة متزوجة بنسبة 84.61 %.
- *الوظيفة*: حيث أن عينتنا هي عينة عاملة بنسبة 100% عند المرأة المنتخبة ، و 55% عند المواطنات ، و 54.16 % عند المرأة المتحزبة .
- *المستوى التعليمي*: حيث أن عينتنا الإجمالية هي عينة متعلمة تعليما عالي في كل مستويات المشاركة السياسية ، و 65% عند المواطنات ، و 62.5% عند المرأة المتحزبة ، و نسبة 92.30 %.

المحور الثاني : خصائص المشاركة السياسية للمرأة

1/ التصويت

الجدول رقم13 : يبين الاهتمام السياسي لدى المواطنات

الاحتمالات	التكرارات	النسبة
دائما	20	10
أحيانا	70	35
أبدا	110	**55**
المجموع	200	100

يعتبر الاهتمام بالسياسة من أهم المراحل التي يمر بها الفرد للوصول إلى المشاركة السياسية ، و في غياب الاهتمام السياسي تغيب المشاركة أو تصبح مشاركة غير واعية لا تتحكم فيها المعرفة السياسية ، و الفكر النيّر ؛ فما مدى اهتمام أفراد عينتنا بالسياسة ؟ .

من خلال الإحصائيات تشير النتائج إلى أن نسبة عدم الاهتمام السياسي لدى عينتنا كانت أعلى من نسبة عدم الاهتمام السياسي ، حيث نجد أن نسبة المداومات على الاهتمام السياسي بلغت 10 % ، أما من قالت أنها تهتم أحيانا بالسياسة فكانت نسبتها 35 % ، و أما النساء اللواتي لا يملن إلى الاهتمام بالسياسة فكانت نسبتهن 55 % و لهذا فإذا جمعنا عدد النساء اللواتي لهن اهتماما دائما بالسياسة مع اللواتي يكون اهتمامهن أحيانا ، نجد أن هذا المجموع يتقارب نوعا ما مع نسبة عدم الاهتمام .

فإذا كانت عينتنا ليس لها اهتمام بالسياسة ، فهل هذا له علاقة مع المتغيرات الشخصية للعينة ؟

1.1. علاقة الاهتمام السياسي بالمتغيرات الشخصية عند فئة المواطنات

الجدول رقم 14 : علاقة الاهتمام السياسي بمتغير الوظيفة

الاحتمالات	العاملات		البطالات		الطالبات		مجموع التكرارات	النسبة %
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %		
دائما و أحيانا	53	**48.18**	29	**45.31**	8	30.76	90	**45**
أبدا	57	51.81	35	54.68	18	**69.23**	110	55
المجموع	110	99.99	64	99.99	26	99.99	200	99.99

يعكس هذا الجدول علاقة الاهتمام السياسي بمتغير الوظيفة ، حيث أبرز أن الاهتمام السياسي لا يتأثر بالعامل الوظيفي للمرأة ، فكانت عدد النساء العاملات اللواتي أقررن أن لهن اهتمام بالقضايا السياسية 53 مبحوثة ، أي نسبة 48.18 % ، في حين أكدت 57 مبحوثة أنه ليس لهن ميول للسياسة و ذلك بنسبة 51.81% ، و نلاحظ على هاتين النسبتين أنهما متقاربتين.

و نفس الكلام يقال عن المرأة غير العاملة بحيث تقاربت نسبة المهتمات بالسياسة من تلك التي لا تهتم بالقضايا السياسية ، بنسبة 43.75 % للأولى ، و نسبة 54.68 % للثانية ، مما يدل أن الأحزاب تهمل العلاقات الاجتماعية للتأثير على الأفراد ، و تعتمد في ذلك على الأشكال الرسمية فقط كالندوات و التجمعات و غيرها ، و هذه الوسائل لا توفر الاحتكاك الدائم بالمجتمع ، فهي عملية التقاء مناسباتية ، و بالتالي لا تسمح بالتأثير على الأفراد بشكل إيجابي .

إلا أن هناك علاقة عكسية بين الطالبات و اهتمامهن السياسي ، حيث نجد أن نسبة 69.23 % ليس لهن اهتماما بالسياسة ، تقابل نسبة اهتمام متمثلة في 30.76 %.
و يفسر هذا أن التعليم في الجزائر لا يهتم بالتعبئة السياسية أو التحفيز للمشاركة السياسية حتى و إن كانوا من أهل التخصص.

الجدول رقم 15 : علاقة الاهتمام السياسي بمتغير الحالة الاجتماعية

الاحتمالات	العازبة		المتزوجة		الأرملة		المطلقة		مجموع التكرارات
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	
دائما و أحيانا	62	44.28	26	**52**	01	16.66	01	25	90
أبدا	78	**55.71**	24	48	05	**83.33**	03	**75**	110
المجموع	140	99.99	50	100	06	99.99	04	100	200

و يبدو من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة اهتمام بالسياسة كانت عند المرأة المتزوجة بنسبة 52 % ، و أدنى نسبة اهتمام كانت عند الأرامل بنسبة 16.66 % ، أما على مستوى المرأة العازبة فإن نسبة الاهتمام السياسي تتباين مع نسبة عدم الاهتمام السياسي ، في حين تتقارب عند المرأة المتزوجة ، و يعتبر ذلك من المفارقات على اعتبار أنه من المفروض أن المرأة العازبة أكثر تحررا من المرأة المتزوجة مما يسمح لها بالاهتمام بشتى القضايا ، مما يدل على أن المرأة العازبة لها اهتمامات أخرى غير الاهتمام بالسياسة ، و يمكن تفسير هذه النتائج بأن المرأة الأكثر معاناة هي التي تتجه إلى رفض المشاركة في الاقتراع ، و هذا ما تبينه النسب العالية لعدم الاقتراع لدى المرأة المطلقة و الأرامل ، و قد علقت إحدى المبحوثات المطلقات على رفضها للمشاركة في الاقتراع بأن الانتخابات السابقة لم تجلب لها الجديد حتى تقترع ، فهي لم تمنح أولادي الكبار

عملا ، و لم أتمكن لحد الآن من إيجاد وضيف اقتات بها أن و أولادي . و بهذا تكون المرأة الجزائرية ناقمة على الوضع بصفة عامة ، لها ترفض الاقتراع كتعبير منها على استياءها من الوضع القائم.

الجدول رقم 16 : علاقة الاهتمام السياسي بالمستوى التعليمي

الاحتمالات	عالي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		أمي		المجـ
	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%	
دائما و أحيانا	68	52.30	03	30	10	26.31	05	31.25	04	66.66	0
أبدا	62	47.70	07	**70**	28	**73.68**	11	68.75	02	33.33	10
المجموع	130	100	10	100	38	99.99	16	100	06	99.99	00

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاهتمام السياسي لدى المرأة المتعلمة تعليما عاليا تقاربت مع نسبة عدم الاهتمام ، حيث نجد أن ذوات التعليم العالي اللواتي لهن اهتماما سياسيا بلغت نسبتهن 52.30 % من مجموع هذه الفئة مقابل نسبة عدم اهتمام بلغت 47.70 % ، و تعتبر هذه النتيجة من المفرقات التي نصادفها في البحوث ، لأن الفئة المتعلمة هي الفئة المنتظر منها التغيير و المواقف الإيجابية ، نظرا لما تتميز به من مستوى فكري مرتفع عن باقي المستويات التعليمية ، و يفسر ذلك بأن الجامعة الجزائرية لا تلعب دورا بارزا في دفع المرأة للعمل السياسي ، إما عن طريق كثرة الالتزامات ، و تحتج إحدى المبحوثات في عدم اهتمامها بالسياسة إلى كون " هذا المجال مسيطر عليه من طرف فئة واحدة و لا تقبل أن تتخلى عنه لأي جهة أخرى مهما كان " ، و تذهب أخرى إلى أن " السياسة ليست من مجالات المرأة التي يمكنها أن تقدم فيها شيئا مفيدا للمجتمع و خاصة أن المجالات المناسبة لعطاءات المرأة كثيرة فلماذا نتجه إلى ما يمكن غيرنا تغطيته أو التكفل به " ، في حين تتباين هذه النسب عند مختلف درجات التعليم الأخرى ، حيث

نجد أن نسبة عدم الاهتمام السياسي أعلى من نسبة الاهتمام ، ماعدا عند فئة الأميات فقد ظهرت أنها أكثر الأفراد اتجاها إلى الاهتمام بالسياسة ، حيث بلغت نسبة الاهتمام عند هذه الفئة 66.66 % ، في حين بلغت نسبة الاهتمام عند ذوات المستوى التعليمي الثانوي 30 % من مجموع هذه الفئة ، مقابل 70 % ليس لها اهتماما بالسياسة ، و بلغت نسبة المبحوثات ذوات المستوى المتوسط اللواتي لهن اهتمام سياسي 26.31 % مقابل نسبة عدم اهتمام بلغت 73.68 % .

و من هنا يمكن ملاحظة جملة من النقاط :

- **أن الوظيفة عند عينتنا لم تكن عنصر جذب بالنسبة للمواطنات للاهتمام بالسياسة .**
- **أما عن تأثير الحالة الاجتماعية للمرأة على اهتمامها السياسي ، فإن الاهتمام بالسياسي يرتفع لدى المرأة المتزوجة ، كما أنه يرتفع عند ذوات المشاكل الاجتماعية كالمطلقة و الأرملة.**
- **يؤثر المستوى التعليمي في الاتجاه السلبي على المشاركة في الاقتراع المواطنات، حيث يدفعها إلى عدم الاهتمام بالسياسة ، و بالتالي إلى عدم الاقتراع.**

الجدول رقم 17 : المشاركة في الاقتراع عند فئة المواطنات

الاحتمالات		التكرارات	النسبة %	المجموع	
نعم	الانتخابات الرئاسية لسنة 1999	76	35.84	130	65
	الانتخابات التشريعية لسنة 2002	48	22.64		
	الانتخابات المحلية لسنة 2002	88	41.51		
	المجموع	212	99.99		
لا				70	35

المجموع	200	100

و بسؤال أفراد عينة المواطنات عن مشاركتها في إحدى آخر ثلاث انتخابات : (الانتخابات الرئاسية 15 أفريل1999 ، الانتخابات التشريعية التي أجريت في 30 ماي 2002 ، و الانتخابات المحلية التي أجريت في 16 أكتوبر من نفس السنة) ، فكانت نسبة الذين انتخبن هي 65 % من مجموع العينة يتمثلن في 130 مبحوثة ، و تكون نسبة الذين لم ينتخبن هي35 % ، ويتوزع المبحوثات اللواتي انتخَبن من قبل على الانتخابات المحلية السابقة ، حيث شاركت 88 مبحوثة في آخر انتخاب محلي و ذلك بنسبة 41.51% ، و شاركت 48 مبحوثة في الانتخابات التشريعية بنسبة 22.64% ، في حين شاركت 76 مبحوثة في الانتخابات الرئاسية ، أي بنسبة35.84% ، و يفسر ذلك برغبة النساء في الإصلاحات المحلية ، كما قد تكون معرفة المنتخِبين بالمرشحين بحكم صغر المنطقة الانتخابية هو الدافع للمشاركة في الانتخابات المحلية و قد نبرر اتجاه المرأة نحو التصويت رغم عدم اهتمامها بالمجال السياسي بتأثرها بالحملات الانتخابية ، حيث نجد أن المرشحين يخطبون ود المرأة بإعطائها حقوقًا أكثر أثناء الحملات الانتخابية ؛ وتشكل الجزائريات 52% من الهيئة الناخبة المُعلن عنها رسميًّا لدى وزارة الداخلية التي تقدر بأكثر من 17 مليونًا و300 ألف ناخب وناخبة؛ وهو ما يعني أن حجم الوعاء الانتخابي النسائي يُقدر بنحو 9 ملايين امرأة لهن حق التصويت.

حيث شهدت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 08 أفريل 2004 اهتماما خاصا بالمرأة من طرف المرشحين عل غير العادة ، فقالت المرشحة لويزةحنون : "لست مرشحة النساء في الانتخابات الرئاسية القادمة، بل مرشحة حزب العمال، ولست واجهة للزينة في الانتخابات ، بل سأقف الند للند مع المرشحين الآخرين".

ولم يختلف معها المرشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نص الدستور، لكنه أعطى المبرر للمُشرع والسلطة التنفيذية في مراعاة تقاليد المجتمع الجزائري، حيث توجد فيه ذهنيات وصفها "بالمتحجرة"، ودعا في خطابه خلال حفل استقبال على شرف النساء بمناسبة عيد المرأة ، إلى عدم الاستغلال السياسي لقضية تحرير المرأة في المزايدات السياسية والدعاية الانتخابية ، وقال: "إن قضية المرأة موضوع جوهري وخطير، ولا أعتقد أنه من المفيد أن نكثر الكلام على موضوع ديننا الحنيف".

واقترحت اللجنة الوطنية لتعديل قانون الأسرة التي أقر بوتفليقة تشكيلها قبل أشهر عدة تعديلات لحماية المرأة ، كما قرر مجلس الوزراء الذي عقده يوم 8 مارس 2004 التصديق على الاتفاقية الدولية لمشاركة المرأة السياسية.

أما المرشح علي بن فليس زعيم حزب جبهة التحرير الوطني فقد وجّه رسالة للمرأة الجزائرية خلال تجمع عقده عشية عيد المرأة بالعاصمة احتفالاً بالمناسبة، أكد فيها على التزامه بتعديل قانون الانتخابات لإقرار نظام الحصص؛ ليسمح للمرأة بالمشاركة الفعلية في الحياة السياسية، بغية الابتعاد عن نظرة المشاركة الرمزية للمرأة كواجهة فقط.

كما شدّد بن فليس على التزامه بتعديل قانون الأسرة لمصلحة الأسرة بعيدًا عن منطق التفرقة والمواجهة، "ودعا النساء للمشاركة بقوة في اقتراع الثامن من إبريل 2004، ومناصرة مشروعه الديمقراطي الضامن للحريات.

ويذهب المحلل السياسي الدكتور عبد العالي رزاقي مذهبًا آخر في قراءته لاهتمام المرشحين بالمرأة، وقال: "هذا الاهتمام بالمرأة في الجزائر يُعبر عن رسائل موجهة للولايات المتحدة التي طرحت مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتولي به اهتمامًا خاصًّا بالمرأة في الدول العربية والإسلامية".

ويعتقد رزاقي أن الاهتمام غير المسبوق بالمرأة في عيدها العالمي، ينطوي على حملة انتخابية لكسب الجمعيات النسائية الناشطة في الشارع الجزائري ، ومن ورائها أصوات النساء لمرشح تعتقد أنه سيعطيها حقوقها.

لكن رئيس تحرير أخبار الأسبوع عبد العزيز تقية الحواس يصف هذا الاهتمام بأنه "ظاهرة إيجابية"، ويعتبر الحواس ذلك "من ثمار التعددية السياسية في الجزائر، حيث استطاعت المرأة فرض وجودها للمطالبة بحقوقها، وإن كانت الممارسة الديمقراطية متواضعة نسبيًّا في الجزائر، فأصبح بمقدور المرأة اختيار من يحكم البلاد"[1].

و بهذا نستنتج أن عينتنا لم تغب عن عملية التصويت رغم أنها لا تهتم بالمجال السياسي ، و اتجاهها هذا كان أكبر في الانتخابات المحلية ، و بعدها في الانتخابات الرئاسية و أخيرا الانتخابات التشريعية .

---

[1] أميمة أحمد : **منافسة انتخابية على صوت المرأة في الجزائر** .[على الخط المباشر]: زيارة يوم 22-10-2004 . على العنوان التالي :www.islamonline.net

جدول رقم 18 : يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بالاهتمام السياسي عند المواطنات

الاحتمالات	اقترعت	النسبة%	لم تقترع	النسبة%	المجموع
لها اهتمام سياسي	80	61.53	10	14.28	90
ليس لها اهتمام سياسي	50	38.46	60	85.71	110
المجموع	130	99.99	70	99.99	200

ما من شك أن الاهتمام السياسي يسبق عملية المشاركة السياسية بالضرورة ، حتى و إن كان هذا الاهتمام ضعيفا ، و يؤكد هذا الجدول هذه الحقيقة ؛ بحيث نجد أن نسبة المقترعات عند المواطنات اللواتي لهن اهتمام بالسياسة كانت أعلى من نسبة المقترعات غير المهتمات بالنسبة، بلغت 61.53 %، و بهذا يكون الاقتراع مرتبط ارتباطا إيجابيا بالاهتمام السياسي .

الجدول رقم 19 : يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بمتغير السن عند المواطنات

الاحتمالات	شاركت في الاقتراع		لم تشارك في الاقتراع		المجموع
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	
30-25	39	44.82	48	55.17	87
35-31	40	80	10	20	50
40-36	21	80.76	05	19.23	26
45-41	09	69.23	04	30.76	13
50-46	10	76.92	03	23.07	13
51 إلى ما فوق	11	100	00	00	11

و من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المشاركة في الاقتراع تتأثر بمتغير السن ، بحيث نجد أنه كلما ارتفع سن المرأة كلما ارتفعت نسبة مشاركتها في الاقتراع ، و لهذا نجد أن أعلى نسبة اقتراع

تتمركز في سن الخمسينات فما فوق بنسبة 100% عند أفراد فئة المواطنات ، و تنحدر هذه النسبة إلى 80.76 % عند فئة (36-40) ، و أقلها عند فئة الشابات من فئة (25-30) بنسبة 44.82 % ، كما أن أعلى نسبة عدم مشاركة في الاقتراع قد تركزت عند الشابات من الفئة الأولى بنسبة 55.17 % ، و هو ميول طبيعي ، لأن الفتاة في وقتنا الحالي أصبح لها اهتمامات متعددة ، ذلك بتأثير الفضائيات و وسائل الإعلام الحديثة التي فتحت للمرأة بصفة عامة ، و الفتاة بصفة خاصة اهتمامات جديدة و انشغالات تبعدها على الاهتمام بالسياسة ، كما أن هذه الفئة لا تحس بالمعاناة الاجتماعية بالقدر الذي تحس به النساء كبار السن ؛ حيث نجدهم قد عايشوا أغلب الأحداث السياسية التي مرت بها الجزائر بحيث جعلتهم في متابعة مستمرة للأحداث . و بهذا نستنتج أن المشاركة في الاقتراع تتأثر بعامل السن بحيث تتركز المشاركة عند كبار السن .

الجدول رقم 20 يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بمتغير الحالة الاجتماعية

الاختيارات	شارك في الاقتراع		لم يشارك في الاقتراع		المجموع
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	
عازبة	86	66.15	54	77.14	160
متزوجة	38	29.23	12	17.14	50
أرملة	04	3.07	02	2.85	06
مطلقة	02	1.53	02	2.85	04
المجموع	130	99.98	70	99.99	200

و في علاقة الاقتراع بالحالة الاجتماعية للمرأة يتضح لنا من خلال الجدول أن عملية المشاركة في الاقتراع تزداد عند المرأة العازبة ، حيث أن أعلى و أدنى نسبة مشاركة في الاقتراع كانت عند المرأة العازبة ، حيث بلغت أعلى نسبة 66.15 % ، و أعلى نسبة عزوف عن المشاركة 77.14 % ، تليها في ذلك المرأة المتزوجة بنسبة مشاركة بلغت 29.23 % ، و نسبة عزوف بلغت 17.14 % ، أما عن الحالات الاجتماعية الأخرى فهي لا تتأثر بها المشاركة في الاقتراع

بدليل تقارب نسبة المشاركة مع عدمها ، و بهذا يكون متغير الحالة الاجتماعية هو ثاني متغير تتأثر به المشاركة في الاقتراع بعد متغير السن .

الجدول رقم 21: يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بمتغير الوظيفة

الاحتمالات	شاركت في الاقتراع		لم تشارك في الاقتراع		المجموع
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	
عاملة	60	54.54	50	45.45	110
بطالة	36	**56.25**	28	43.75	64
طالبة	10	38.46	16	**61.53**	26

و من خلال هذا الجدول نستنتج أن متغير الوظيفة لا يؤثر بشكل واضح على تحفيز المرأة للمشاركة في الاقتراع ، حيث نجد أن نسبة الإقبال على الاقتراع تتقارب كثيرا مع نسبة العزوف عند كل من العاملة و البطالة ، مع اختلاف طفيف في العدد ، فقد بلغت نسبة المشاركات في الاقتراع عند العاملة 54.54 % مقابل نسبة عزوف عن الاقتراع بلغت 45.45% ، مما يدل على أن العمل الوظيفي لم يلعب دورا بارزا في دفع المرأة للاقتراع ، في حين عزفت 61.63 % من الطالبات على الذهاب للمشاركة في الاقتراع ، و قد لاحظنا من خلال الممارسة و العمل الجواري أن تجاوب المرأة مع المواضيع السياسية لا يختلف بين العاملة و الماكثة في البيت ، و يتمتعان بنفس الطرح و درجة الوعي و نفس المعلومات حول القضايا السياسية ، و بهذا تكون المرأة العاملة بالجزائر لا تستفيد من العلاقات الاجتماعية التي تربطها مع المجتمع ، حيث نجدها تتجنب المناقشات السياسية في حالة طرحها من طرف أي فرد .

الجدول رقم 22 :يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بمتغير المستوى التعليمي

الاحتمالات	شارك في الاقتراع	النسبة %	لم تشارك في الاقتراع	النسبة %	المجموع
عالي	**95**	**73.07**	35	26.92	130
ثانوي	06	60	04	40	10
متوسط	16	42.10	22	**57.89**	38
ابتدائي	10	62.5	06	37.5	16
أمي	03	50	03	50	06

و بإقامة العلاقة بين المشاركة في الاقتراع و متغير المستوى التعليمي عند المواطنات ، نجد من خلال الجدول أن نسبة الاقتراع ترتفع عند ذوات المستوى التعليمي العالي بنسبة 73.07 % ، و تنخفض هذه النسبة عند ذوات التعليم المتوسط بنسبة 57.89 % ، إلا أننا نجد أن 50% من فئة الأميات قد شاركن في الاقتراع ، و نسبة 62.5 % من ذوات التعليم الابتدائي أيضا قد سبق و أن

شاركن في الاقتراع ، مما يدل على أن المستوى التعليمي العالي له تأثير كبير في تحفيز المرأة للمشاركة في الاقتراع ، في نفس الوقت تكون باقي المستويات التعليمية لها درجة تأثير أقل في تحفيز المرأة للمشاركة في الاقتراع . و بهذا تكون المرأة المتعلمة و رغم ضعف اهتمامها بالسياسة فإنها تتجه إلى التصويت .

الجدول رقم 23 يبين دوافع المشاركة في الاقتراع عند فئة المواطنات:

الاحتمالات	التكرارات	النسبة
الانتخاب واجب وطني	104	59.77
ترشح حزب متعاطف معه	36	20.68
من أجل ختم البطاقة	34	19.54
المجموع	174	99.99

و أما عن الفئة التي لها تجربة في الانتخابات فقد بررت 104 مبحوثة من ضمن 130 مبحوثة (نسبة 59.77 %) أن مشاركتها في الاقتراع كانت بدافع الواجب الوطني و هي أعلى نسبة ، و عند ربط نتائج هذا الجدول بنتائج جدول الاهتمام السياسي فإن هذه الفئة إما لهن انتماء سياسي مسبق و هذا ما سيثبت صحته أو خطأه جدول علاقة المرأة بالانتخاب ، و إما قد شكلن قناعة أو موقف سياسي معين في فترة الحملات الانتخابية دفعتهن لانتخاب بشكل طبيعي، كما أننا إذا قارنا نتائج هذا الجدول مع نتائج جدول الاهتمام السياسي فإننا نستنتج أن بعض النساء من هذه الفئة التي ترى أن الانتخاب الوطني أمر واجب فإن هذا الرأي لا تمليه عليهن الروح الوطنية بقدر ما يعتبرونه كغيره من الواجبات الوطنية كالخدمة الوطنية ، و أما الفئة التي كانت تنتخب من أجل ختم البطاقة فكان عددها 34 مبحوثة أي بنسبة 19.54 % ، مما يدل على أن عملية الاقتراع عند هذه الفئة لا يحكمها الفهم أو الوعي السياسي عند هذه الفئة ، و إنما تحكمها العشوائية الناتجة عن الاستياء من السياسة ، مما يدل أن المراحل السياسية التي مرت بها الجزائر لم توفر للمواطن الحياة التي طالما تمناها ، أو رآها عند بقية الشعوب العربية عبر الفضائيات ، و لم تبعث فيه الأمل في إمكانية التطور و التقدم.

و بهذا فإنه رغم ضعف الاهتمام السياسي إلا أن الإحساس بالواجب الوطني عند الفئة المنتخِبة هو المحرك الأساسي للمشاركة في الاقتراع .

الجدول رقم 24: يبين أسباب عزوف المواطنات عن الاقتراع

الاحتمالات	التكرارات	النسبة
لا أحمل بطاقة انتخابية	40	**53.33**
لا جدوى من الانتخابات	05	6.66
لا أهتم بالسياسة	14	18.66
لا أثق في المرشّحين	16	21.33
المجموع	75	99.98

أما الفئة التي عزفت عن المشاركة في الاقتراع ، فقد أرجعت نسبة 53.33 % إلى عدم إحرازها على بطاقة الانتخابات ، مبررات أنه لم تصلهن بطاقة الانتخاب رغم التسهيلات التي تقدمها الإجراءات الإدارية في عملية التسجيل ، حيث أنه القانون الجزائري ينص على أن أي مواطن جزائري بلغ سن 18 سنة تصله بطاقة الانتخاب مباشرة أو يلجأ إلى التسجيل في حالات استثنائية، فهذا إن دل على شيء إنما يدل على جهل هذه الفئة بالإجراءات الإدارية عند البعض ، و عدم اهتمام البعض الآخر بهذا المجال ، و في كلتا الحالتين فإن غياب الرغبة في المشاركة هو الدافع الحقيقي لذلك، مع ضعف الإرادة والإحساس العميق بالواجب الوطني ، و تنضم إلى هذه الفئة فئة غير المهمات بالسياسة و التي بلغت نسبتهن18.66 %.

أما الفئة التي ترى أنه لا جدوى من الانتخابات فكانت 05 مبحوثات أي بنسبة6.66% فالتجربة التي مرت بها الجزائر و خاصة سنة 1992 عند توقيف المسار الانتخابي و بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و عملية التزوير التي صاحبت مواعيد الاقتراع هما العاملان المهمان و الأساسيان اللذان بنيت عليهما هذه الفئة توجهها ، و تضيف إحدى المبحوثات قائلة " ماذا قدمت لنا الانتخابات السابقة حتى انتخب الآن ؟ فوضعي بقي على حاله لم يتغير شيء ؛ سكني ضيق ، و نحن نعيش في عشرة أفراد في الأسرة مازال خمسة منهم دون عمل و لا زواج ، و أصغرهم 27 سنة ، و أخرى تعلق على سبب رفضها للاقتراع أن الدولة لم تستطع تأمين حقوقي بعد الطلاق ، و أنا لا أثق في كلام المرشحين ، و بهذا نجد أن المرأة تعتمد على ما توفره لها الدولة من خدمات.

و مما سبق نصل إلى أن السبب الرئيسي الذي جعل المرأة لا تنتخب هو عدم امتلاكها لبطاقة ناخب ، مما يوضح عدم الرغبة في المشاركة المبحوثات بسبب عدم ثقتها في جدوى هذه العملية .

الجدول رقم 25: يبين طريقة الانتخاب عند فئة المواطنات

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
ورقة بيضاء	40	30.77
ورقة عشوائية	19	14.61
انتخاب طبيعي	69	**53.07**
عن طريق الوكالة	02	1.54
المجموع	130	99.99

أما عن طريقة الانتخاب فقد ذهبت 53.07 % من فئة المقترعات إلى أن انتخابها كان طبيعيا ، أي باختيار مرشح أو قائمة معينة اختيارا مقصودا ، فإذا قارنا هذه الفئة و هي 69 مبحوثة بعدد المتعاطفات و العضوات داخل الأحزاب السياسية و هو 68 ، و فئة المبحوثات اللواتي انتخبن بدافع الواجب الوطني نجد أن هذه الأخيرة تتناقض مع معطيات هذا الجدول مما يدل أن المبحوثات تفهم من مجرد الذهاب إلى الاقتراع هو أداء الواجب الوطني بغض النظر عن طريقة الاقتراع ، كما ذهبت 40 مبحوثة (أي نسبة 30.77 %) إلى أنها وضعت ورقة بيضاء في عملية الاقتراع ، و 19 مبحوثة (14.61 %) ذهبت إلى وضع ورقة عشوائية ، أما الانتخاب عن طريق الوكالة فقد تقلص بشكل كبير مقارنة بسنوات الحزب الواحد أين كانت المرأة تعتمد في مشاركتها في الانتخاب عن طريق الوكالة ، إلا أنه في عهد التعددية الحزبية قيّدت عملية الانتخاب بالوكالة ، و وضِعت لها شروطا ، حيث تشير المادة 62 من قانون الانتخابات لسنة 1997 أنه " يمكن للناخب المنتمي إلى إحدى الفئات المبينة في هذه المادة أن يمارس حق التصويت بالوكالة بطلب منه:

-1- المرضى الموجودين في بالمستشفيات / أو الذين يعالجون في منازلهم .

-2- ذوو العطب الكبير أو العجزة .

-3- العمال الذين يعملون خارج ولاية إقامتهم / أو الذين هم في تنقل أو الملازمون أماكن عملهم يوم الاقتراع .

-4- العمال الموجودون مؤقتا في الخارج.

الجدول رقم 26 :يبين من كان وراء ذهاب المواطنات إلى الاقتراع

الاحتمالات	المواطنات

	التكرارات	النسبة%
أحد لأفراد الأسرة	25	19.23
أحد الزملاء	10	7.69
مبادرة شخصية	95	**73.07**
المجموع	130	99.99

أما عن سؤال العينة عمّن كان وراء اتجاهها للاقتراع ، تشير نتائج هذا الجدول إلى أن 73.07% تَعتبر قرار مشاركتها في الاقتراع كان مبادرة شخصية ، في حين أن19.23 % ترى أن للأسرة دور مهمّ في دفعها للمشاركة في الاقتراع و هي عينة تضم أسرتها فردا له انتماء سياسيا ، في حين أكدت 10 مبحوثات على أن أحد الزملاء كانوا وراء ذهابهن للاقتراع ، و ذلك بنسبة 7.69% ، و هذا يدل على أن المرأة ليس لها احتكاك بمن لهن انتماءات سياسية .

و بهذا تكون عينتنا من النساء اللواتي كان قرار اتجاههن للتصويت هو مبادرة شخصية و بدافع الواجب الوطني .

2/ <u>العمل الحزبي و النيابي</u>

1- الوظيفة داخل الحزب أو المجلس :

و يعكس هذا العنصر المكانة التي تحتلها المرأة داخل هاتين الهيئتين ، و نمط النشاط الذي تقوم به، و بهذا تشير الإجابات على أن هناك من أشارت إلى أنها مجرد عضو في الحزب يخضع للتنفيذ في حالة وجود عمل معين ، مما يعطينا فكرة أن العمل النسوي ليس مهيكلا بشكل منظم ، كما أننا نجد أن المرأة المتحزبة تتجه إلى النشاطات التنفيذية ، في حين أكدت مبحوثات أخريات على أنهن يشغلن مناصب قيادية ، توزعت بين من هي عضو مكتب ، و قد كن اثنين واحدة من حركة مجتمع السلم ، و واحدة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، و هن رئيسات أمانة من أمانات المكتب التنفيذي للحزب ، و من هؤلاء المبحوثات من هي مكلفة بلجنة التنظيم ، و من هي مسؤولة العلاقات الخارجية ، و ذلك طبعا على مستوى القسم النسوي للحزب ، كما أن هناك من قالت أنها عضو مجلس شوري ، أما على مستوى المرأة المنتخبة فكانت هناك من شغلت منصب

نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني في عهدة سابقة ، و نائب رئيس اللجنة البرلمانية و عضو في اللجنة القانونية ، كما أن هناك من كانت نائب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية ، و في الوقت الذي ارتبطت فيه أغلب المناصب التي تقلدتها المرأة في هذه المراكز بالتخصص التعليمي للمرأة ، فإننا نجد أن المرأة الجزائرية قد خرجت نوعا ما من مواضيع المرأة و الأسرة و الطفل ، و القضايا الاجتماعية التي طالما كانت تسند لها ، و رغم التطور الشكلي في مراكز المرأة إلا أنها تبقى دائما الرقم الثاني بعد الرجل في احتلال هذه المراكز.

2- مدة الانخراط في الحزب

الجدول رقم 27 يوضح مدة الانخراط لدى المرأة المتحزبة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
أقل من سنة	01	4.16
ما بين 01 سنة إلى 05 سنوات	08	33.33
أكثر من 05 سنوات و أقل من 10 سنوات	03	12.5

أكثر من 10 سنوات	12	**50**
المجموع	24	99.99

إن مدة انخراط المرأة في العمل تعكس من جملة ما تعكس : طبيعة المرحلة التاريخية التي انخرطت فيها و التي تكون قد أثرت على قرار انضمامها للعمل السياسي ، وكانت لها حافزا للمشاركة السياسية ، و الخبرة التي استفادت منها خلال هذه المدة ؛ و بهذا نلاحظ على عينتنا أن مدة الانخراط كانت مركزة في أكثر من عشر (10) سنوات ، و تمثلت في 12 مبحوثة ، و ذلك بنسبة 50% فمنهن من انضمت إلى العمل الحزبي منذ 10 سنوات ، و هن 05 مبحوثات ، و منهن من انضممن إلى هذا العمل من 11 سنة و كن 03 مبحوثات ، و هناك من بلغت مدة انضمامها 13 سنة ، و كنّ 03 مبحوثات ، و قد بلغت أقصى مدة انضمام 22 سنة و أدناها مدة شهر ، و كليهما منتميتان إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي رغم أن الحزب قد أُسس حديثا مما يدل أن هذا العضو قد كانت مناضلة في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني .

و نلاحظ من خلال هذه النتائج أن انضمام أولئك النساء إلى العمل الحزبي ارتبط بعدة عوامل منها :

- حالة الفوضى التي كانت تعيشها الجزائر على المستوى السياسي ، المستوى الأمني و الاقتصادي و الاجتماعي : حيث شهدت الجزائر عدم استقرار مؤسساتها ، بحيث حُلّ المجلس الشعبي الوطني جراء توقيف المسار الانتخابي دخلت بعده الجزائر دوامة الإرهاب و العنف، مما دفع ببعض النساء إلى الرغبة في المشاركة في إرجاع الاستقرار إلى البلاد.
- التعددية السياسية : و قد كان هذا العنصر أساسيا في اتجاه المرأة نحو العمل الحزبي ، حيث لم تكن هذه التيارات موجودة في عهد الحزب الواحد أين وجدت المرأة نفسها بين قرار الانضمام إلى حزب جبهة التحرير الوطني عبر هيئته الوحيدة ألا و هي الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، أو بين العمل في سرية تامة مع اتجاهات أخرى إلى أن يحين وقت العمل العلني ، و هذا ما حدث للكثير من الأحزاب في الجزائر ، حيث كان أغلب أعضاءها يعملون في سرية إما على شكل جماعات أو فرادى ، و فتحت التعددية السياسية بعدها للمرأة الطريق للمشاركة في التنمية الشاملة للبلاد عبر مؤسسات مقتنعة بأهدافها و مبادئها ، و في إطار رسمي ، و نتيجة لذلك حدث تغييرا على المناخ الثقافي و الفكري في المجتمع الجزائري ،

فأدى انتشار التعليم و ظهور صحافة الرأي إلى نمو أفكار جديدة ، فاستفادت المرأة من كل هذه التغيرات .

- سنوات تأسيس الأحزاب : حيث ارتبطت مدة انخراط المرأة في العمل الحزبي بداية من تاريخ تأسيس أحزابها .فكان حزب جبهة التحرير الوطني هو أقدم حزب في الجزائر الوحيد و في فترة تاريخية سابقة ، و لهذا اتصفت مدة انخراط أعضاءه بأكثر من 10 سنوات ، أما مناضلات حركة مجتمع السلم ، فقد جاء انضمامهم للحزب في فترة تأسيسه ، التي كانت في 06-12-1990 ، و من ثمّ جاء انخراط المناضلات في صفوف هذا الحزب في فترة إرساء هياكله القاعدية على مستوى الولايات ، و في مقابل هؤلاء اتصفت مدة انخراط النساء في حركة الإصلاح الوطني بالقصيرة نظرا لحداثة تأسيس الحزب رغم أقدميته في الساحة السياسية باسم حركة النهضة إلا أن عملية الانقسام أدت بالحزب إلى فقدان جزء كبير من طاقته النسوية.

الجدول رقم 28 :تقييم حضور و تدخلات المرأة في لقاءات الحزب أو المجلس

الاحتمالات	المرأة المتحزبة				المرأة المنتخبة			
	حضور المرأة للقاءات		تدخلات المرأة في اللقاءات		حضور المرأة للقاءات		تدخلات المرأة في اللقاءات	
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %

ضعيف	05	20.83	07	29.16	07	**53.84**	05	38.46
متوسط	09	37.5	12	**50**	03	23.04	04	30.76
حسن	10	**41.66**	04	16.66	01	7.69	04	30.76
جيد	00	00	01	4.16	02	15.38	00	00
المجموع	24	99.99	24	99.98	13	98.95	13	99.98

تباينت أراء المرأة المتحزبة في هذا الصدد في تقييم حضور المرأة للقاءات متوسطا أو ضعيفا أو حسنا ، حيث ترى41.66% من المبحوثات أن حضور المرأة للقاءات حسن ، و هي تعتقد أنه في ظل الظروف التي تعيشها المرأة من تعدد للأدوار ، و غياب عقلية التكافل و المساعدة بين أفراد الأسرة فإن المرأة تحاول دائما خلق التوازن بين مجموع التزاماتها، و قد تركز هذا التحليل عند مناضلات حركة مجتمع السلم. و لنفس السبب ترى 09 مبحوثات ، و بنسبة 37.5 % أن حضورها متوسط ولم يرق بعد إلى المستوى المطلوب منه ، مبررة ذلك بأن المرأة لها التزامات في حياتها عليها أداؤها ، و إلا تحاسَب من طرف المجتمع ، ويكون ذلك على حساب العمل السياسي، و تذهب البعض منهن في تبرير هذا الموقف إلى أن اللقاءات تنعقد أحيانا في أوقات غير مناسبة تماما للمرأة (بعد المغرب) مما لا يسمح لها بالحضور إلا إذا كان زوجها في نفس الهيئة أو المكتب فقد يسهل أحيانا الحضور ، و رغم هذا يبقى أنها في حالة وجود أولاد يصعب تركهم وحدهم في غياب الوالدين.

أما عن الفئة التي ترى أن حضور المرأة ضعيفا فكانت تمثلها 05 مبحوثات بنسبة 20.83%، و تبرر ذلك بوجود العقلية الاتكالية عند المرأة ، حيث و في وجود بعض النساء النشيطات في العمل فإن هناك نساء أخريات يتكلن على هؤلاء في الكثير من الأمور من بينها الحضور في اللقاءات ، و ترى هذه الفئة من المبحوثات أن الأسباب التي تقدمها المرأة كتبرير عن غيابها تكون أحيانا منطقية و واقعية ، و أحيانا كثيرة تكون واهية نظرا لأن ضعف خبرة المرأة و أداءاتها لا يجعلها تحاول الارتفاع إلى المستوى المطلوب بقدر ما تحاول الهروب من الواقع ، و إخفاء الضعف وراء الغياب ، و قد أكدت هذا الرأي بعض المبحوثات على مستوى المجالس النيابية.

و في ظل هذا التقييم ، و في حالة إمكانية المرأة حضور اللقاءات ، ما مدى مشاركتها و تدخلاتها في النقاشات المطروحة؟

تذهب جل المبحوثات إلى أن تدخُّل المرأة في النقاشات متوسط ، و ذلك بنسبة تأييد من المرأة الحزبية 50% عند المرأة المتحزبة، و أكدت 07 مبحوثات من هذه الفئة أن تدخلات المرأة في النقاشات ضعيف ، و ذلك بنسبة تأييد 29.16% ، أما عن الفئة التي ترى أن تدخلات المرأة حسنة فكن 04 موزّعات على مختلف الأحزاب . أما على مستوى المرأة المنتخبة فقد رأت 53.84% أن تدخلات المرأة في نقاشات المجلس ضعيفة بحكم قلة تواجدها في المجلس و كثرة غيابها مما يجعلها ليست على علم بالكثير من المواضيع المراد مناقشتها (حسب رأي إحدى المبحوثات) ، كما أرجت بعض المبحوثات ضعف مشاركة المرأة في النقاشات إلى الاحتشام و الحياء الذي يميز غالبية النساء .

- **النشاطات التي ساهمت فيها المرأة داخل الحزب أو المجلس** : فقد ساهمت المرأة في أغلب نشاطات الحزب أو المجلس ، أجملتها المبحوثات في الندوات ، و الحملات الانتخابية ، و المعارض ، و .....، و رغم أن هناك بعض الأحزاب من يفسح المجال للمرأة بأن تخطط و تنفذ في الكثير من المناسبات ، و من هؤلاء حركة مجتمع السلم المعروف على مناضلاته العمل على كل المستويات التنفيذية و التشريعية ، و على مستوى التسيير و الإدارة ،و حزب التجمع الديمقراطي الذي اكتسبت نساؤه خبرة طويلة في العمل النضالي تحت لواء الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات في ظل الحزب الواحد ، إلا أننا نلاحظ على أن نشاطات المرأة عموما تتميز بالطابع التنفيذي أكثر منه بالتخطيط و التشريع، إضافة إلى ذلك فإن النشاطات التي تقوم بها المرأة في أحيان كثيرة صورية ، حيث تعتمد بعض الأحزاب على حضور المرأة للوقوف في التنظيم فقط، و هذا يرجع إلى درجة وعي المرأة داخل الأحزاب ، و مدى ما يقدمه هذا الأخير من تسهيلات للمرأة .

النتائج:

خصائص المشاركة السياسية التي تمارسها العينة :

و إذا حاولنا تقديم ملخص على نوع المشاركة السياسية التي تؤديها المرأة الجزائرية فإننا نخلص إلى ما يلي :

- **التصويت**:

إن التصويت في الانتخابات هو أبسط صور المشاركة السياسية ، أكثرها إقبالا مقارنة بباقي المجالات السياسية ، إلا أن المعطيات التي حصلنا عليها من أجوبة العينة تجعلنا نقف على نمط التصويت الذي تمارسه أفراد عينتنا :

- رغم أن عينتنا من فئة النساء اللواتي ليس لهن اهتمام بالسياسة ، إلا أنها كانت مواظبة على عملية المشاركة في الاقتراع ، مما يدل على أنها مشاركة غير واعية و غير فعالة نظرا لغياب الرغبة في المشاركة في السياسة ، و بهذا نجد أن عينتنا تعاني من حالة اغتراب ، و هو شكل من أشكال الكراهية أو عدم الرضى عن بعض مناحي المجتمع ، إضافة على جميع أنواع السلبية تجاه المؤسسات الرسمية .

- إن عملية التصويت رغم تأثرها بالعوامل الشخصية للمرأة إلا أن ذلك لم يبرز بشكل واضح عند عينتنا ، بحيث وجدنا أن المتغير الوحيد الذي كان له تأثير واضح على أفراد عينتنا هو متغير السن و الحالة الاجتماعية .

- رغم أن عينتنا من فئة النساء اللواتي لهن اهتمام بالصحافة ، و أنها تشارك في النقاشات الدائرة حول القضايا السياسية ، إلا أنها لا تهتم بالسياسة في مشاركتها إلا للمجالات التي لا تكلفها أي نوع من الضغط أو أي نوع من الجهد الفكري .

- **العمل الحزبي:** و تتميز بما يلي :

- **مشاركة ضعيفة** و هذا يرجع إلى ضعف نسبة انخراط النساء في الأحزاب مما يبين رفض المرأة لهذا النوع من المجالات السياسية .

- **تمثيل ضعيف** : و يظهر ذلك من خلال التواجد الضئيل للمرأة في المراكز القيادية للحزب ، و إن

وُجِدت فهو تواجد سلبي لها ،إضافة إلى الأداء الضعيف التي تقوم به المرأة و الذي يظهر من خلال الحضور و النقاش و المناصب المنوطة بالمرأة داخل هذه الهيئات ، بحيث يستحوذ الرجل على المناصب الحساسة ذات الصبغة التخطيطية و تكليف المرأة بالمهام التنفيذية ، مع رضى المرأة في أغلب الأحيان بذلك، و بهذا تكون المرأة في هذه الحالة غير فعالة .

رغم أن عينتنا من فئة القيادات النسوية داخل الأحزاب و ممن كان لديهن خبرة في هذا المجال إلا أن العمل الحزبي إجمالا لا يتطلب من كل النساء مستوى عالي من التعليم أو الخبرة و المعرفة سوى أن تكون لها الرغبة في العمل و اختيار التوجه الذي ترغب فيه ، أما على مستوى التسيير فإن ذلك يحتاج إلى كفاءات معينة أهمها مستوى أداء الفرد من خلال سنين نضاله في الحزب ، و التي ترفعه مع الوقت إلى المناصب القيادية ، أما عند بعض الأحزاب فهناك من لا يعير لعنصر الأقدمية في الحزب أهمية كبيرة ، و يعتمد في ذلك على المستوى و التعليمي للفرد كواجهة للحزب .

و المرأة الحزبية أصناف : فمنها من لا ترغب في الفهم أو البحث عن المعلومة ماعدا على مستوى حزبها ، إضافة إلى أن مبادراتها قليلة ، و يرجع ذلك إلى عدم قدرتها على مواجهة الناس نظرا لغياب الفهم الصحيح لمواقف حزبها ، و هذا العجز يجعلها تتهرب من

المواجهة ، و منه يتأثر عطاءها السياسي ، و منها من اقتحمت المجال السياسي لتحقيق مصالح شخصية ، فهي إذا لا ترهق نفسها في نشاطات الحزب و كل ما تريده هو نفوذ أعضاء الحزب ، و بهذا فهي تعطي للحزب فضول وقتها . و عكس هاته و تلك ، نوجد الفئة التي تعتقد بضرورة هذا العمل و وجوبه ، و هي الفئة التي تعطي فضائل أوقاتها لهذا العمل و اعتباره وسيلة مهمة من وسائل التغيير و ليس غاية في حد ذاته .

- **العمل النيابي:** و نفس الكلام يقال عن العمل النيابي للمرأة ، بحيث يتسم بضعف التمثيل بالنظر للعدد المتضائل للنساء المنتخبات ، و الذي يصعِّب على المتواجدات في المجالس لأن تشكل قوة تثبت من خلالها قدرتها على التغيير و التأثير ، و أداء متوسط بحكم أن المرأة تسعى للحضور في لقاءات المجلس إلا أن تدخلاتها كانت ضعيفة .

فإذا كان هذا هو حال المشاركة السياسية للمرأة فما هي العوامل المؤثرة عليها ؟

المحور الثالث: العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة

أولا: العوامل السياسية:

1- الظروف السياسية :تعتبر الظروف السياسية من أهم العوامل التي تؤثر على سلوكات الأفراد و اتجاهاتهم نحو أي قضية ، فما هي أهم الظروف و الأحداث التي قد تكون عامل جذب للمرأة و محفزا لها للمشاركة السياسية ؟ ، و ما هي الظروف و الأحداث السياسية التي أدت إلى عزوف المرأة عن هاته المشاركة ؟

و إجابة على هذا السؤال تعددت الإجابات و تباينت على حسب التوجه السياسي للمرأة و تكوينها ، و يمكن أن نجمل أهم الظروف السياسية في نوعين من الأحداث : ظروف سياسية عامة ، و ظروف سياسية خاصة:

1-1- <u>الظروف السياسية العامة</u> : و تتمثل في حالة العجز و الضعف الذي توصلت إليه الشعوب ،و الوضعية المزرية التي تعيشها الأمة العربية من انحطاط و تخلف يستلزم من الجميع أن يهب للمشاركة دون تمييز بين جنس أو توجه ، فالعالم الغربي يشهد كل يوم حالة تفوق في مجال معين و الارتقاء المتزايد للتكنولوجيا و مستوى المعيشة للأفراد ، في حين تتناقش الأمم العربية في قدرة المرأة على التسيير ، متناسين أن سباب خراب الأمة العربية هو احتكار السلطة من طرف أفراد لا تتوفر لديهم الكفاءة ، فالكفاءات هي ضالتنا أينما وجدناها فنحن ملزمون بتسخيرها . و تضيف بعض المبحوثات أن الاتجاه العالمي نحو إدماج المرأة في مؤسسات الدولة هو من جعلها تقتحم هذا المجال بحكم حرص حزبها على الظهور مظهر المعتني بالمرأة و المقدِّر لكفاءتها .

1-2- <u>الأحداث السياسية الخاصة</u> : و هي الأحداث السياسية الداخلية التي مرت بها الجزائر ، أهمها:

- <u>التعددية السياسية</u> التي فتحت الباب على مصراعيه لكل فئات المجتمع للمشاركة في النشاط العام و من بين هؤلاء فئة النساء التي رأت في التوجهات السياسية الجديدة متناسبة مع أفكارها و قناعاتها ، مما سمح لها ذلك بالالتحاق بالعمل الحزبي
- <u>الحالة الاجتماعية المتردية</u> التي تعيشها فئات كثيرة في المجتمع الجزائري و التي تتطلب تكاثف الجهود و تظافرها للتخفيف من حدة المعاناة.
- <u>التعسفات الإدارية</u> التي تمارسها الإدارة في بلادنا ، و تدهور أساليب المعاملة.
- <u>احتكار السلطة الإدارية</u> من طرف فئة غير كفء ترى في نفسها الوصية على الشعب.

هذه مجمل الأحداث التي ذكرتها المرأة في إجاباتها حول الظروف التي كانت محفزة لها على المشاركة السياسية.

- وضع المرأة : حيث ترى بعض المبحوثات بأن المرأة الجزائرية تعيش وضعا مزريا على مستوى القوانين أو العادات و التقاليد ...
- كما تضيف بعض المبحوثات دوافع ذاتية قد كانت السبب في اقتحام هذا المجال ، منهن من كانت تهتم بالمشاركة منذ الصغر ، و منهن من كان فقدان الزوج في مرحلة الإرهاب دافعا قويا في المشاركة السياسية .

2- الأحزاب و مدى اهتمامها بالمرأة

الجدول رقم 29 يبين علاقة المواطنات بالأحزاب

الاختيارات	التكرارات	النسبة%
عضو	04	2
متعاطف	64	32
لا علاقة	132	**66**
المجموع	200	100

فيما يتعلق بعلاقة عينتنا بالأحزاب فقد ذهبت 66 % من هذه العينة إلى أنه لا علاقة لها بالأحزاب ، في حين كانت 32 % من النساء متعاطفات مع أحزاب بشتى توجهاتها ، منهن 30 واحدة تتجه إلى التعاطف مع الأحزاب ذات التوجه الإسلامي ، و 10 نساء هي متعاطفة مع جبهة التحرير الوطني ، و أكدت 03 مبحوثات على انتماءها إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، و ذهبت 02 مبحوثتان إلى أنهما متعاطفات مع حزب جبهة القوى الاشتراكية ، في حين عزفت الباقيات على ذكر الأحزاب المتعاطفة معها مما يدل على أن المرأة يتملكها الخوف عند ذكر بعض القضايا السياسية ، و هناك 2% من فئة المواطنات هن منخرطات داخل أحزاب لم تذكرن الحزب المنخرطات فيه ، و بهذا نجد أن أكثر من نصف العينة ليس لها انتماء حزبي .

أما الفئة التي لا علاقة لها بالأحزاب و كان عددها 132 مبحوثة ، فقد انقسمت إلى فئة تبرر ذلك بأن الأحزاب تخدم مصالحها الخاصة ، كما أنها "تقول ما لا تفعل" ، و هؤلاء هن النساء اللواتي يتمتعن بمستوى تعليمي عالي ، و 22 مبحوثة تؤكد على عدم اهتمامها بالميدان السياسي تماما رغم مواظبتهن على المشاركة في الاقتراع ، قائلة أنها " ليست سياسية بطبعها " ، و فئة أخرى لم تبرر موقفها هذا .

و بهذا تكون فئة المواطنات من النساء اللواتي ليس لهن علاقة بالأحزاب بسبب عدم اهتمامهن بالسياسة أصلا من جهة ، و عدم ثقتها في الأحزاب من جهة أخرى .

الجدول رقم 30 : يبين علاقة المشاركة في الاقتراع بعلاقة المواطنات بالأحزاب السياسية

الاحتمالات	شاركت في الاقتراع		لم تشارك في الاقتراع		المجموع
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	
عضو	04	100	00	00	04
متعاطف	55	**85.93**	09	14.06	64
لا علاقة	71	53.78	61	**46.21**	132

و يتضح من هذا الجدول أن هناك علاقة وطيدة بين الانتماء السياسي للفرد و المشاركة في الاقتراع ، حيث نجد أن الأفراد الذين هم أعضاء في حزب معين قد شاركن في الاقتراع بنسبة 100 %، و المبحوثات اللواتي متعاطفات مع إحدى الأحزاب بلغت نسبتهن 85.93 % ، أما عن المبحوثات اللواتي لا علاقة لهم بالأحزاب فقد كانت نسبتهن 46.06% . و من ثمّ نستنتج أن الانتماء السياسي للفرد له تأثير كبير و واضح على عملية المشاركة في الاقتراع

الجدول رقم 31 يبين سبب اختيار هذا الحزب دون غيره عند فئة المواطنات

الاحتمالات	التكرارات	النسبة
لأنه يحمل نفس مبادئي	20	22.73
لأنني أثق في أعضائه	32	**36.36**
لأنه يحمل طابعا دينيا	26	29.54
لأنه يحمل طابعا ثوريا	10	11.36
المجموع	88	99.99

إن أول ما يجلب المرأة إلى الأحزاب هو أعضاؤها و مدى ما يملكونه من سمعة طيبة و علاقات حسنة مع الناس أكثر من مبادئ الحزب و أفكاره ، لأن الأفكار إن لم يستطيع صاحبها أن يجسدها في حياته فلا يمكن له أن يحقق ذلك في مراكز أخرى، ، كما أننا نُعجب بالأفكار من خلال حامليها و قد أثبتت ذلك 32 مبحوثة ، و بنسبة36.36 %، و تبرر المتعاطفة و المنخرطة

سبب توجهها إلى هذا الحزب دون غيره بأنه يحمل طابعا دينيا ، و قد أكدت عليه 26 مبحوثة بنسبة 29.54 % مما يدل أن المرأة الجزائرية لها ميول إلى كل ما له علاقة بالدين ، في حين تذهب 32 مبحوثة إلى أن ثقتها في أعضاءه هي السبب في تعاطفها أو انخراطها في هذا الحزب .

أما عن المبادئ فقد رتبتها المبحوثات في المرتبة الثالثة بنسبة 22.73 % ، و أخيرا يأتي السبب الأخير ضمن هذه الاختيارات و هو أن يكون الحزب يحمل طابعا ثوريا بنسبة11.36 % . و من ثمّ نستنتج أن عينتنا تولي أهمية كبيرة إلى الأعضاء في قرار توجهها لأي حزب .

الجدول رقم يبين 32 سبب اختيار هذا الحزب دون غيره عند المرأة المتحزبة

الاختيارات	المرأة المتحزبة و المنتخبة	
	التكرارات	النسبة%
قناعتي بأهدافها	26	**38.80**
ثقتي بأعضائها	21	31.34
تولي المرأة أهمية و اهتمام	17	25.37
أخرى	03	4.48
المجموع	67	99.99

إن كل فرد له دوافع خاصة به تجعله يتوجه وجهة دون غيرها ، و هكذا كان الحال بالنسبة للمرأة المتحزبة في توجهها للأحزاب ، فقد كان ذلك انطلاقا من دوافع معينة ، إما لأنها قانعة بمنهجها بأهدافها و وسائلها ، و إما لثقتها بأعضائها و سمعتهم ، و إما لأن هذا الحزب يولي المرأة أهمية خاصة في التعامل أو من حيث البرامج المسطرة ، و منه نجد أن المرأة قد اتجهت إلى هذا الأحزاب بدافع القناعة بأهداف الحزب و مبادئه ، و أفكاره ،

و كان عددهن 26 و ذلك بنسبة38.80% نمن مجموع هذه الفئة ، في حين تذهب 21 مبحوثات أن ثقتها بأعضاء الحزب و سمعتهم الطيبة بحكم الاحتكاك بهن في مجالات أخرى هي من كانت الدافع في الالتحاق بهذا الحزب دون غيره و كانت نسبة هؤلاء 31.34% ، ويلي هذان العنصران مدى ما يوليه الحزب للمرأة من أهمية خاصة في التعامل أو من حيث البرامج المسطرة ، و قد ترتبت الأسباب بالشكل المقدم .

أما عن الأسباب التي أضافتها المبحوثات فكانت هناك من ترى أن مبدأ الشورى الذي يتبناه حزبها ، و هناك من رأت في حزبها الإخلاص للوطن ...

الجدول رقم 33: يبين مدى اهتمام الحزب بالمرأة

الاحتمالات	الحوار داخل الحزب		الدورات التكوينية		مساهمة الحزب في التكوين السياسي للمرأة	
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
نعم	17	**70.83**	14	58.33	17	70.83
لا	07	**29.16**	10	41.66	07	29.16
المجموع	24	**99.99**	24	99.99	24	99.99

أما عن الحوار داخل الأحزاب فترى 17 مبحوثة أن الحزب يوفر للمرأة مجالا أوسع للحوار و ذلك بنسبة 70.83% ، في حين أكدت 07 مبحوثات إلى أن الحزب لا يوفر لها المجال الكافي للحوار ، و تمثلها نسبة 29.16% ،و قد ذهبت أولئك إلى تبرير موقفهن أن الرجل دائما يحاول أن يكون المسيطر ، و صاحب القرار ، و ينظر إليها نظرة احتقار و ازدراء ، وهذا طبعا دعما من بعض النساء الضعيفات اللواتي لا يمكنهن التصرف إلا بإقحام الرجل ، و تعتبره البعض من بين المعوقات التي تقف عقبة في وجه المرأة لإبراز كفاءتها ، و منه تولّيها مناصب قيادية عالية.

أما عن الدورات التكوينية فتذهب 14 مبحوثة إلى أن حزبها ينظم دورات تكوينية للمرأة ليرفع من مستواها السياسي و كفاءتها في التسيير ، في حين ذهبت باقي المبحوثات إلى أن الحزب لا يولي أهمية كبيرة للدورات التكوينية للمرأة .

و عن مساهمة الحزب في التكوين السياسي للمرأة فكادت تجمع كل المبحوثات على أن الحزب قد ساهم في تكوينها السياسي ، بحيث كانت الإجابات بالسلب من طرف 04 مبحوثات فقط ، وأكدت واحدة أخرى على أن الحزب قد خلق لديها الاهتمام و محاولة المتابعة ، إلا أن الملاحظ أن في نفس الحزب نجد أن المبحوثات يختلفن في الإجابة عن هذا السؤال ، فحاولنا مقارنة هذه الأجوبة مع مدة انخراط المبحوثة لعل الحزب قد اهتم بالمرأة في مرحلة معينة و تهاون عن ذلك في مرحلة أخرى ، إلا أننا وجدنا أن مدة الانخراط كانت واحدة عند الأفراد اللواتي تباينت

إجاباتهن مما يدل أن بعض الأفراد يردن إخفاء النقص الذي يعاني منه حزبهن و إعطاءه صورة مثالية في هذا الجانب .

و بهذا نجد أن الأحزاب في رأي مبحوثاتنا قد وفرت لهن المجال الكافي للحوار و النقاش ، و ساهمت في تكوينهن السياسي من خلال تنظيم دورات تكوينية .

3- التوجهات السياسية و تأثيرها على استقطاب المرأة المشاركة السياسية

و من خلال الجدول رقم 28 و الجدول رقم 29 و الجدول رقم 30 يتضح لنا أن المرأة تتجه أكثر إلى التيارات الإسلامية ، مما يدل على أن المجتمع الجزائري له ميولا للدين ، و مهما كان هذا الاتجاه ذو حنكة سياسية أو لا ، فإن الشعب الجزائري يفضله ، و السبب يعود إلى عدم ثقة الشعب في السلطة ، و بهذا فإنه يحاول أن يكون في جهة الضد دائما ، إلا أن هناك نسبة لا بأس بها تؤيد التيار الوطني ، و رغم أننا نلاحظ على التيار الوطني أنه لا يعمل كثيرا على استقطاب المرأة إلى صفوفه ، فإننا نفسر هذا الاتجاه إلى أن المرأة تفضل الاستقرار على أن تدخل الجزائر في متاهات جديدة تجهل عواقبها ، و قد كانت تجربة انتخابات الجبهة الإسلامية أهم سببا رسخ هذا الفكر لأن الشعب الجزائري رأى و عاش ضريبة اختيار هيئة جديدة ،و بهذا نجد أن الأحزاب الإسلامية تسعى إلى استقطاب الرأي العام ، و منها المرأة و ذلك لكسب مصداقية شعبية أكبر ، و لأنها لا تملك السلطة التي قد تعول عليها في تحقيق مبادئها و أهدافها .

الجدول رقم 34 :يبين معوقات العمل عند فئة المرأة المتحزبة و المنتخَبة

الاحتمالات	المرأة الحزبية و المنتخبة	
	التكرارات	النسبة
الوظيفة	20	31.74
الحالة الصحية	19	30.16
توقيت اللقاء	19	30.16
أخرى	05	7.93
المجموع	63	99.99

يتضح من خلال تحليل أجوبة المبحوثات جملة الأسباب التي يمكنها أن تعيقها عن الحضور للقاءات و نشاطات الحزب ، حيث لا تخرج عن إحدى المعوقات التالية :

- ظروف العمل الوظيفي : حيث أن اللقاءات أحيانا تنعقد في أوقات عمل المناضلات مما لا يسمح لها بالحضور ، كما تعتبر بعض النساء أن هذا يعتبر من أهم العراقيل التي قد تصادفها المرأة المتحزبة ، و قد كان عدد النساء اللواتي أثاروا هذه النقطة 20 مبحوثة ، أي بنسبة 31.74% .
- أسباب صحية : حيث تؤكد 19 مبحوثة أن الظروف الصحية قد تعيقها أحيانا عن الحضور لنشاطات الحزب أو المجلس .
- تاريخ انعقاد اللقاءات : حيث أنه عند تحديد انعقاد لقاء يجمع بين النساء و الرجال ،فإنه و بحكم عمل الرجال أيضا ، فإن اختيار الوقت سيكون بطريقة تناسب الرجل أكثر من المرأة و ذلك ليس تعسفا بل لكثرة عدد الرجال في اللجنة أو المكتب ، و غالبا ما يكون الوقت من الخامسة مساءا إلى ما فوق ، أو يوم الجمعة ، و هذان التوقيتان لا يناسبان المرأة .
- متفرقات : كما تضيف بعض المبحوثات أن هناك أسبابا أخرى قد تمنعها من حضور بعض اللقاءات في المجلس أو الحزب منها الغياب الكلي عن المدينة ، أو حالات وفاة أحد أفراد الأسرة، أو الدراسة ، أو النشاطات المحلية التي تنجز على مستوى ولاية المرأة المنتخبة .

و نلاحظ على هذه المعوقات أنها لا تخرج عن جملة المعوقات التي قد تعيق الرجل أيضا عن حضوره ، وممارسة نشاطه السياسي .

- **مكاسب المشاركة السياسية** :

و عن سؤال العينة عن المكاسب التي تكون قد جنتها من مشاركتها السياسية فإن الإجابات قد انصبت على المكاسب التالية:

- اكتشاف القدرات الذاتية للمرأة و تطويرها.
- اكتساب الخبرات في التسيير و التنظيم.
- الثقة بالنفس.
- الجرأة في الطرح و الحوار.
- اكتساب قيمة أدبية داخل المجتمع.
- التمسك أكثر و بقوة بالمبادئ و المنهج ، حيث ذهبت إحدى المبحوثات أن عملها السياسي و علاقاتها مع باقي التوجهات السياسية أكسبها قناعة أكثر بالمنهج الذي تسير فيه، و إصرارا أكبر على واصلة طريق العمل .
- فرصة للنضال.
- المساهمة في بناء الجزائر من خلال مؤسسات رسمية.
- النضج السياسي ، و فهم اللعبة السياسية.
- المساهمة في التوعية السياسية للمجتمع.
- توفير الإطار الرسمي الذي يمكنني من العمل

و بهذا نلاحظ على أغلبية هذه المكاسب أنها ذاتية و شخصية حققت المرأة من خلال العمل السياسي كيانها ، و كونت شخصيتها بالشكل الذي يمكّنها من مواجهة مشكلات المجتمع .

الجدول رقم35 : يبين رأي المبحوثات في أسباب عدم مشاركة المرأة في السياسة

الاحتمالات	المواطنات		المرأة المتحزبة		المرأة المنتخَبة	
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
الظروف الأمنية	86	24.85	08	19.51	03	11.54
عدم الثقة في الأحزاب	100	**28.90**	04	9.75	04	15.38
الظروف الأسرية	50	14.45	10	24.39	06	23.08
غياب الرغبة في العمل	90	26.01	15	**36.58**	09	**34.61**
أخرى	20	5.78	04	9.75	04	15.38
المجموع	346	99.99	41	99.98	26	99.99

◈ فئة المواطنات: و عند سؤال المواطنات عن السبب في عدم مشاركة المرأة في السياسة عموما فقد أكدت 28.90% من هذه الفئة على أن عدم الثقة في الأحزاب هو الدافع الرئيسي في عزوفها عن المشاركة ، و أنها لم تجد فيها من يحمل نفس مبادئها (حسب رأيها) ، و هذا ما لمسناه في الحملات الانتخابية ، حيث يسألن النساء عما يمكن أن يوفر لهن الحزب في حالة فوزه ، فهن يطلبن وعودا مسبقة ، و هذا ما لم تستطع بعض الأحزاب أن تقدمه ، و لهذا تستاء النساء من الأحزاب و تعتبرها تقول ما لا تفعل.

أما عن غياب الرغبة في المشاركة فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة26.01% ، و هذا ما أكدته المبحوثات في تبرير عدم التحاقهن بالأحزاب ، و تلي هذه النسبة مباشرة نسبة اللواتي أولت الظروف الأمنية أهمية كبيرة في ضعف مشاركة المرأة في السياسة و هي نسبة 24.85% ، حيث مرت الجزائر بظروف أمنية صعبة ، تقلصت فيها مشاركة الشعب الجزائري بأكمله في المجال السياسي ، و المرأة على الخصوص نظرا لموقعها الحساس عند كل الشعوب العربية التي تخاف من أن تدنس أو تنتهك ، فتجد بذلك المعارضة من داخل الأسرة والمجتمع ككل حتى لو كانت ترغب في العمل ، و هذا ما أكدته ممثلات الأحزاب ؛ حيث توجد داخل الأحزاب من تنشط دون علم أسرتها أو والدها في أغلب الأحيان .

أما عن الظروف الأسرية فرغم أهميتها و تأثيرها على المرأة إلا أنها جاءت في المرتبة الرابعة لأولوية ما جاء قبلها ، فأكدت نسبة 14.45% من مجموع هذه الفئة أن الأسرة تلعب دورا كبيرا في عملية الدفع إلى المشاركة أو عرقلتها ، و خاصة إن كانت المرأة عاملة ، إذ تتعدد الأدوار مع غياب المعين .

و في الإجابات المتفرقة تضيف المبحوثات جملة من الأسباب التي تراها مهمة و هي :

- ضعف الوعي السياسي لدى المرأة
- عدم ثقة الرجل بمقدرة المرأة
- نظرة المجتمع و وجود عقليات و أفكار قديمة ترفض وجود المرأة في المجال السياسي .

◆ المرأة المتحزبة و المنتخبة : أما عن المرأة المتحزبة و المنتخبة ، فقد رتبت أسباب ضعف إقبال المرأة على المشاركة السياسية عموما كالآتي:

- **غياب الرغبة في العمل السياسي ككل** ، لأنه ليس من اهتماماتها و قد ذهبت إلى تأييد هذا الرأي 15 مبحوثة من الأحزاب ، أي بنسبة 36.58% ، و 09 مبحوثات من فئة المرأة المنتخبة ، أي بنسبة 34.61%.
- في حين ترجع 16 مبحوثة إلى أن **الظروف الأسرية** تقف عائقا في وجه المرأة في ظل غياب السند و الدعم من المجتمع و الأهل ، و ذلك بنسبة تأييد 24.39% من المرأة المتحزبة ، و 23.08% من المرأة المنتخبة .
- **الظروف الأمنية** : ترى عينتنا أن الظروف الأمنية كانت عائقا للمرأة في المشاركة السياسية، و ذلك بنسبة 19.51% للمرأة المتحزبة و 11.54 % للمرأة المنتخبة ، إلا أنها ترى أن ذلك قد أثر على فعالية هذه المشاركة ، مع مرورها ببعض الانقطاعات من طرف بعض الأعضاء ، و لكن لم يثن المرأة على بقاء العمل مستمرا و متواصلا، مما يدل على أن المرأة المتحزبة ، و إن استطاعت التحدي و الخروج للمشاركة السياسية في هذه الظروف ، فإنها لم تكن في حالاتها العادية .
- و في الوقت الذي كان **غياب الثقة في الأحزاب** يتصدر أسباب ضعف مشاركة المرأة في السياسة عند المواطنات ، فإنها تأتي في آخر السلم عند المرأة المتحزبة ، بنسبة 9.75% ، و هذه النتيجة تملي علينا عدة افتراضات في تفسير هاته النتيجة ، فقد تكون المرأة المناضلة على مستوى الأحزاب لم تستوعب المجتمع بالشكل الكافي ، و خاصة النساء مما يدفع بالبعض منهن أن يخفين هذه الحقيقة بإبراز العكس ، و إما أن الفئة العاملة و النشيطة

على مستوى الأحزاب قليلة ، كما قد لا تبدي المواطنات معارضتهن في الكثير من الأحيان في حالات المواجهة كالحملات الانتخابية ، و النقاشات الدائرة على مستوى المؤسسات الوظيفية ، بل أنها إن لم تبد إعجابا فهي تبدي لا مبالاة منها مما يجعل المرأة الحزبية تعتقد أن المواطنات تؤيد عملها الحزبي ، في حين ترى فئة المرأة المنتخبة أن غياب الثقة في الأحزاب من طرف المرأة سببا مهما يسبق الظروف الأمنية في نسبة التأييد من هذه الفئة ، و ذلك بنسبة 15.38 % ، و قد نفسر ذلك أن المرأة المنتخبة ليست نشيطة على مستوى الأحزاب .

- و تضيف المبحوثات بعض الأسباب الأخرى مثل الخوف من السياسة ككل ، حيث تعتقد المبحوثة أن المرأة ترى أن للسياسة تبعات لا تقدر عليها ، فهو مجال ملغم ، مليء بالمخاوف ، بحكم أنه تتحكم فيه المصالح الشخصية أكثر من شيء آخر ، كما تشير أغلب المبحوثات أن المرأة الجزائرية لا تعي جيدا دورها في عملية التغيير و مدى أهميته و وجوبه أحيانا ،فتحاول المرأة إخفاء هذه الحقيقة بإلصاق التهمة في الأحزاب و عدم كفاءتها . في حين أخرى أن الحزب يفرض قيودا على المرأة لا تسمح لها بالعمل بحرية يدفع بالكثيرات إلى الانسحاب من العمل الحزبي خاصة ، دون أن ننسى العرف الذي يضيق على المرأة التحرك في هذا المجال بحجة عدم صلاحية المرأة لهذا المجال ، و تضيف أخرى غياب ثقافة سياسية لدى المرأة .

ثانيا : العوامل الاجتماعية

1- الأسرة:

الجدول رقم 36 :يبين الانتماء السياسي داخل الأسرة

	المرأة العادية		المرأة المتحزبة		المرأة المنتخبة	
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
يوجد فرد في الأسرة له انتماء سياسي	92	46	18	**75**	09	**69.23**
لا يوجد فرد في الأسرة له انتماء سياسي	108	**54**	06	25	04	30.76
المجمـــوع	200	100	24	100	13	99.99

إن تمكين المرأة من الوصول إلى دوائر صنع القرار تبدأ من الأسرة، و تنتهي إليها ، لأنها النواة التي يصنع في إطارها حاضر و مستقبل المجتمع، و ذلك ما تحمله من عوامل بالغة التعقيد في تكوين الوعي و الشخصية السليمة للفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، و التي تتأثر بها المرأة سلبا أو إيجابيا باعتبارها جزء من هذا المجتمع ، و بالتالي فإن تدريبها على اتخاذ القرار و تنشئتها على حب الخدمة العامة و الشعور بالانتماء و مواجهة المشكلات يعدّ تكوينا لها على التصدي للحياة بإيجابية و المشاركة في العمل الوطني العام بكل فعالية .

◆ فئة المواطنات : و من هذا المنطلق كشفت نتائج هذا الجدول أن هناك علاقة وطيدة بين الاهتمام السياسي لدى المرأة و الانتماء السياسي لدى أحد أفراد الأسرة ، بحيث كانت نسبة 54% من أفراد العينة قالوا بأنه لا يوجد انتماء سياسي داخل الأسرة مما يغيب على إثر ذلك الجو السياسي الذي يحفز المرأة على الاهتمام بالسياسة والذي يدفعها إلى المتابعة و تقصي

الحقيقة و بالتالي المشاركة في التنمية الشاملة ، و هذا ما توفر لدى46% من العينة ، حيث تذهب هذه الفئة إلى أن هناك فرد في الأسرة له انتماء سياسي ، مع العلم أن هناك 80 مبحوثة ممن شاركن في الاقتراع يوجد داخل أسرهم فرد له انتماء سياسي مقابل 50 مبحوثة شاركن في الاقتراع لم يكن لديهم فرد له انتماء سياسي في داخل الأسرة مما يثبت العلاقة الوثيقة بين الأسرة و المشاركة في الاقتراع .(الجدول الموالي)

الجدول رقم 37 : يبين علاقة الانتماء السياسي للأسرة بالمشاركة في الاقتراع عند المواطنات

الاحتمالات	شاركت في الاقتراع		لم تشارك في الاقتراع		المجموع
	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%	
يوجد فرد له انتماء سياسي	80	**61.53**	12	17.14	92
ليس له انتماء سياسي	50	38.46	58	**82.85**	108
المجموع	130	99.99	70	**99.99**	200

و بهذا فهناك علاقة وطيدة بين الانتماء السياسي داخل الأسرة ، المشاركة في الاقتراع.

◆ المرأة المتحزبة و المنتخبة : أما عن المرأة المتحزبة فتؤكد 18 مبحوثة ، و ذلك بنسبة 75% أن في الأسرة يوجد فرد له انتماء سياسي ، و تراوحت بين أن يكون هذا الفرد هو الزوج عند المرأة المتزوجة ، و بين الأخ و الأب و الأخت عند المرأة العازبة، إلا أن هناك من أكدت أنه لا يوجد في الأسرة من له انتماء سياسي ماعداها ، و كان عدد هؤلاء 06 ، و ذلك بنسبة 25% ، و بهذا تكون عينتنا ممن يتوفر في الأسرة جوا سياسيا يسمح لهم بالتفاعل مع القضايا السياسية عن طريق المناقشات.

أما المرأة المنتخبة فهي تؤكد على أنه يوجد في العائلة فرد له انتماء سياسي ماعدا أربعة ، حيث ترى أن دخولها في عالم السياسة لم يكن مدعما من طرف الأسرة ، و إنما كان من طرف لزملاء في المهنة ، و أما عن الأسرة فهي ترى في هذا المجال باب من أبواب المكسب المالي لا غير .

الجدول رقم 38 :يبين سكن المرأة المتحزبة و المنتخبة

الاحتمالات	المرأة المتحزبة		المرأة المنتخبة		المجموع	النسبة %
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %		
مع الزوج في سكن مستقل	08	33.33	11	**84.61**	**19**	**51.35**
أهل الزوج	02	8.33	00	00	02	5.40
الأهل	14	**58.33**	02	15.38	16	43.24
المجموع	24	99.99	13	99.99	37	99.99

يعتبر المسكن من أهم العناصر التي تحدد ما إذا كانت الأسرة نووية أو ممتدة ، حيث تعّرف الدراسات الاجتماعية الأسرة الممتدة بأنها تجمّع الأسر النووية المستقلة استقلالا داخليا في إطار الأسرة الكبيرة ، و تضم بذلك أجيالا مختلفة ، و يرى البعض أن إحدى سماتها هي الإقامة المشتركة سواء في نفس المنزل أو في منازل متجاورة متلاصقة حيث أنها تنتشر بشكل خاص في المناطق الريفية و القبلية ، و ذلك مقابل الأسرة النووية الصغيرة التي تقوم في الأساس على الزوجين و أولادهما المباشرين ، وتظهر بشكل خاص في المناطق الحضرية ، و بهذا فكلما كانت الأسرة ممتدة كلما سمحت للمرأة العاملة في حقل السياسة أن يكون لها مؤيدين جُدد و كُثر ، في حين ير البعض الآخر أنه كلما كانت المرأة مستقلة و بعيدة عن المراقبة الدائمة لتصرفاتها كلما تمكنت من الحركة أكثر ، لأنه ليس دائما بإمكانها إقناع الآخرين .

و من خلال الجدول نلاحظ أن فئة المنتخبات و المتحزبات تقيم في سكن مستقل مع الزوج بنسبة 51.35 % ، و لأن فئة المتحزبات من فئة العازبات ، فإنهن يسكن مع أهاليهن ، و ذلك بنسبة 58.33% ، و تلي ذلك فئة النساء اللواتي يسكن مع أزواجهن في سكن مستقل ، و هذه هي الأسرة النووية المتكونة من الزوجين و الأولاد ، و ذلك بنسبة 33.33% ، و رغم أن التكفل بالأولاد في حالة غياب الوالدين في هذه الحالة يعتبر عائقا ، إلا أن العوائق ستكون أكثر في حالة الأسرة الممتدة ، مهما توفر المتكفّل بهم ، مع العلم أن لدينا فردين متزوجين يسكنّ مع أهل الزوج

أما عن المرأة المنتخبة فإننا من نوع العائلة النووية ، و بهذا فإن أغلب النساء يعشن مع أزواجهن في بيت مستقل و بنسبة 84.61 %.

- **التكفل بالأولاد**

إن عملية التكفل بالأولاد عملية حساسة جدا ، و خاصة في غياب تفهم الزوج ، حيث أن المجتمع الجزائري يلقي بمسؤولية الاهتمام بالأولاد على عاتق المرأة ، يسحب لمسؤولية من الرجل بحيث له كامل الحرية في التحرك و الخروج و الإطالة خارج البيت قانعا بأن الزوجة تتكفل بالأولاد ، ناسيا أنه في حالة خروج كليهما للعمل الوظيفي أو السياسي فعلى كليهما إيجاد حلّ للأولاد ، و لهذا تتحمل المرأة مسؤولية التفكير في لإيجاد حل كل مرة تريد الخروج فيه ، و هذا يجعلها في حالة قلق و تفكير دائم ، و من ثمّ فإن هناك من عينتنا من حاولت إيجاد حل جذري لهذا المشكل ، و كل واحدة تصرفت بالشكل الذي يساعدها على التوفيق بين التزاماتها كأم و التزاماتها الحزبية ، فهناك من وجدت في أهل الزوج السند و المعين لها في ذلك ، و هي ترجع السبب في مدى تفهم الأسرة لما تقوم به ، و أن هذه الأسرة لها اهتمامات سياسية ، أما أخرى فقد تكفلت بإحدى القريبات اليتيمات في بيتها ، و هي تعيش معها ، و بهذا تكون قد وجدت حلا جذريا لمشكلتين ، مشكلة الفتاة التي لا مأوى لها ، و مشكلة أولادها الذين لم تجد من يتكفل بهم في حالة غيابها عن البيت ، كما تذهب مبحوثة أخرى إلى أن أولادها كبار و يمكنهم الاعتماد على أنفسهم ، إلا أنها تضيف أن المشكل يكمن في حالة وجود مريض في الأسرة ، فإن المسؤولية تقع على عاتق الأم في الاعتناء و المتابعة ، و قد يتزامن ذلك مع لقاءات مهمة في الحزب ، فتتعطل بذلك بعض الأمور ، و تطرح مبحوثة أخرى فكرة التناوب بين الزوجين ، و خاصة في حالة تزامن لقاء أو نشاط للزوجة مع نظيره عند الزوج لأننا " تقول المبحوثة" نحاول تقدير الأهم بين العملي، و يتكفل الآخر بالأولاد ، و نلاحظ أن هذه الحلول قد قدمتها لنا بالتفصيل ذوات التوجه الإسلامي ، و الذين يعتبرون عملهن السياسي من مستلزمات الدعوة المأمورين بالقيام بها .

و بهذا نجد أن المرأة في الأحزاب الإسلامية تحاول دائما إيجاد حلول جذرية لمشاكلها محاولة بذلك التوفيق بين الواجبين ، و قد تركزت الإجابة عند مناضلات حركة مجتمع السلم مع عدم الإجابة على هذا السؤال من طرف الأحزاب الأخرى ماعدا واحدة من حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	
مؤيد	13	54.16	12	92.30	25	67.56
معارض	08	33.33	00	00	08	21.62
غير مهتم	03	12.5	01	7.69	04	10.81
المجموع	24	99.99	13	99.99	37	99.99

أما عن موقف أسر المبحوثات من مشاركتهن السياسية فقد اتسم بالتأييد لدى الفئتين و ذلك بنسبة 57.56 % كم مجموع أفراد هاتين الفئتين ، حيث ذهبت 13 من المبحوثات على مستوى المرأة المتحزبة إلى أنها تلقى تأييدا من الأسرة في هذا المجال ، و ذلك بنسبة 54.16 % ، و هي أعلى نسبة عند هذه الفئة ، و نفس الشيء بالنسبة للمرأة المنتخبة التي كانت نسبة النساء اللواتي يجدن تأييدا لمشاركتهن السياسية من طرف الأسرة 92.30% ، و تفسر بعض منهن ذلك بأن مدة انخراطهن كانت كافية لكسب مؤيدين لفكرها و نشاطها حتى و إن كانوا غير نشيطين سياسيا ، فالمبحوثة تقرّ أنها في البداية كانت تلاقي صعوبات كثيرة في محاولة إقناع الأولياء بضرورة هذا العمل ، و خاصة أن ذلك تزامن مع فترة التسعينات ، و التي عُرفت بالتوتر الأمني و تفشي الإرهاب ، و كانت معارضة الأسرة آنذاك من باب الخوف لا من باب عدم الاقتناع أو نقص

الوعي ، إلا أن في هذه السنوات الأخيرة و التي شهدت نوعا من الانفراج سمح للشعب أن يسمع الأفكار في جو حر و ديمقراطي ، و يعطي بعض الحرية للمرأة للتحرك في هذا المجال ، أما عن موقف أهل الزوج فإنه نظرا لكون الأسرة التي تنتمي إليها مبحوثاتنا هي أسرة نووية ، و لأن الزوج هو أيضا له انتماء سياسي ، فغالبا ما يكون لهما نفس الانتماء السياسي ، فإنه يصبح موقف أهل الزوج غير مؤثر بشكل واضح ، و بهذا تصبح الأسرة في حالة استقرار، و مساعدة للمرأة أن تمارس أي نشاط.

أما الفئة الثانية فهي عدد المبحوثات اللواتي يلاقين عدم الاهتمام من طرف الأسرة ، و عددهن 03 بنسبة 12.5%، و واحدة عند المرأة المنتخبة بنسبة 7.69% من مجموع هذه الفئة ، هذا و إن كان يسهل نوعا ما على المرأة أن تتحرك و تعمل دون رفض أو عراقيل إلا أنها لا تجد الدعم اللازم ، و قد تكون الأسرة معارِضة في بعض المواقف كحالة السفر أثناء المؤتمرات أو ما شابه ذلك ، و تضيف إحدى المبحوثات من المتحزبات أن المجتمع العربي قد خص الرجل بالعمل السياسي وخص المرأة بالعمل الأسري دون أي تدخل من أحدهما في وظيفة الآخر ، إلا أن في الوقت الحالي أقحمت المرأة في كل مجالات التنمية

(بطلب منها أحيانا ، و بطلب منه أحيانا أخرى) ، و منها المجال السياسي لتكون له المعين و المساعد دون أن يطلب منه أن يكون هو أيضا معينا لها في إدارة البيت ، و بهذا تعددت أدوار المرأة و بقي دور الرجل واحدا (في ذهن الرجل و المجتمع ككل) ، فلو تكافل الرجل و المرأة و تكاملا لما أحست المرأة بثقل العبء ، و بهذا فإن تأييد الأسر ة للمشاركة السياسية للمرأة يكون شكليا دون أن يتبعه تأييدا فعليا.

أما الفئة الثالثة فهي التي تعاني من معارضة الأهل لنشاطها بنسبة 33,33%، كما أنها تتعرض لحالات توقف عن العمل في فترات كثيرة مما يؤثر ذلك على فعالية نشاطها .

الجدول رقم 40 : يبين النقاشات داخل الأسرة

الاحتمالات	المواطنات			المرأة المتحزبة		المرأة المنتخبة	
	التكرارات		النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
دائما	40	160	20	15	**62.5**	11	**84.61**
أحيانا	120		**60**	07	29.16	02	15.38
أبدا	40	40	20	02	8.33	00	00
المجموع	200	200	100	24	99.99	13	99.99

تعتبر النقاشات السياسية داخل الأسرة مظهرا من مظاهر المشاركة السياسية في نطاقها الضيق كما يساعد ذلك على خلق جو سياسي يسمح للمرأة أن تتزود بالمعلومات في هذا المجال كما يسمح لها بطرح أي تساؤل مبهم حول القضايا السياسية و إيصال مواقف المرأة ، كما أنه يساعد المرأة المتحزبة في أن تمحص فيه أفكارها و تنمّي معارفها السياسية ، هذا على مستوى الأسرة هو عملية تعبئة للرأي العام ، و محاولة من الحزب في استقطاب مزيد من المؤيدين و المناصرين من خلال شرح أفكاره و مبادئه و مواقفه ، و النقاشات السياسية هي التي تفتح الفضاء لتحقيق ذلك. فهل تشارك المرأة في هذه النقاشات؟

- المرأة المواطنة : تشير الإحصائيات 4/5 (خمسة أرباع) أفراد فئة المواطنات (80%) يشارك 20% منهن في النقاش في المجال السياسي بشكل دائم ، و 60% منهن تشارك في النقاش في القضايا السياسية حين يسمح لها ذلك ، وترى 41.25 % أن أراءها و نقاشاتها تلقى القبول من طرف أفراد العائلة ، في حين ترى 43.75 % منها أن القبول ليس دائما و إنما أحيانا فقط على ، أما 15% فهن يرين أنهن لا يجدن القبول أبدا داخل الأسرة و يبررن ذلك بتمسك الأب أو الأخ برأيه و قناعتها بأن المرأة لا تفهم شيئا في السياسة . (الجدول رقم33 ، و يمكن أن نفسر ذلك أن المرأة قد تكون غير مقنعة في طرح أفكارها أحيانا ، و قد تجد الرفض .

و بهذا تكون فئة المواطنات هي من الفئة التي تناقش أحيانا في السياسة ، و تلقى القبول لأفكارها كذلك أحيانا .

- المرأة المتحزبة و المنتخبة : و لأن أسرة مبحوثاتنا هي أسرة نووية ، و لأن الزوج له انتماء سياسي ، فإن 26 من المبحوثات يؤكدن أن هناك مناقشات سياسية دائمة داخل الأسرة بحيث تحاول المبحوثات مناقشة المسائل العالقة داخل الحزب (إن كان كلاهما ينتميان إلى حزب واحد ، هذا غالبا) ، أو ما صعب استيعابه ، و تؤكد المرأة المتحزبة على أنها تلجأ كثيرا إلى الزوج في محاولة فهم القضايا السياسية أو المواقف ، في الوقت الذي تذهب فيه أخرى إلى اجتناب ذلك لأنها لا تجد حتى الوقت الذي تناقش فيه، أما عن المرأة غير المتزوجة فإنها تحاول بدورها انتهاز الفرص لفتح الحوار و المناقشة داخل الأسرة مبررة ذلك أن الالتزام الحزبي يحتم علينا أن نوصل أفكارنا إلى أكبر شريحة في المجتمع ، و إن لم يحدث الانسجام و التفاعل فإننا نحاول على الأقل استقراء الواقع و معرفة ميولاته للاستفادة من ذلك عند وضع البرامج و الخطط ، في حين تذهب 09 مبحوثات إلى أن المناقشات السياسية لا تأخذ حيزا كبيرا من وقتها داخل الأسرة .

و نفس المبحوثات اللواتي يناقشن داخل الأسرة يؤكدن أن هناك قبولا لأفكارهن أو حتى على الأقل سماع بانتباه، و يبقى الفرد الوحيد الذي لا يناقش يرى أن ذلك سببه أنه لا يجد قبولا لما يطرح ، و يقابل بالسخرية و الاستهزاء.(الجدول رقم 41)

جدول رقم 41 يوضح مدى قبول أفكار المرأة في الأسرة

الاحتمالات	المواطنات		المرأة المتحزبة و المنتخبة		المجموع العينة	النسبة %
	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%		
دائما	66	41.25	24	68.57	90	46.15
أحيانا	70	**43.75**	**09**	**25.71**	**79**	**40.51**
أبدا	24	15	02	5.71	26	13.33
المجموع	160	100	35	99.99	195	99.99

الجدول رقم 42 : يبين التوفيق بين المشاركة السياسية للمرأة و الالتزامات الأسرية عند فئة المتحزبات و المنتخبات.

الاحتمالات	المرأة المتحزبة		المرأة المنتخبة		المجموع	النسبة
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %		

نعم	16	66.66	11	84.61	27	72.97
لا	08	33.33	02	15.38	10	27.02
المجموع	24	99.99	13	99.99	37	99.99

لا شك أن تفهم الأسرة لأهمية ما تقوم به المرأة في هذا المجال (أو أي مجال آخر) يمكن أن يحفف من لضغط عليها ، و قد يوجد من يردم ثغرة التقصير في بعض الأحيان بمعاونتها سواء كان الزوج أو الوالدة أو الصديقات ...، كما أنه كلما كان أفراد الأسرة منخرطون في العمل نفسه كلما سهل ذلك من عمل المرأة ، و لأن مبحوثاتنا يعشن جوا أسريا سياسيا فإن جل أفراد عينتنا يعتقدن أنهن موفقات بين عملهن السياسي و التزاماتهن الأسرية ، و كانت نسبة أولئك 66.66% عند فئة المتحزبات ، و نسبة 84.61% عند فئة المنتخبات ، في حين تؤكد 33.33% من فئة المتحزبات و نسبة 15.33 % من فئة المنتخبات على أنها عانت أحيانا من حالات مصادمة بين عملها الأسري و بين عملها السياسي لم تتوفق في تقدير الأولويات مما أوقعها في بعض المشاكل ، كما أن الالتزامات نحو الأهل تقف أحيانا أمام عائقا أمام المشاركة السياسية الفعالة لها .

ثانيا : الإعلام :

الجدول رقم 43 :يبين المتابعة الإعلامية للمبحوثات

الاحتمالات	**المرأة المواطنة**		**المرأة المتحزبة**		**المرأة المنتخبة**		**المجموع**	**النسبة**
	التكرارات	**النسبة %**	**التكرارات**	**النسبة %**	**التكرارات**	**النسبة %**		
نعم	**164**	**82**	**24**	**100**	**13**	**100**	201	**84.81**
لا	**36**	**18**	**00**	**00**	**00**	**00**	**36**	**15.18**
المجموع	**200**	**100**	**24**	**100**	**13**	**100**	**237**	**99.99**
في حالة الإجابة بنعم :	**التكرارات**	**النسبة %**	**التكرارات**	**النسبة %**	**التكرارات**	**النسبة %**		

التلفزة الجزائرية	82	22.40	10	24.40	08	22.86
الإذاعة	40	10.93	03	7.31	03	8.57
الجرائد	100	27.32	18	**43.90**	12	**34.28**
الفضائيات	144	**39.34**	08	19.51	08	22.86
أخرى تذكر	00	00	02	4.87	04	11.42
المجموع	366	99.99	41	99.99	35	99.99

تعتبر درجة متابعة الأحداث السياسية مؤشرا أساسيا على الاهتمام السياسي نظرا لما يصاحب ذلك من توسيع المعارف و توجيه مستويات الاهتمام ، و تحليلا لميولات عينتنا للمتابعة الإعلامية للأحداث السياسية ، نلاحظ من خلال الجدول أن عينتنا من متتبعي القضايا السياسية عبر وسائل الإعلام بنسبة 84.81 % ، مقابل 15.18% لا تتابع القضايا السياسية.

و قد اختلفت عينتنا في ترتيب وسائلها الإعلامية المفضلة بين فئة المواطنات و المرأة المتحزبة.

- فئة المواطنات : إن فئتنا هذه تفضل في متابعتها الإعلامية للأحداث السياسية :

1- القنوات الفضائية : حيث تحتل المرتبة الأولى في خيارات المبحوثات بنسبة 39.34% ، فالمبحوثات يفضلن متابعة الأخبار السياسية عبر القنوات الفضائية ، ولأن أغلب الأخبار المعروضة في هذه القنوات هي عالمية يمكن تفسير اهتمام المرأة بالسياسة بأنها تهتم بالأخبار العالمية .

2- الجرائد : و ذهبت نسبة 27.32% مبحوثة من فئة المواطنات إلى أن الجريدة هي من الوسائل المهمة في متابعة الأخبار السياسية لأنها تتعرض لمختلف التوجهات الفكرية بالتحليل و النقد . و رغم احتلالها المرتبة الثانية في المتابعة إلا أنها تحتل المرتبة الأولى في التأثير على المبحوثات ، حيث نلاحظ 90 مبحوثة ضمن هذه الفئة قد شاركت في الاقتراع أكثر من مرة مقابل 10 مبحوثات لم يشاركن في ذلك ، مما يفسّر الدور السياسي المهم الذي تقوم به الجرائد في تعبئة المجتمع نحو أي فكرة هي تروّج لها .

3- القناة الجزائرية : و هي تحتل المرتبة الثالثة ، حيث تبقى للقناة الجزائرية أهميتها في اقتناء المعارف السياسية على اعتبار أنها القناة الجزائرية الرسمية التي تولي أهمية للأخبار الوطنية ، إلا أن نزولها إلى المرتبة الثالثة بعد الجرائد و الفضائيات يبرر البعض أنها تخدم توجها محددا ، و ليست حيادية (22.40%) . و رغم هذا فإن 62 مبحوثة من متتبعي القناة الجزائرية قد شاركن في الاقتراع مقابل 20 مبحوثة لم تتجه إلى صناديق الاقتراع .

4- الإذاعة : أما عن آخر وسيلة تتجه إليها المرأة لمتابعة الأخبار السياسية فهي الإذاعة بنسبة 10.93% ، كما لم تشارك في الاقتراع لضعف وجود برامج سياسية فيها .

و بهذا تلعب القنوات الفضائية دورا مهما في توسيع المعرفة السياسية ومنه الوعي السياسي دون إهمال الدور السياسي الذي تقوم به جرائدنا .

و من ثمّ نستنتج أن المرأة في احتكاك دائم بالإعلام مع العلم أنها متابِعة للأخبار العالمية أكثر من الاختبار الداخلية.

- المرأة المتحزبة و المنتخبة:

1- الجرائد : حيث تحرص هذه الفئة على متابعة الأخبار عن طريق الجرائد و اعتبارها وسيلة إعلامية مهمة لاقتناء المعلومة السياسية ، و ذلك بنسبة 43.90% للمرأة المتحزبة ، و34.28 % للمرأة المنتخبة ،لأنها تطرح كل الأفكار و الاتجاهات المختلفة و تعطي فرص مناقشة الموضوع الواحد بطرق متباينة ، و هذا الأمر يغذي الرصيد الفكري السياسي ككل ، و تؤكد البعض من المبحوثات أن عملية الالتحاق بالحزب هي التي محفزا لي للمتابعة الإعلامية ، إلا أن هذه المبحوثات كانت دوافعهن للانضمام للحزب شخصية .

2- التلفزة الجزائرية: كما تؤكد 10 مبحوثات من فئة المرأة المتحزبة و 04 مبحوثات من فئة المرأة المنتخبة على المتابعة الدائمة للتلفزة الجزائرية ، حيث بلغت نسبتها 24.40% للمرأة المتحزبة ، و 22.86% للمرأة المنتخبة .

3- الفضائيات : و تحرص عينتنا بدرجة متوسطة على استقصاء المعارف من الفضائيات بنسب 19.51% عنة المرأة المتحزبة ، و22.86% عند المرأة المنتخبة ، و كان عددن 08 مبحوثات تركزن في حزب حركة مجتمع السلم و حركة الإصلاح الوطني، و08 من فئة المرأة المنتخبة.

4- في حين تأتي متابعة المبحوثات للإذاعة ضمن آخر الوسائل الإعلامية بحكم قلة برامجها السياسية ، و كثرة أعباء المرأة المتحزبة .

و تضيف مبحوثتين من ذوات حركة مجتمع السلم على متابعة الانترنيت بشكل مباشر مما يعكس حرص هؤلاء على تطوير وسائل انتفاء المعارف و محاولة مسايرة التطورات الجديدة .

الجدول رقم45 : يبين متابعة الحملات الانتخابية من طرف المواطنات

الاحتمالات	التكرارات	النسبة
كلها	20	10
بعضها	80	40
و لا واحدة	100	50
المجموع	200	100

تتيح متابعة الحملات الانتخابية معرفة مختلف الأفكار و البرامج السياسية التي يحاول أصحابها شرحها ، و بالتالي تكون فرصة جيدة لمن يهتم بالسياسة بأن يزيل أي غموض حول أي فكرة لم يسبق له فهمها و محاولة تحري الصواب في الاختيار، إلا أن العينة المدروسة انقسمت إلى 50% متابعين للحملة منهن 20% يتابعون حملات الانتخابية لكل المرشحين ، و 80% يذهبن إلى متابعة بعضها فقط مبررين ذلك إلى عدم وجود الوقت الكافي في متابعتها كلها ، و يسعين إلى متابعة فقط الحزب المتعاطف معه للاستزادة ، و محاولة فهم منهجه فهما دقيقا .

في حين يذهب النصف الآخر من العينة إلى عدم المتابعة ، نلاحظ أن الاهتمام بالحملات الانتخابية عبر التلفزيون تتركز عند فئة النساء اللواتي يهتمن بالسياسة ، و هي علاقة طبيعية .

ثالثا :النشاط الاجتماعي:

الجدول رقم 46 :يبين النشاط الاجتماعي للمبحوثات

الفئات / الاحتمالات	المرأة المواطنة			المرأة المتحزبة			المرأة المنتخبة			المجموع	النسبة %
	التكرارات		النسبة %	التكرارات		النسبة%	التكرارات		النسبة %		
	مازالت	لم تعد		مازالت	لم تعد		مازالت	لم تعد			

لها نشاط اجتماعي	30	12	21	12	05	70.83	06	03	69.23	68	28.69
ليس لها نشاط اجتماعي	158		79	07		29.16	04		30.76	169	71.30
المجموع	200		100	24		99.99	13		99.99	237	99.99

يعتبر العمل على مستوى المجتمع المدني مجالا من مجالات المشاركة السياسية أو مرحلة أولية تؤدي إلى المشاركة السياسية ، بحيث تحقق للمرأة الاحتكاك بالأفراد و توسيع دائرة الاتصالات الشخصية أكثر، مما يسمح لها بكسب الخبرات التي تؤهلها للقيام بوظائف أعلى ، كما أنه يعبر عن مدى الوعي الحقيقي للمرأة بضرورة المساهمة في بناء هذا المجتمع في شتى مجالاته ، و إن المشاركة في هذا المجال تخضع للحرية التامة و الإرادة و الرغبة الشخصية للفرد ، أما عن عينة البحث فإننا نلاحظ أن النشاط الاجتماعي قد برز أكثر عند فئة المتحزبات و المنتخبات بنسبة 69.23 % و 70.83 % بعكس المواطنات اللاتي نلاحظ ابتعاد المرأة عن النشاط الاجتماعي :

- المرأة المواطنة : و نلاحظ على هذه الفئة ابتعاد المرأة عن النشاط الاجتماعي رغم كونه بعيدا عن السياسة و مخاوفها و تعقيداتها ، فكانت نسبة الذين ليس لهن نشاط اجتماعي بلغت 79% (158مبحوثة) في حين نجد 21% (42 مبحوثة) لها تجربة في العمل الاجتماعي ، منهن 30مبحوثة لا زالت تمارس هذا العمل في حين لم تبق 12مبحوثة تزاول عملها الاجتماعي . إلا أن نشاط هذه الفئة لا يملك أن يكون محفزا لها للمشاركة للاعتبارات التالية :

- طبيعة الهيئة المنتمي إليها : حيث نجد أن (08) مبحوثات تنتمي إلى نوادي رياضية و (06) مبحوثات منخرطات في جمعيات ذات طابع علمي ، و هذا النوع من الهيئات لا تشجع كثيرا أفراده على اقتحام المجال السياسي ، بحكم طبيعة النقاشات التي تجرى في لقاءاتهم و لهذا لم تساهم هذه الهيئات على تحفيز المرأة على المشاركة السياسية ، و 05 جمعيات .

- مدة الانخراط : حيث صادفنا في هذا البحث (07) منخرطات في نقابة عمالية تأسست من شهرين وكانت من فئة الأساتذة و هي تنسيقية أساتذة التعليم الثانوي و التقني (cnapest) و هي نقابة خاصة بأساتذة التعليم الثانوي ، و لهذا لم تكن المدة كافية لأن تحدث عملية التأثير رغم إقرار بعض الأساتذة أن ممثلي النقابة لهم توجهات سياسية .

أما بقية المبحوثات فمنهن (02) عضويين في حزب ، و 06 في اتحاد طلابي ، و 12 في جمعيات خيرية ، إلا أن 12 من كل هؤلاء تركن النشاط الاجتماعي ، منهن 02 عضويين في العمل الخيري ، و 04 في الاتحاد الطلابي ، و 04 في النوادي الرياضية ، و 02 في الجمعيات الخيرية .

◆ المرأة المتحزبة و المنتخبة :أما على مستوى هذه الفئة فقد أظهرت النتائج أن هناك مشاركة عالية في تنظيمات المجتمع المدني ، حيث أنه بلغ عدد المبحوثات اللواتي نشطن أو ينشطن حاليا في النشاط الاجتماعي العام 26 مبحوثة ، منهن 17 امرأة متحزبة ، و 09 من النساء المنتخبات، البعض منهن هن عضوات فاعلات في الكثير من الجمعيات و الاتحادات الطلابية و النوادي ، تتصدرن مناصب القيادة و التسيير ، فمنهن من هي أمينة عامة ، و رئيسة جمعية ، أو نائب رئيسة جمعية أو مسؤولة لجنة .... و منهن من كانت مجرد عضو تنفيذي ، و تراوحت مدة انخراطهن في هاته الجمعيات من 06 أشهر كأدنى مدة إلى 08 سنوات كأقصى مدة ، كما لم تعد 08 منهن تزاول نشاطها في هذه الهيئة ، و منهن مبحوثات تنشط على مستوى الجمعيات وعلى مستوى الهيئات الطلابية من اتحادات و نوادي و هذه الأخيرة معروفة بانتماءاتها السياسية ، مع العلم أن هناك من المبحوثات من هي عضو في أكثر من هيئة ، و هذا النشاط الاجتماعي يعكس حركية هؤلاء النساء ، و أنهن أفراد يحاولون أن يكن فاعلين في المجتمع ، كما يتوفر لديهن حب الصالح العام ، حيث يستغللن فرصة تواجدهن في أي إطار لتقديم شيء مفيد ابتداء من الجامعة عبر اتحاداتها و نواديها ، مرورا بالعمل الوظيفي عبر نقاباته ، وصولا إلى المجتمع ككل عبر مؤسساته المدنية و السياسية ، و هذا الصنف من الناس هو الصنف الذي تبنى به المشاركة السياسية .

الجدول رقم 47 : يبين علاقة النشاط الاجتماعي بالمشاركة في الاقتراع

الاحتمالات	لها نشاط اجتماعي	النسبة %	ليس لها نشاط اجتماعي	النسبة%	المجموع
شاركت في الاقتراع	24	57.14	106	67.08	130
لم تشارك في الاقتراع	18	42.85	52	32.91	70

المجموع	42	99.99	158	99.99	200

و رغم أن كل الكتابات تبين أن هناك علاقة وثيقة بين المشاركة في الاقتراع و متغير النشاط الاجتماعي ، إلا أن هذا الجدول يوضح عكس ذلك ، حيث يتضح لنا أن نسبة المبحوثات اللواتي لهن نشاط اجتماعي و قد شاركن في الاقتراع كانت أقل من اللواتي لهن نشاط اجتماعي و لم يشاركن في الاقتراع ، فقد بلغت أعلى نسبة اشتراك في الاقتراع لدى المبحوثات اللواتي ليس لهن نشاط اجتماعي ، و هي67.07 % ، و أعلى نسبة عزوف عند اللواتي لهن نشاط اجتماعي و هي 42.85 % ، غلا أننا إذا نظرنا للطابع الذي تحمله الجمعيات التي تنشط من خلالها المرأة نعرف سبب هذا العزوف ، حيث أن أغلبها جمعيات علمية و نوادي رياضية ليس لها علاقة مباشرة بالسياسة.

الجدول رقم48 : يبين تأثير النشاط الاجتماعي على المشاركة السياسية للمرأة

الاحتمالات	**المواطنات**		**المرأة المتحزبة**		**المرأة المنتخبة**		**المجموع**	**النسبة**
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة		
نعم	26	61.90	12	70.58	08	88.88	46	67.64
لا	16	38.09	05	29.41	01	11.11	22	32.35

المجموع	42	99.99	17	99.99	09	99.99	68	99.99

أما عن تأثير هاته الهيئات على مشاركة المرأة السياسية فتذهب 46 مبحوثة من مجموع العينة ككل إلى تأكيد تأثير هاته الهيئات على التكوين السياسي للمرأة ، في حين نفت 22 مبحوثة هذا التأثير ، و ما عدا الجمعيات الخيرية التي تركزت فيها آراء فئة المواطنات حول تأثير هذه الهيئة على تكوينها السياسي ، ذهبت المبحوثات الأخريات بعدد 16 مبحوثة من مجموع فئة المواطنات إلى عدم تأثير هذه الهيئة على تكوينها السياسي ، و من بينهن أساتذة التعليم الثانوي المنضمات إلى النقابة ، و حتى من قالت أن لهذه الهيئة تأثير ، فهي تفسر موقفها بأن بعد الهيئة على المجال السياسي هو الذي أثر على موقفها السياسي ، و خلق لديها الرفض لهذا المجال ، و جعلها تبتعد عنه ، و بذلك تكون الهيئة قد أثرت بشكل سلبي على أعضائها .

أما عن المرأة المتحزبة و المنتخبة، فإن 20 مبحوثة تؤكد على تأثيرها على مشاركتها السياسية (12 من المتحزبات و 08 منتخبات) ، فهناك من قالت أنه انتماءها إلى هذه الهيئة سمح لها بالالتقاء مع أعضاء في أحزاب معينة ، تعرفت من خلالهم على أفكار الحزب و مبادئه و نشاطاته ، فكان لها الحافز لاقتحام المجال السياسي ، في حين تؤكد 06 الباقيات على عدم تأثير الهيئة على مشاركتها السياسية بحكم أن بعضا من المبحوثات يذهبن إلى نشاطها السياسي هو الذي أقحمه في العمل الجمعوي ، لأن الأحزاب السياسية تحاول خلق إطارات رسمية تعمل من خلالها على الانتشار الأفقي ، و إيجاد الدعم للحزب في بعض المواقف السياسية التي قد تتخذها .

رابعا :المجتمع

الجدول رقم 49 :يبين علاقة المواطنات بأفراد نشيطين سياسيا

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	56	28
لا	144	72
المجموع	200	100

و نظرا لعدم رغبة هذه الفئة في المشاركة السياسية وعدم اهتمامها بالسياسة فإن ذلك انعكس على علاقتها بالأفراد ، و العكس صحيح حيث نلاحظ أن 72% من أفراد العينة ليس لهن علاقات

مع أفراد نشيطين سياسيا ، من بينهم 56.25 % قد شاركوا في الاقتراع. في حين كانت نسبة اللواتي لهن علاقات مع أفراد نشيطين سياسيا 28% ، حيث كانت نسبة المشاركات في الاقتراع داخل هذه الفئة 87.5% و بذلك يتناسب متغير المشاركة في الاقتراع مع متغير مدى احتكاك المرأة بأفراد نشيطين .

الجدول رقم50 يبين موقف الزملاء من المشاركة السياسية للمرأة

الاحتمالات	المواطنات		المرأة المتحزبة		المرأة المنتخبة	
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
مؤيد	04	44.44	10	41.66	07	53.84
معارض	03	33.33	09	37.5	02	15.38
غير مهتم	02	22.22	05	20.83	04	30.77
المجموع	09	99.99	24	99.99	13	99.99

يعد العمل الوظيفي فضاءا آخر للتحرك من خلاله و محاولة نشر الأفكار و شرحها للمجتمع ، إلا أن في هذا المجال نجد المؤيد و المعارض .

- المرأة المواطنة : و لأن هذه الفئة لا تعتقد أنها تشارك في السياسة بذهابها للانتخاب فإنها لم تعطي أهمية لهذا السؤال بحيث أجابت عليه سوى 09 مبحوثات تذهب أربعة (04) منهن إلى تأييد الزملاء لعملها السياسي ، في حين تذهب اثنين إلى معارضتهن لعملها أم الباقين و هن ثلاثة (03) فيؤكدن على عدم اهتمام زملائهن لهذه المشاركة ، و تركزت هذه الأجوبة عند فئة المتعاطفات مع الأحزاب. و نلاحظ من خلال جواب المواطنات على هذا السؤال أن المبحوثات لا يعتبرن عملية الاقتراع مشاركة سياسية ، و قد بدا لنا ذلك من خلال محاورة بعض المواطنات ، حيث يحصرن عملية المشاركة السياسية في العمل الحزبي و البرلمان و الوزارات ، مما يفسر غياب المفهوم الصحيح لدى المواطنات للاقتراع و المشاركة السياسية.
- المرأة المتحزبة و المنتخبة : أما عن هذه الفئة ، ترى 10 مبحوثة إلى أن هناك تأييد من طرف زملائها ، بل يتفاعلون معه أحيانا ، و يشجعونه أحيانا ثانية ، و يدعمونه أحيانا أخرى و كان تأييد النساء أكثر من تأييد الرجال ، في حين تذهب 09 مبحوثات بأنها تتلقى معارضة من طرف زملائها و خاصة من طرف الرجل ، و غالبا ما ينتقدن من خلال توجهاتهن

و المواقف المتخذة، و تبرر بعض المبحوثات، ذلك بأن الرجل غالبا ما يكابر عندما تكون المرأة في موضـع قوة ، و ترى الباقيات أن زملائها لا يهتمون لما تقوم به المرأة .

إلا أن هناك بعض المبحوثات يخفين انتماءهن في العمل أو في المجتمع مما يبين عدم قدرة المرأة المتحزبة في بعض الأحزاب على المواجهة ، كما أن السؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو كيف يمكن لهذه المرأة أن تخدم أفكار حزبها في حالة الإخفاء ، و بهذا تنقص الفعاليةثالثا :العوامل الذاتية.

مممممممممممممممننننننننن مممممممممممممم

كككككككككككككككك

ططططططططططط

طططططططططططططططططططططططططططط

كككككككككككككككككككككككككككككككككككككك

ككككككككككككككككككككككككككك

ممممززززززو

وووووووووووووز

موووووووووووووووووووووووووووووووو

مززززززززززززززززززز

ظظظظظظظظظظظظظظظظظظظظظظ

طططططططططططططططططططططط

ييييييييييييييي

ؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤ

ؤؤؤؤؤؤؤؤؤؤ

رررررررررررر

ششششششششششششششششششششششششششششش

شششششششششششششششششششششششششششششششش

شسسسسسسسسسسسسسسسيؤؤؤؤؤؤببقققققققققققققققققققق

الجدول رقم51 :طريقة الانضمام للحزب عند فئة المرأة المتحزبة

الاحتمالات	المرأة المتحزبة	
	التكرارات	النسبة %
عن طريق صديق	04	10.81
مبادرة شخصية	03	8.11
المتابعة الدائمة للحزب	14	37.83
أحد أفراد الأسرة	16	43.24
المجموع	37	99.99

تبين طريقة انضمام الفرد على المجال السياسي عن العوامل المؤثرة على الفرد في هذا الجانب ، فإذا كان توجه المرأة إلى الاقتراع هو مبادرة شخصية منها فماذا عن المرأة الحزبية و طريقة انضمامها للحزب ؟ تشير 16 مبحوثة أنها اعتمدت على أحد أفراد الأسرة في مساعدتها للالتحاق بالحزب ، حيث بدأ ذلك بدفع المرأة للاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع ، و بعدها وصلت المرأة إلى المتابعة الدائمة لأحداث السياسية ، و من ثم بدأت رغبتها في المشاركة السياسية ، و قد كانت نسبة المبحوثات اللواتي أيدن هذا الرأي هو 43.24 % ، في حين ذهبت بعض المبحوثات إلى أن المتابعة الدائمة للحزب و مواقفه و نشاطه قد كان دافعا لها للعمل في صفوفه ، بحيث وصل عدد هؤلاء المبحوثات إلى 14 مبحوثة ، و بنسبة 37.83% ، أما الباقيات ، فقد ذهبن إلى أن أحد الأصدقاء كان هو الدافع الرئيسي للالتحاق بالعمل السياسي ، و قد تعددت الإجابات بين كون الفرد أخا أو أبا أو في غالب الأحيان زوجا أو صديقا ، أما عن كون هذا الفرد امرأة فكان ذلك عند 04 مبحوثات ، في حين ذهبت باقي المبحوثات إلى أن ذلك كان مبادرة شخصية منها.

- **دوافع المرأة المتحزبة للعمل الحزبي:**

أما عن دوافع المرأة المتحزبة في اختيار العمل الحزبي كإطار للمشاركة السياسية فهي ترى في الحزب الإطار الرسمي الذي يمكنها من إصلاح المجتمع و التغيير ، و المساهمة في إخراج البلاد من أزمتها ، كما أن العمل الحزبي يسمح بإبراز مكانة المرأة ، و تذهب أخريات إلى أن حب النضال و الرغبة في ترقية المرأة كانت الدافع لاختيار العمل الحزبي كإطار للمشاركة السياسية ، و تضيف أخرى أن العمل الحزبي يسمح للمرأة بالصعود إلى المراكز العليا ، و خاصة أن المرأة لا يمكنها أن تترشح كحرة نظرا للتكاليف الكبيرة التي يتطلبها ذلك.

الجدول رقم 52 : يبين اختيار المواطنات للمرشحين

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
المرأة	94	47
الرجل	92	46
أخرى	14	7
المجموع	200	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة النساء اللواتي اخترن ترشيح المرأة متقاربة جدا مع نسبة ترشيح الرجل ، فكانت نسبة النساء اللواتي يؤيدن ترشح المرأة 47% ، و تبرر موقفها هذا بأن المرأة قادرة على اقتحام أي مجال ، و يجب أن تعطى الفرصة في التغيير، و أن مستواها العلمي أصبح مشجعا لأن تشارك في شتى المجالات ، و منها السياسة ، إضافة إلى أنها على علم باحتياجات المرأة أكثر من الرجل و أقدر منه على معالجتها ، أما نسبة الذين يخترن الرجل في حالة ترشحه على المرأة فكانت 46% ، و يبررن موقفهن هذا بأن الرجال قوامون على النساء ، و أن المرأة لها وظائف متعددة لا يمكنها التوفيق و الموازنة ، كما أن هذا المجال مخصص للرجال ، و لأنه أقدر من المرأة على اقتحامه و العمل فيه، كما أن المجتمع لا يسمح لها بممارسة عملها بسهولة ، أما عن نسبة07% فهي الفئة التي لم تختر أي واحد منهن و علقت على الأمر أنها " ستختار الأكفأ " فهذه الفئة لا يهمها الجنس بقدر ما يهمها الكفاءة و القدرة على الإصلاح و هذا يعني أن الجنس ليس عائقا للولوج في هذا الميدان إذا حضرت الكفاءة ، و بهذا تتمتع هذه الفئة بوعي أكثر من سابقاتها من خلال تحليلاتها ، حيث أن الجنس لا يهم عندما تظهر الكفاءات ؛ أما الفئتين السابقتين فقد اعتمدت كلاهما على أسس ذاتية أكثر منها واقعية ، فاتسم رأي الفئة الأولى بالتعصب لبنات جنسها ، و اتسم رأي الفئة الثانية بالتشبع بالفكر الذكوري .

نننتتتتتتتت

مككككك

كم

منننن

مكن

من

المحور الرابع : تقييم المرأة للمشاركة السياسية

الجدول رقم 53:يبين رأي المواطنات في المشاركة السياسية للمرأة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها	109	54.5
مهمة و لكن يمكن الاستغناء	69	34.5

عنها		
لا معنى لها	21	10.5
أخرى	01	0.5
المجموع	200	100

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أكثر من نصف العينة (54.5%) ترى بأن المشاركة السياسية للمرأة هي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها ، و هي كذلك تزيد من الوعي السياسي عند المرأة و تفعيل دورها في المجتمع ، في نفس الوقت ترى 34.5% من العينة أن مشاركة المرأة في السياسة هي مشاركة مهمة و لكن يمكن الاستغناء عنها بحيث ترى أن الرجل يمكن أن يقوم بهذا الدور دون أن يحتاجها ، أما نسبة اللواتي ترين أن المشاركة السياسية للمرأة لا معنى لها كانت 10.5% ، و هذه الفئة تكون من جملة النساء اللواتي يرين أن هذه المشاركة قد تأتي بنتائج سلبية على المرأة و المجتمع ، كما أن للمرأة أولويات في المجتمع تسبق المشاركة في السياسة ، و نلاحظ أن هذه الفئة لم تشارك في عملية الاقتراع كما أنها لا تهتم أصلا بالسياسة ، مع عدم وجود أي علاقة لها بالأحزاب السياسية .

أما عن الأجوبة الإضافية فهي تؤكد على أن مشاركة المرأة في جو سياسي ديمقراطي نزيه تكون ضرورية مهمة ، أما إن كانت السلطة مستبدة و غير موثوقية في قراراتها فإن مشاركتها لا معنى لها ، إلا أن هذا الرأي فيه نوع من التشاؤم حيث أن الوضع الذي تغيب فيه النزاهة و المصداقية هو الذي ستلتزم مشاركة المرأة لغياب وضع مستقر و آمن .

الجدول رقم 54: يبين رأي المبحوثات في قدرة المرأة الجزائرية على اقتحام المجال السياسي.

الاحتمالات	المواطنات		المرأة المتحزبة		المرأة المنتخبة		المجموع	النسبة%
	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة%		
نعم	154	77	14	58.66	13	100	181	76.37
لا	34	17	10	41.66	00	00	44	18.56
لا أدري	12	06	00	00	00	00	12	5.06
المجموع	200	100	24	99.99	13	100	237	99.99

و في سؤال حول قدرة المرأة الجزائرية على اقتحام المجال السياسي ،أكدت 76.37% من فئة المواطنات على أنها قادرة على فعل ذلك و لا يعوزها إلا الإرادة و الرغبة و الثقة في قدراتها و محاولة تنميتها، و قد بلغت نسبة التأييد عند المواطنات 77% ، أما 18.56% فهي نسبة المبحوثات اللواتي يرين أن المرأة الجزائرية غير قادرة على المشاركة في الميدان السياسي بحجة أنها عاشت و تعيش وضعا استثنائيا بخلاف الدول الأخرى و هو حالة اللاأمن التي مرت بالبلاد و التي خلفت استياء عام من الوضع السياسي مما يدفع بالمرأة إلى الابتعاد رفضا منها للواقع ، إضافة إلى ذلك فإن المبحوثات في هذه الفئة يعتقدن أن تجربة المرأة في السياسة في الجزائر لم يجد منها شيئا يذكر و لم تظهر إيجابياتها و لا تأثيراتها على الساحة .

الجدول رقم 55 يبين رأي المبحوثات في فعالية المرأة الجزائرية في بعض المجالات العامة

الاحتمالات	المرأة المواطنة						المرأة المتحزبة				المرأة المنتخبة			
	فعالة	%	غير فعالة	%	لا أدري	%	فعالة	%	غير فعالة	%	فعالة	%	غير فعالة	%
العمل الجمعوي	**180**	**38.05**	**10**	5.74	**10**	20.83	**24**	41.38	**00**	00	13	**38.23**	00	00
التصويت	**168**	35.51	**32**	18.39	**00**	00	**8**	13.79	**16**	42.1	08	61.53	05	**27.77**
العمل الحزبي	**50**	10.57	**132**	75.68	**18**	37.5	**14**	24.13	**10**	26.31	07	53.84	06	33.33
الترشح	**75**	15.85	**00**	00	**20**	41.66	**12**	20.69	**12**	31.58	06	46.15	07	38.88
المجموع	**473**	**99.99**	**174**	**99.99**	**48**	**99.99**	**58**	99.99	38	99.99	34	99.99	18	99.98

◈ المرأة المواطنة : و من خلال هذا الجدول ، تعتقد المبحوثات أن المجال الأنسب للمرأة حتى تكون فعالة هو العمل في إطار الجمعيات الخيرية بنسبة 38.05% من مجموع المبحوثات ، مقابل 5.74% تعارض هذا المجال ، و 20.83% لا تعلم ، و تليها مباشرة عملية التصويت بنسبة 35.51% من التأييد ، مقابل 18.39% من المعارضين ، أما عن العمل الحزبي فكانت نسبة المعارضة أكبر من نسبة التأييد ، حيث بلغت نسبة المعارضة 75.86% مع نسبة تأييد بلغت 10.57% ، و 37.5% لا تدري فعالية المرأة في هذا المجال .

أما عن الترشح فتذهب 15.85% من العينة إلى تأييد ترشح المرأة للمجالين السياسية و المحلية ، مع نسبة 41.66% لا تدري .

و بهذا يكون عدد المبحوثات اللواتي لا يعلمن مدى قدرة المرأة على الفعالية في أي مجال قد بلغ 48 مبحوثة أي بنسبة 24% ، مما يدل على أن هذه الفئة تعيش على هامش الأحداث و على هامش تفعيل المجتمع .

◈ المرأة المتحزبة و المنتخبة : أما تقييم المرأة المتحزبة لفعالية المرأة في المجالات السياسية المطروحة فيشير الجدول إلى تأكيد المرأة المتحزبة و المنتخبة على أن العمل الجمعوي من أنسب المجالات التي يمكن للمرأة أن تكون فعالة في إطارها ، و بلغت نسبة التأييد إلى 41.37

% من مجموع المتحزبات و 38.23 % من فئة المنتخبات ، و يلي هذا المجال من حيث الفعالية عملية التصويت (حسب هذه الفئة) المنتخبات أن 20 (16 من فئة المرأة المتحزبة ، و 04 مبحوثات من فئة المرأة المنتخبة)، لم يتسم بالفعالية ، فرغم أهميته و ما له من قدرة على صناعة السياسات العامة للبلدان ، إلا أنه في بلادنا لم يكن تصويتا فعالا لأن المرأة تحكمها العاطفة في اتخاذ القرارات ، و اللاوعي أحيانا ، و ضعف قدرتها على تمييز الأصلح أحيانا أخرى ، و ذلك ناتج عن ابتعادها عن السياسة ، فهي بذهابها للاقتراع تكون قد رجحت الكفة لصالح مرشح على حساب أخر ، فإن كانت المرأة واعية و مقتنعة بقرارها ، و على دراية بالمرشحين و برامجهم فإن تصويتها سيكون إيجابيا ، و سوف ترجح كفة الأصلح ، أما إن كانت على عكس ذلك ، غير واعية ، و تعتمد على الاختيار العشوائي ، فإنه سيكون تصويتا سلبيا ، و في هذه الحالة ترجح كفة الأسوء ، و هذا ما حدث في الانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة ، و التي أدى فيها ضعف التصويت إلى اللجوء إلى دور ثاني من خلال صعود المرشح لوبان (lepin) ، في حين تذهب 10 مبحوثات (08 من ضمن فئة المرأة الحزبية ، و 02 منهن من فئة امرأة المنتخبة) إلى أن التصويت يؤكدن على أن تصويت المرأة الجزائرية اتسم بالفعالية لكون المشاركة في هذا النوع من مجالات السياسة هو مشاركة في صنع القرار ، و هو عملية ترجيح كفة على حساب كفة أخرى. أما عن العمل الحزبي فمن خلال المكاسب التي قد تستفيد منها المرأة من جراء هذه المشاركة ، فإنه أكيد سوف تكون فعالة في نظر أغلب أفراد العينة ، بحكم أن المرأة تنقصها الثقة بالنفس ، و الجرأة و الفهم لبعض القضايا السياسية، و خاصة إذا كانت المرأة مقتنعة بصحة أفكارها و مبادئها ، و العمل السياسي يحقق لها ذلك على حد رأي العينة ،فكان عدد المبحوثات اللواتي أكدن على ذلك 17 مبحوثة ، منهن 14 امرأة حزبية أي بنسبة 58,33% ، و 03 نساء منتخبات أي بنسبة 50 % ، مقابل 13 مبحوثة يتجهن إلى تقييم المرأة في المجال العمل الحزبي إلى أنه غير فعال ، و ذلك بنسبة 41,66% للمرأة الحزبية ، و 50% للمرأة المنتخبة ،لأن المرأة تتجاذبها الكثير من المسؤوليات ، التي تعجز في غالب الأحيان على التوفيق بينها ، مع بعض صفات الخجل و نقص المبادرة و الخوف من رد فعل المجتمع ، و هذا طبعا يكون عندما تغيب القناعة و الإيمان الراسخ بصحة المبادئ التي تحملها المرأة و المنهج الذي يسير عليه حزبها .

أما عن المشاركة في المجالس النيابية فإن هناك من المبحوثات من ترى بأنه غير فعال لضعف الخبرة ، و استخدام المرأة لهذه المراكز لأغراض سياسية و حزبوية ضيقة ، إضافة إلى أن المرأة في هذه المناصب لا تخضع لأسس اختيار صحيحة .

أما في ما يخص العمل الجمعوي فترى أغلب أفراد العينة أن العمل الجمعوي ضروري جدا لأي فرد للمجتمع ، و خاصة المرأة التي تجد رفضا في الأسرة للعمل السياسي ، إلا أنه (تضيف أحد المبحوثات) أنه لا يمكننا أن نرتب من هو المجال الأصلح للمرأة من ضمن هذه المجالات ، لأن كل واحدة منها يحقق مطلبا و هدف معينا ، و العمل الجمعوي رغم أهميته و فعاليته ، إلا أنه بمثابة عملية إسعاف فقط للفئات المحرومة و إلا أن اللجوء إلى إيجاد حل جذري للمشاكل الاجتماعي لا يتم غلا عن طريق تقلد مناصب في السلطة .

الجدول رقم يبين 56 : رأي المبحوثة في خصائص المرأة السياسية

الاحتمالات	المرأة المواطنة		المرأة المتحزبة		المرأة المنتخبة	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
التعليم	142	24.48	15	28.84	12	26.08
الشخصية	164	**28.27**	17	**32.69**	12	26.08
الموازنة بين العمل و البيت	110	18.96	07	13.46	10	21.73
المعرفة السياسية	164	**28.27**	13	25	12	**26.08**
المجموع	580	99.98	52	99.99	46	

إن الولوج إلى مجال المشاركة السياسية يتطلب من صاحبه أن تتوفر فيه صفات معينة تؤهله لذلك ، و ينسحب ذلك على المرأة إن أرادت أن تقتحم المجال السياسي .

يهدف هذا الجدول إلى تبيان النموذج المناسب للمرأة الممارسة للسياسة في اعتقاد المبحوثات ، و ذلك بما تتمتع به من صفات و خصائص شخصية ، و إجابة على سؤال حول الصفات التي تؤهل المرأة للمشاركة السياسية، جاءت الأجوبة كالتالي:

◆ المرأة المواطنة : أشارت النتائج إلى أن هناك اتفاق كبير حول الصفات و الخصائص المقدمة مرتبة بالشكل التالي:

-1- المعرفة السياسية : بنسبة تأييد 28.27% إلى جانب قوة الشخصية بنفس النسبة ، حيث ترى المواطنات أن المرأة المشاركة في السياسة لا بد أن يكون لها معرفة بالقضايا السياسية ، و هو الأمر الذي يجعلها تبتعد عن هذا المجال لأنها لا تملك هذه المعرفة و لا تريد أن تسعى للحصول عليها ، كما يجب أن تكون لها قوة شخصية تسمح لها بالمواجهة و تحمل الصعوبات التي قد تصادفها أثناء تأدية عملها.

-2- التعلم بنسبة 24.48% : و يبقى التعليم ضروري لمثل هذه المجالات .

-3- الموازنة بين العمل السياسي و الواجبات الأسرية بنسبة 18.96% بالإضافة إلى بعض الصفات التي إثارتها المبحوثات أهمها : السمعة الحسنة ، و القدرة المادية للمرأة،و بمقارنة هذا الجدول بالسؤال المطروح حول من ترشيحين في الانتخابات فإننا نجد أن عينتنا ترى أن هذه الصفات يمكن أن تكون في المرأة كما يمكنها أن تكون في الرجل بنفس الدرجة .

◆ المرأة المتحزبة و المنتخبة : و من خلال إجابات المرأة تترتب الصفات بالشكل التالي :

-1- قوة الشخصية بنسبة 32.69 % للمرأة المتحزبة ، 26.08 % للمرأة المنتخبة .

-2- التعليم بنسبة 28.84 % للمرأة المتحزبة ، و 26.08 % للمرأة المنتخبة.

-3- المعرفة السياسية 25 % للمرأة المتحزبة، و 26.08 % للمرأة المنتخبة.

-4- الظروف الأسرية الملائمة بنسبة 13.46% للمرأة المتحزبة ، و 21.73 % للمرأة المنتخبة.

الاقتراحات المقدمة من طرف المرأة لرفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة

إن عملية رفع مستوى مشاركة المرأة في السياسة ، و تحسين أداءها يتطلب تكاثف الجهود لتحقيق ذلك ، ولهذا نحاول في هذا السؤال رفع اقتراحات المرأة المتحزبة و المنتخبة حول هذه القضية ، فكانت الأجوبة تتمحور حول الآتي :

* **على مستوى الدولة** :

- تسخير آلياتها لرفع الوعي السياسي للمرأة كالإعلام و الهياكل المحلية و غيرها ، و إننا نلاحظ من خلال الحملة الانتخابية الأخيرة التي أجريت للتحضير للانتخابات الرئاسية في أفريل 2004 ، حيث تميزت الحملة الانتخابية بإدارة جيدة ، و محاولة الاستفادة الوسائل الإعلامية خاصة في التحفيز للمشاركة في الانتخابات .

- تشجيع الحكومة على تعيين عدد أكبر من النساء في الجهاز الحكومي ، و عدم الاقتصار على المناصب ذات الطابع الاجتماعي .
- السعي إلى تصحيح المفاهيم الراسخة في المجتمع حول التقسيم الاجتماعي للأدوار تقسيما تغيب فيه عنصر التكافل و المساعدة ، و الذي يخص الرجل بالعمل السياسي في الوقت الذي يخص فيه المرأة بالعمل الأسري .
- تنظيم دورات تكوينية للمرأة ، أو تخصيص تكوين قصير المدى للمرأة التي تتقلد منصبا سياسيا معينا ، و ذلك لرفع مستوى الأداء .
- محاولة استحداث مناصب شغل داخل الهياكل الحزبية يتولى فيها الحزب عملية التوظيف ، و ذلك للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة ، كما أننا لا ننسى أن الحزب هو مؤسسة تعمل على تسويق أفكارها .
- رفع نسبة التمثيل النسوي للمرأة داخل الهياكل التمثيلية .

* **<u>على مستوى الأحزاب</u>** :

- التكفل بالتكوين السياسي للمرأة .
- منحها مجالا أوسع و فرصا أكثر للوصول إلى مراكز القرار.
- على الرجل الحزبي أن يغير من عقلية احتكار المعرفة و القدرة على التسيير .
- النزول بقوة للمجتمع لمعرفة احتياجاته .
- تحسيس المرأة بواجبها و حقوقها نحو المجتمع
- تجديد الوسائل و محاولة إيجاد صيغ جديدة في التعامل مع المرأة.

* **<u>على مستوى المرأة</u>** :

- الفهم الجيد و الصحيح لمعنى السياسة.
- عدم الاستهانة بقدراتها و بدورها في المجتمع ، و بالتالي الثقة بالنفس.
- التكوين الفردي للمرأة.
- محاولة فهم الذات ، فالله سبحانه و تعالى قد حباها بقدرات عدّة تمكنها من استغلالها للصالح العام.
- التحرر من عقلية الوصاية.
- العمل في المجتمع المدني أكثر.

و تشيد أحد المبحوثات بتجربة جديدة من نوعها قامت بها إحدى الجمعيات الأهلية في مصر لتعليم النساء العمل السياسي الذي ظلت المرأة - وما تزال ــ بعيدة عنه بالكيفية المطلوبة، من خلال مدرسة لتخريج الكوادر النسائية التي تستطيع بشكل علمي قيادة حملة انتخابية وعرض برنامج انتخابي والتعبير عن أحلام الجماهير والتعاون معهم، وأشياء أخرى كثيرة يجب أن يعرفها ويمارسها السياسي أو (السياسية).

المدرسة اسمها "مدرسة الكادر"، تخرجت فيها العديد من النساء في مصر، وصلت اثنتان منهن للدورة الحالية بمجلس الشعب المصري و هما :ناريمان الدرملي ، وعزة الكاشف ، ومدرسة الكادر مستمرة من خلال دورات وورشات عمل لإعداد الـــمرشحات لعضوية المجالس المحلية و مجلس الشعب ، وهي التركيز على بناء العقل السياسي ، ومهارات العمل السياسي والتفاوض وجمع الأصوات ، وغيرها ، وأغلب المتدربات تم اختيارهن من الكوادر الحزبية ومن بعض من لم ينجحن في الانتخابات مجلس الشعب ، إضافة إلى ورشة خاصة عن مفهوم العمل السياسي الذي لاحظنا أنه يختلف معناه من سيدة إلى أخرى .

و يبرز من خلال هذه الاقتراحات الفرق الواضح بين مقترحات المرأة المتحزبة و المنتخبة و بين المرأة المواطنة ، التي لا تمارس أي نشاط سياسي ، مما يدل أن الوعي السياسي يأتي من خلال الاندماج في هذه المؤسسات السياسية ، و التي تسمح للمرأة باكتشاف قدراتها الحقيقية ، و تساعدها على تقدير الأمور و معرفة الحلول الأنجع للمشاكل الموجودة في المجتمع من خلال الاحتكاك بأهل الخبرة ، و الاطلاع أكثر عبر الكتب و الوثائق .

- **النتائج الخاصة بالمحور الثاني** : **العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة** :

إن أي عمل تتحكم مجموعة من العوامل ، منها ما هو خاص بالفرد ، و منها ما هو خاص بمحيطه ، و المشاركة السياسية للمرأة تتأثر بعدة عوامل جعلتها تتسم بنمط محدد قد يختلف عن أنماط أخرى في بيئات مختلفة ،و قد أبرزت الدراسة أهمها نجملها في ما يلي :

-1- العوامل السياسية:

- الظروف السياسية:

لم تكن للمراحل السياسية التي مرت بها الجزائر بالأمر السهل على الشعب الجزائري ، و المرأة كجزء من هذا المجتمع قد تأثرت بهذه الأزمات عبر كل المراحل التاريخية ، فالتحول الوظيفي الذي طرأ على المرأة الجزائرية أثناء الثورة ، لم يكن له انعكاس أيديولوجيا خلال مرحلة الحزب الواحد أين تميزت بالتأييد القانوني الواضح لأحقية المرأة للممارسة حقوقها السياسية ، و ضرورة لإشراكها مع الرجل في العمل الوطني ، و الرفض المجتمعي لهذا الحق

، و الذي نجده في داخل أفراد المجتمع من رجل و امرأة ، فكانت مشاركتها في هذا المجال قاصرة رغم محاولة بعض النساء اللواتي رفعن شعار التحرر في الضغط على الحكومة لتغيير بعض القوانين التي تراها مجحفة في حق المرأة كقانون الأسرة ، و قد تميزت مشاركة المرأة في لسياسة بتقديم وكالة للرجل للتصرف بهذا الحق كما يشاء . و بعدها دخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية ، و ساد نوع من الانفراج الفكري وجدت المرأة في ظله ضالتها من ممثلين لمبادئها و أفكارها ، فسارعت إلى العمل عبر الأحزاب ، و لم تستمر هذه الفترة حتى دخلت الجزائر مرحلة متأزمة على كل مستوياتها ، و بدأت منذ قررت السلطة الجزائرية إلغاء نتائج الانتخابات لسنة 1991 التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، دخلنا في مرحلة انتقالية دامت خمس سنوات مرت فيها الجزائر إرهاب ، و قد أثرت هذا الوضع على كل أفراد المجتمع ، و النساء بصفة خاصة ، فأحجمت بذلك على كل ما له علاقة بالسياسة ، و تناقص على إثر ذلك النشاط العام لها ، و في مقابل ذلك شهدت الجزائر حالة اجتماعية مزرية طالت جل فئات المجتمع من فقر و أزمة سكن ، و التعسفات الإدارية التي تمارس على المواطن و اللعب بالقوانين على كل المستويات، كل ذلك قد دفع النساء إلى العمل على مستوى الجمعيات هروبا من النشاط السياسي ، و محاولة تقديم شيء مفيد للمجتمع ، و لكن حركة هؤلاء النساء كانت محدودة بحكم الظرف الأمني ، فكانت كل هذه الظروف دافعا لبعض النساء في اقتحام المجال السياسي للتخفيف من حدة معاناة الشعب الجزائري ، و في نفس الوقت كانت مكبلة للكثيرات من النساء فقدانها للثقة في إمكانية الإصلاح و الشعور بعدم الجدوى من كل أشكال المشاركة السياسية لأن خيوط اللعبة السياسية منسوجة من قبل و ما علينا إلا أداء الدور المطلوب منا فقط و بهذه النظرة المتشائمة من المرأة و المبررة في الواقع نجد المرأة على هامش الأحداث تلعب دور المتفرج أما عن المرأة الأقل تشاءما من هذه فهي حين أرادت العمل لاقت ضغوطات كثيرة ممارسة عليها من طرف الأسرة أو حتى من حالة الطوارئ التي أعلنت في هذه الفترة فأحجمت عن المشاركة ، و لقد بقي نفس الاتجاه تحمله المرأة مع بعض التحسّنات في دورها ناتج عن الجهد المبذول ن طرف بعض الأحزاب ، و رغم أنه و مع الوقت بدأت الأزمة تنفرج شيئا فشيئا ، و الآن نعيش حالة وضعا أكثر استقرارا من ذي قبل مما يسمح للمرأة أن تتحرك كما تشاء ، و في كل المجالات .

- الأحزاب السياسية :

و قد توصلنا من خلال نتائج البحث أن الأحزاب قد تباينت في تعاملها مع المرأة ، كما برز اتجاه المرأة نحو هذه الأحزاب و كانت النتيجة كالتالي:

- تميز الرأي العام النسوي بعدم الرضى عن الأحزاب السياسية و يظهر ذلك من خلال علاقتهن بها ، و السبب في اتخاذ هذا الموقف تجاههم ، فكانت إجابات أن هذه الأحزاب تقول ما لا تفعل ، و أنها لا يمكنها فعل شيء ، و أنها تسعى لتحقيق مصالحها
- من خلال احتكاكنا بالأحزاب و فروعها النسوية محل الدراسة إلا أن ذلك فإننا نستخلص إلى أن الجانب النسوي لهاته الأحزاب لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب مقارنة بالدور الحقيقي المنوط بالمرأة ، إلا أن هذا المستوى هو نتيجة طبيعية للظروف التي تعيشها المرأة
- و رغم مستوى الداء المتوسط الذي تميزت به المرأة داخل الأحزاب إلا أن الحوار داخل الأحزاب متوفر للمرأة و هذا راجع لأن الرجل يحترم تواجد المرأة ، و يعطيها فرصة للكلام و التعبير حتى و إن لم يأخذ بكلامها ، و يسعى الحزب للتكوين السياسي للمرأة بتنظيم دورات تكوينية في ذلك .
- تؤثر التوجهات السياسية في عملية استقطاب المرأة للمشاركة السياسية أو على الأقل في كسب المرأة في صفها .

-2- العوامل الاجتماعية :

و تتمثل في العوامل المحيطة بالمرأة و نلخصها فيما يلي :

v الأسرة

و هي المحك الرئيسي للفرد و الذي يتأثر به منذ الصغر و يغرس فيه سلوكات يجني نتائجها خلال مراحل حياته و تصبغ سلوكاته بصبغة مميزة .و أما عن المشاركة السياسية فإن الأسرة التي تعيش في جو أسري سياسي يساعد المرأة على ممارسة نشاطها دون ضغوط داخلية ، بحيث ترسخ هذه الأسرة في المرأة تمسكها بنشاطها ، و تحاول تقديم المساعدة إن لزم ذلك و إذلال الصعوبات التي يمكن أن تواجهها المرأة ، و من خلال نتائج بحثنا وجدنا أن الانتماء السياسي للأسرة قد أثر على مشاركة المرأة في السياسية ، بحيث بلغت نسبة

النساء للواتي اتجهن للاقتراع و كان لهن فرد في الأسرة له انتماء سياسي 80.64 % ، و نسبة 66.66 % عند المرأة الحزبية و المنتخبة ، مما يؤكد على تأثير الأسرة على التوجه السياسي للمرأة و قرار مشاركتها في السياسة في مجالاتها الثلاث المدروسة.

- **الإعلام**:

نستخلص من نتائج الدراسة أن المتابعة الإعلامية تلعب دورا مهما في تحفيز المرأة على المشاركة السياسية ، و خاصة الجرائد فهي تقوم بدور هام في زرع الاهتمام لدى القارئ في متابعة القضايا السياسية ، و حتى يكون على مستوى الحدث ، و من خلال المتابعة الإعلامية لعينتنا نجد أن تهتم بمتابعة الفضائيات أكثر من الإعلام الداخلي ، مما نخلص منه أننا متابعة للأخبار العالمية أكثر من الأخبار الداخلية التي تتكفل بنشرها الإعلام الداخلي ، و بهذا كان اتجاهها سلبي نحو السياسة، و على عكس ذلك تذهب المرأة الحزبية و المنتخبة إلى متابعة الأعلام الجزائري في تقص المعلومات ، و هذا ما دفعها للمشاركة أكثر من غيرها .

- **النشاط الإجتماعي** :

و هي أهم صفة تميزت بها النساء النشيطات في العمل الحزبي ، حيث كشفت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين النشاط العام للمرأة و مشاركتها في السياسة، حيث كلنت مؤسسات المجتمع المدني هي الهيئة التي تلقت فيها المرأة أسس العمل العام ، تدربت فيها على أسس التسيير و التنظيم ، و تشبّعت فيها بحبّ الصالح العام ، بالإضافة إلى الاحتكاك الكبير بالناس من شتى طبقاتهم، و بهذا يمكن القول أن هذه الهيئات و التنظيمات قد لعبت دورا مهما في توجيه المرأة للمشاركة السياسية ، و توجيه جهودها ، و التأثير على توجهها السياسي .

- **المجتمع**:

و هو عنصر مهم في جذب أو دفع المرأة للمشاركة السياسية ، متمثل أساسا في العادات و التقاليد و التصور العام الذي يحمله أفراد المجتمع عن المرأة و السياسة على السواء ، و من خلال هذه الدراسة وجدنا أن العقلية الذكورية المتبناة من طرف المرأة قبل الرجل كانت عائقا كبيرا للمرأة في اقتحامها للمجال السياسي ، حيث لا يوفر هذا الجو العام للمرأة الظروف الملائمة للمرأة لأن تمارس نشاطها السياسي ، و إننا نجد أن المرأة تتجه اتجاها سلبيا نحو قدراتها هي شخصيا على العمل السياسي و فهم حيثياته ، و ترى أنه المجال

الطبيعي للرجال ، رغم إقرارها بأن المرأة الجزائرية قادرة على المشاركة السياسية ، و بهذا تكون المرأة هي من رسخ فكرة عدم قبول المرأة في هذا المجال في عقول الرجال ، و من ثمّ تتأثر المشاركة السياسية للمرأة بمدى قناعتها هي بهذه المشاركة و ضرورتها ، و اقتناعها بأن لها القدرة على تقديم شيء مفيد في المجتمع ، كما أنها هي المسؤولة على تغيير العقليات نحو تقبل المرأة في هذا المجال تقبلا يتبعه سلوك يتضمن محاولة مساعدة المرأة لأداء دورها السياسي كغيره من الأدوار الأخرى.

و من هنا نكون قد دخلنا عنصر العوامل الذاتية للمرأة و الحائلة بينها و بين مشاركتها السياسية.

v العوامل الذاتية :

و تأتي العوامل الذاتية كعنصر مهم في تقييم المشاركة السياسية للمرأة ، حيث نستخلص من البحث الميداني أن المرأة الجزائرية تفقد الرغبة في المشاركة السياسية ، فالإرادة هي الدافع الأول لأي عمل نريد القيام به ، فإذا غابت هذه الإرادة تغيب معها النجاح ، و لهذا نجد أفراد عينتنا لا يهتمون بالمجال السياسي أصلا ، رغم الاتجاه المقبول نحو عملية الاقتراع ، و رغم توفر أغلب المحفزات التي من شأنها أن تزرع الاهتمام و الرغبة في الفرد للمشاركة في الحياة السياسية ، و من هنا تصبح المرأة تعيش حالة اغتراب عن المجتمع ، تعيش وضعا ليست صانعته ، و تخضع لقوانين لم تشارك في وضعها ، و لا حتى معرفة كيفية وضعها . و هذا الوضع ناتج طبعا من الظروف المؤلمة التي مر بها المجتمع .

قـــائمة المراجـــع

1- سلطاني أبو جرة : **جذور الصراع في الجزائر** ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، مطبعة عيسات إيدير و 1995.

2- أحمد هني : **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1991.

3- إسماعيل علي سعد : **علم الاجتماع السياسي بين السياسة و المجتمع** ، دار المعرفة الجامعية و الاسكندرية ، الطبعة الأولى ، 1999.

4- أعمر يحياوي : **الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2001.

5- أنيسة بركات :_**نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية** :_المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1985.

6- إيمان محمد حسن : **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة** ، كتاب الأهالي رقم 56 ، 1993

7- حسين أبو رمان : **المرأة العربية و المشاركة السياسية** ، دار سندباد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2000.

8- سالم البهنساوي : **مكانة المرأة بين الإسلام و القوانين العالمية** ، دار الإرشاد ، الجزائر ، دون سنة نشر .

9- سامية خضر صالح : المشاركة السياسية للمرأة و قوى التغير الاجتماعي ، الصدر لخدمات الطباعة ، مصر ، ط1 ، 1989.

10- رقية مصدق : **المرأة و السياسة ، التمثيل السياسي في المغرب** ، توبقل للنشر ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1990.

11- الزويلف مهدي تحسين : **منهجية البحث العلمي** ، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، 1998 .

12- الصديق محمد الشيبان : **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة** ، المركز العلمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، ليبيا .

13- طارق الخضري : **الديمقراطية في الوطن العربي : المفاهيم و الضمانات** ، المنضمة العربية لحقوق الانسان ، دار المستقبل العربي ،القاهرة ، ط2 ، 1993

14- طارق محمد عبد الوهاب : **سيكولوجية المشاركة السياسية** ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2000.

15- عبد الله محمد عبد الرحمان و محمد علي بدوي : **مناهج البحث العلمي** ، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر ، الاسكندرية ، 2000.

16- عبد الحليم أبو شقة : **تحرير المرأة في عصر الرسالة** ، جزء 2، دار القلم ، الكويت ، 1990 .

17- عبد الحميد محمد : **دراسات الجمهور في بحوث الإعلام** ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، 1987.

18- عبد الهادي الجوهري : **المشاركة الشعبية – دراسة في علم الاجتماع السياسي**_– مكتبة نهضة الشرق ، 1984.

19- عبد الهادي محمد والي : **التنمية الاجتماعية** ، دار المعرفة الاجتماعية ، الاسكندرية ، 1988.

20- عزيزة محمد السيد :_**السلوك السياسي : النظرية و الواقع**_، دار المعرفة ، القاهرة ، ط1 ، 1994.

21- عصار خير الله : **محاضرات في منهجية البحث العلمي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982.

22- علي الدين هلال و آخرون : **الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي**_، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت.

23- عمر رضا كحالة : **المرأة بين القديم و الحديث** ، سلسلة البحوث الاجتماعية ، جزء 2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1989.

24- عمر رضا كحالة : **المرأة في عالمي العرب و الإسلام** ، سلسلة البحوث الاجتماعية ، جزء 2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1989.

25- محمد السويدي : **علم الاجتماع السياسي : ميدانه و قضاياه** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 .

26- محمد علي محمد :**أصول الاجتماع السياسي** ، دار المعرفة الاجتماعية، الجزء 02، القاهرة، 1994.

27- مصطفى السباعي : **المرأة بين الفقه و القانون** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1984 .

28- نوال لسعداوي و هبة رؤوف عزت : **المرأة بين الدين و الأخلاق** : دار الفكر ، دمشق، سوريا، ط1 ، 2000.

29- هبة رؤوف عزت : **المرأة و العمل السياسي**- رؤية إسلامية- ، دار المعرفة ، القاهرة ، 1992

المراجع بالفرنسية

-

30 - ABDEREZAK ALWACHE ET VINCENT COLNNA: ***ALGERIE EN 30 ANS , PARIS ,*** *EDITION AUTRE;ENT.1992.*

*31- RACHID TELEMÇani :**elections et elites en algerie** .chihab -editions 2003.*

32 - vandvelde helene **: la femme et la vie politique et sociale depuis** l'independance en algerie .1982 .

الرسائل :

33- سعدو حورية : **الوضعية الاجتماعية و السياسية للمجاهدات بعد الاستقلال** ، رسالة ماجستير مقدمة في علم الاجتماع العائلي ، 1994-1995 .

34- مصطفى عوفي : **الأوضاع الاجتماعية و انعكاساتها على الوعي الاجتماعي للمرأة العاملة** ، رسالة ماجستير مقدمة في علم الاجتماع التنمية ، قسنطينة ، 1993 .

35- زعموش فوزية : **المجتمع المدني في لتجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير في الحقوق ، جامعة قسنطينة، 2001-2002 .

36- نعيمة نصيب : **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية** ، رسالة دكتوراه مقدمة بجامعة عين شمس ، كلية الأداب ، قسم علم الاجتماع ، 2002.

37- fatma azahra say: la participation de la femme au assemblee populaire . etude de doctora a oran, 1982

- -.

المعاجم

38- إبراهيم مذكور : **معجم العلوم الاجتماعية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975.

39- عبد الوهاب الكيلالي :**موسوعة السياسة** ، الجزء السادس ، ط3 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1995.

40- محمد عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، 1997.

41- ر. بودون و ف. بوريكو : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، ترجمة : سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986.

المجلات و البرامج :

42- مجلة **المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان ، العدد 55 ، 2000

43- مجلة **المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، العدد 259 ، لسنة 2000 .

44- فوزية شقرون : **المشاركة السياسية للمرأة التونسية ، واقع و أفاق**، بحث مقدم لمؤتمر المشاركة السياسية للمرأة في دول شمال إفريقيا ،7-8 نوفمبر ، القاهرة ، 2000، مركز البحوث و الدراسات السياسية.

45- أحمد منصور : **حقوق المرأة بين الإفراط و التفريط**، قناة الجزيرة ، حصة بلا حدود ، العدد الموافق ل 15-12-2002.

الوثائق:

46- حزب جبهة التحرير الوطني : المحاور الأساسية .2000

47- حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة ، 1998.

48- البرنامج التأسيسي لحركة الإصلاح الوطني : المؤتمر التأسيسي ، أوت 1999.

49- الجريدة الرسمية : السنة الثالثة و الثلاثون . العدد76 .

50- الجريدة الرسمية : السنة الثالثة . العدد.76

51- الأمم المتحدة : اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ، تقرير الجزائر ..1998

52- وزارة التضامن و التنمية : معلومات عن المرأة و السكان .

المواقـــع الإلكترونية:

- http:/ www.electionslocales 2002.dz. .
- http:/ www.electinspresidentiells2004.dz.
- http:/ www.islamonline.net.
- http:/ www.aljazeera.net
- http:/www.attajdid.ma.